أثر

القراءات السبع

في تطوّر التفكير اللغوي

بقلم

الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكّار

الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية
والعلوم الاجتماعية، في أبها

دار القلم
دمشق

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩٠م

حقوق الطبع محفوظة

دار القلم
للطباعة والنشر والتوزيع دمشق - حلبوني - ص.ب : ٤٥٢٣ - هاتف : ٢٢٩١٧٧
بيروت - ص. ب : ١١٣/٦٥٠١

أثر
القراءات السبع
في تطور التفكير اللغوي

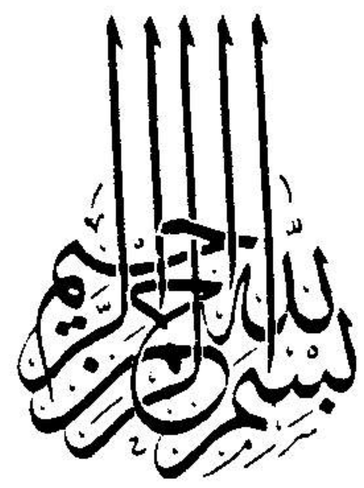
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب، ليكون للعالمين بشيراً ونذيراً، وأصلي وأسلم على إمام المتقين وقائد الغر المحجلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فقد شُغلت بالبحث في الصلة بين القراءات القرآنية، والفنون اللغوية منذ ما يزيد على ثلاثة عشر عاماً حين كتبتُ رسالتي للدكتوراة في هذا الميدان ، حيث كان عنوانها: «الأصوات واللهجات في قراءة الكسائي». وكنت ألاحظ تباين مواقف النحويين واللغويين من القراءات تبايناً، يدل على أن هناك مشكلة ماتقف وراءه. وكنت أذاكر بعض إخواني من المختصين في بعض ما اشتجر فيه الرأي عند السابقين من قضايا القراءات، فأجد عندهم من الغموض نحواً مما عندي، كما كنت أباحث بعض المختصين في علوم القرآن، فلا أخرج من وراء ذلك بطائل، فقررت أن أخوض غمار هذه المشكلة بنفسي لعلي أسد ثغرة أو أضع في صرحنا اللغوي الشامخ لبنة.

واتضح لي من أول الأمر أن نظرة اللغويين للقراءات مرت بمرحلتين اثنتين.

الأولى: هي التعامل مع القراءات القرآنية على أنها نصٌّ من النصوص يخضع لكل أشكال النقد من القبول والترجيح والتضعيف والرد، بل التأثيم لمن قرأ بها في بعض الأحيان. وهذه المرحلة بدأت بالانسحاب في أواخر القرن الرابع الهجري؛ وذلك أن أبا بكر[1] بن مجاهد (ت ٣٢٤) أنجز كتابه (السبعة) في نهاية

(١) انظر في ترجمته غاية النهاية ١/١٣٩.

القـرن الثـالث الهجـري، وقـد تلقي عمله بـالقبـول ولكن الإجمـاع على تجـويـد عمل ما، وجعله نموذجاً يقاس به غيره، يحتاج إلى زمن، وقد كان ذلك قرابة قرن.

وفي القرن الخامس بدأت مرحلة جديدة، حيث تغيَّـرت النظرة إلى القـراءات السبع بصورة خاصة، وصارت في أذهان كثيـر من الناس منفـردة بالصحـة والقبول، بـل عسر على كثيـر منهم التمييز بينهـا وبين القـرآن الكـريم، وتـرتب على هـذا أن النحاة بدؤوا ينظرون إليها نظرة مختلفة، تقوم على أنها ممـا يحتج بـه لا مما يحتـج له، وصار هناك شعور متزايد بأن المتقدمين وقفوا من القراءات عامة والسبع خاصة، موقفاً غير موفَّق. ولم تزد الأيام هذا التوجه إلاَّ شمولاً ورسوخاً.

وإدراكاً مني لهذا وذاك كتبت بحثاً في أصول توجيه النحـويين للقراءات حتى نهـاية القـرن الرابـع جلَّيت فيـه الأصـول التي اعتمـد عليهـا النحـاة في الاحتجـاج للقراءات وتوجيهها، ولم أميز فيه بين السبع وغيرها، لأن الحسَّ نحو أهمية السبـع لم يكن قوياً آنذاك.

وهذا البحث الذي بين يـدي القارىء يغـطِّي المرحلة الثـانية، حيث صـارت القراءة السبعية نصاً يجب الاحتجاج به والتقعيد عليه.

ولا بد قبل أن أترك القارىء مع هذا الكتاب من الإلماع إلى أمور عدة:

١ ــ إن وضع القواطع الزمنية في المسائل الإنسانية، والفكرية خاصة يُعدُّ غـاية في الصعوبة، حيث تتشابك عوامل كثيـرة في تكوين الفكـرة أو الموقف، ومن ثم فمن غيـر المستنكر أن نجـد لغويـاً متـأخـراً يقف من القـراءة السبعيـة مـوقف المتقدمين أو نحوياً متقدماً يحتفل بالقراءة، ويعطيها ميزة خاصـة؛ فالحكم في هـذه القضايـا ينصب على الاتجاه العـام. فليتقبل تقسيمنـا لهاتين المـرحلتين على أنه كذلك.

٢ ــ اقتضى تـرتيب البحث على الصـورة المـاثلة ذكـرَ القـراءة الـواحــدة في غيـر موضع، وذلك نظراً لتعدد وجوه الاستدلال بها لما نريـد إماطـة اللثام عنـه من قضايا وتطورات.

٣ ــ ذكرنا في النصف الأول من هذا البحث تواريخ وفيات من عرضنا لآرائهم من اللغويين حتى يعرف القارىء الفترة الزمنية التي يمثلها ذلك اللغوي، ثم أغفلنا ذلك نظراً لاستقراره في ذاكرة القارىء، وفراراً من إثقال النص.

٤ ــ لما كان هذا البحث الأول من نوعه في العربية ــ فيما أعلم ــ أكثرتُ من النصوص التي تصور ما نزعمه من ذلك التأثير، وذلك التطور؛ ولو صرنا إلى الإحالات دون نصوص لما استطعنا بلورة ما نريده من وراء هذا البحث، ولما استطعنا إقناع الباحث بذلك.

والله حسبي ونعم الوكيل، وهو من وراء القصد.

وكتبه

الدكتور عبدالكريم بن محمد الحسن بكّار

أبها في ١٢ ربيع الأول ١٤١٠هـ

القرآن والقراءة والفرق بينهما

(١)
تعريف القرآن

عـرَّف البـزدوي القـرآن الكـريم بـأنـه: «كـلام الله ـ تعـالى ـ المنـزَّل على رسوله ﷺ المنقول عنه نقلاً متواتراً بلا شبهة»[١].

وعرَّفه ابن الحاجب بأنه: «الكلام المنزَّل للإعجـاز بسورة منـه»[٢]. وقد ذكـر الإمام الشوكاني تعريفات عدة للقرآن الكريم، وأورد بعض الاعتراضات عليهـا، ثم قال: والأولى أن يقال: «هو كلام الله المنزَّل على محمد المتلو المتواتر»[٣]. وهـذه التعريفات كلها متقاربة.

(٢)
تعريف القراءات

ذكر الزركشي تعـريف القرآن، ثم عـرَّف القراءة بقـوله: «هي اختـلاف ألفاظ الـوحي المـذكـور في كتابـة الحـروف أو كيفيـة نـطقهـا من تخفيف، وتثقيـل، وغيرهما»[٤].

---

(١) كشف الأسرار على أصول البزدوي ١/٢١ وما بعدها.

(٢) مختصر المنتهي الأصولي ٢/١٨.

(٣) إرشاد الفحول ٣٠.

(٤) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

(٣)

العلاقة بين القرآن والقراءات

ذكر الزركشي أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان[١]. ويذكر القراء في كتبهم تقسيماً للقراءات يدل على تفريقهم بينها، وبين القرآن الكريم، فهم يذكرون من أقسامها المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرَج[٢].

ومن المعروف أن القرآن الكريم لا يكون إلاَّ متواتراً، فهو لا يكون مشهوراً ولا موضوعاً ولا شاذاً.

لكن بعض الباحثين يرى أنه ليس من الصواب القول: إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، بحجة أن القرآن والقراءة في اللغة لفظان مترادفان؛ وبحجة أن حديث «أنزل القرآن على سبعة أحرف». يدل على أن القراءات منزَّلة[٣].

وعندي أن إطلاق القول بالتغاير والتماثل غير صحيح، فقد يوصف ما يتلى بأنه قراءة وقرآن، وقد يوصف بأنه قرآن، وقد يوصف بأنه قراءة.

ويحسن هنا أن نورد ما ذكره الإمام الشوكاني من الضوابط التي تشخِّص العلاقة بين القرآن والقراءة حين قال: «والحاصل: أن ما اشتمل عليه المصحف الشريف، واتفق عليه القراء المشهورون فهو قرآن؛ وما اختلفوا فيه، فإن احتمل رسمُ المصحف قراءةَ كل واحد من المختلفين مع مطابقتها للوجه الإعرابي، والمعنى العربي فهي قرآن كلها؛ وإن احتمل بعضها دون بعض، فإن صحَّ إسناد ما لم يحتمله، وكانت موافقة للوجه الإعرابي، والمعنى العربي فهي الشاذة؛ ولها حكم أخبار الآحاد في الدلالة على مدلولها؛ وسواء كانت من القراءات السبع، أو من غيرها.

وأما ما لم يصح إسناده مما لم يحتمله الرسم، فليس بقرآن ولا منزَّلٍ منزلة أخبار

---

(١) السابق ١: ٣١٨.

(٢) الإتقان ١/ ٧٧.

(٣) انظر القراءات وأثرها في علوم العربية ١/ ١٠، ١١.

الآحاد. أما انتفاء كونه قرآناً فظاهر، وأما انتفاء تنزيله منزلة أخبار الآحاد فلعدم صحة إسناده. وإن وافق المعنى العربيَّ والوجه الإعرابي فلا اعتبار بمجرد الموافقة مع عدم صحة الإسناد»[1].

وهذه الضوابط مقبولة في الجملة.

ولكن مرونة الأسس التي قامت عليها هذه التفصيلات تجعل الباب مفتوحاً للخلاف، فقد يعدُّ بعض النحويين القراءة موافقة للعربية على حين يعدُّها بعضهم خارجة عليها، وهكذا...

ومهما يكن من شيء، فإن القول بجعل القراءات حقيقة مغايرة للقرآن، أو مطابقة له قول متعسف مجافٍ للحقيقة الناصعة.

* * *

(١) إرشاد الفحول ٣٠، ٣١.

تعريف موجز بالقراء السبعة

واثنين من رواة كلٍ منهم

١ ــ عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبيُّ، يكنى أبا عمران، أو أبا عمرو، أو أبا موسى، والأول أشهر. كان من كبار التابعين؛ وقد اختلف في ولادته، فقيل: سنة ثمان للهجرة، وقيل: سنة إحدى وعشرين. أخذ القراءة عَرْضاً عن أبي الدرداء وعن المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان ــ رضي الله عنهم ــ ، وقيل: عرض على عثمان نفسه. قال الذهبي: والحقُّ أنه قرأ على المغيرة، وقرأ المغيرة على شهاب.

وقد انتهت رئاسة الإقراء في الشام إليه، وولي إلى جانب ذلك القضاء بعد أبي إدريس الخولاني، كما ولي عمارة الجامع الأموي. فلما فُرغ من بنائه كان إمامَه ورئيسَه لا يرى فيه بدعة إلَّا غيَّرها.

وأشهر من روى القراءة عن ابن عامر يحيى بن الحارث الذماري، وهو الذي خلفه في القيام بها. وعن أيوب بن تميم روى هشام بن عمار (توفي ٢٤٥) وعبد الله بن ذكوان (توفي ٢٤٢) قراءة ابن عامر. واشتهر هذان الراويان دون غيرهما من رواة ابن عامر لاعتماد ابن مجاهد عليهما في (السبعة) في تصوير قراءته. وقد ظل أهل الشام ملازمين لقراءة ابن عامر إلى قريب الخمسمئة، ثم صارت بعد ذلك السيادة في الشام لقراءة أبي عمرو ثم لقراءة عاصم، ولا زال الأمر على ذلك إلى اليوم ﴿وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾. وقد توفي ابن عامر سنة ١١٨هـ[1].

---

(١) انظر في ترجمته السبعة ٨٦، ومعرفة القراء الكبار ١/٦٧، وقراءات القراء المعروفين ٧٧، وسراج القارىء ١١، وغاية النهاية ١/٤٢٤، ٤٢٥، ولطائف الإشارات ١/٩٥، ٩٦.

٢ ــ عبد الله بن كثير بن عمرو المكي، ولد بمكة سنة خمس وأربعين. وقد كان عبد الله من أبناء فارس الذين أرسلهم كسرى إلى صنعاء، فطردوا الحبشَ منها. وقد لقي بمكة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري، وأنس بن مالك، ومجاهد بن جبر المفسِّر، وغيرهم من الأعلام. وأخذ القراءة عن عبد الله بن السائب، ودرباس مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

وأخذ عنه إسماعيل بن عبد الله القسط، وإسماعيل بن مسلم، وجرير بن حازم، والخليل بن أحمد، وشبل بن عباد، وغيرهم كثير. توفي سنة ١٢٠. وقد اشتهر في الرواية عنه راويان هما:

(أ) أحمد بن محمد بن عبد الله أبو الحسن البزِّي، مقرىء مكة ومؤذن المسجد الحرام؛ وقد ولد سنة (١٧٠)، وتوفي سنة (٢٥٠).

(ب) محمد بن عبد الرحمن المخزومي ولاءً أبو عمر المكي الملقب بـ (قنبل) ولد سنة (١٩٥)، وتوفي سنة (٢٩١)[1].

٣ ــ زبان بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني أبو عمرو، العربي الصريح، ولد سنة (٦٨) على وجه التقريب، قرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة على جماعة من الشيوخ حتى قيل: إنه ليس في القراء السبعة أكثر شيوخاً منه. وهو من التابعين؛ فقد التقى أنس بن مالك رضي الله عنه.

ومادة قراءة أبي عمرو عن أهل مكة حيث قرأ على ابن كثير المكي وبعض الأعلام الآخرين كعاصم بن أبي النجود والحسن البصري وسعيد بن جُبير وغيرهم.

ويعدُّ أبو عمرو من العلماء المنجبين؛ إذ أخذ عنه ثلة من الأئمة العظام كأبي زيد الأنصاري والأصمعي ويونس بن حبيب والخليل وسيبويه وغيرهم كثير.

وفي المئة التاسعة كانت القراءة السائدة في الشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو.

---

(١) قراءات القراء المعروفين ٦٥ ــ ٧٣، ومعرفة القراء الكبار ٧١، وغاية النهاية ١/٤٤٣، ولطائف الإشارات ٩٤.

وكان الرجل يجمع إلى جانب الإمامة في القراءة الإمـامة في العربية وحسبك برجل من تلاميذه الخليل وسيبويه. توفي أبو عمرو سنة ١٥٤، وقيل: غير ذلك.

أما راويا قراءته فهما:

(أ) حفص الدوري، وهو عمـر بن عبد العـزيز الأزدي البغـدادي الضريـر. أخذ قراءة أبـي عمرو عن يحيـى بن المبارك اليزيدي أحد تلامذة أبـي عمرو، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر، وقراءة حمزة عن محمـد بن سعدان. وأخـذ عنه القـراءة جمـع كبيـر من النـاس. قـال أبـو داود: رأيت أحمـــد بن حنبـل يكتب عن أبـي عمر الدوري. توفي سنة ٢٤٦.

(ب) صالح بن زياد أبو شعيب السـوسي الرَّقي، أخـذ قراءة أبـي عمـرو عن أبـي محمد اليزيدي، وعن حفص قراءة عاصم، وأخذ عنـه القراءة جمـاعة. تـوفي سنة ٢٦١، وقد قارب السبعين[1].

٤ ــ عـاصم بن أبـي النجود أبـو بكر الحنّـاط مولى بني أسـد. واسم أبيـه: بهدلة، وقيل: بهدلة اسم أمه، واسم أبيه عبد الله. وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة بعـد أبـي عبد الـرحمن السلمي. وجمع بين الفصـاحة والتجـويد والإتقـان. وهو معدود في التابعين حيث لقي جماعـة من الصحابـة رضي الله عنهم. وقد أخـذ القـراءة عن زر بن حبيش وأبـي عبد الـرحمن السلمي، وأخذ القـراءة عنـه أبـان بن تغلب وإسماعيل بن مجـالد وحفص بن سليمـان وأبو بكـر شعبة بن عيـاش وسليمان الأعمش وغيرهم كثير. توفي عاصم سنة ١٢٧ كما رجحه ابن الجزري.

أما راوياه فهما:

(أ) حفص بن سليمـان الأسدي أبـو عمر. أخـذ القراءة عـرْضاً وتلقينـاً عن عـاصم، وكـان عـاصم زوج أمـه. ولـد سنـة ٩٠. قـال يحيـى بن معين: الـروايـة الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم رواية حفص. توفي حفص سنة ١٨٠هـ.

---

(١) انـظر في تـرجمـة ابن كثيـر وراوييـه غـايـة النهـايـة ١/٢٨٨، ٣٣٢، ٢٥٥، وإنبـاه الـرواة ٤/١٢٥، ولطائف الإشارات ١/٩٥.

وقـد كتب الله ــ جلَّ وعـلا ــ الذيـوع لهذه الـرواية حيث يقـرأ بها اليـوم في المشرق الإسلامي في العراق والشام وغالب البلاد المصرية وجـزيرة العـرب والهند وباكستان وتركيا وأفغانستان.

(ب) شعبة بن عياش أبو بكر الأسدي ولد سنـة (٩٠)، وعرض القـرآن على عاصم ثلاث مـرات، وعلى عطاء بن السـائب وغيرهمـا. وأخذ عنـه جماعـة كثيرة، منهم: الكسائي والمعافى بن يزيد ويحيـى بن آدم وغيرهم. وكان إماماً كبيـراً عالمـاً عاملاً، من أئمة أهل السُّنَّة، لم يفرش لـه فراش خمسين سنـة، كما قـال يحيـى بن معين. توفي سنة ١٩٣[1].

٥ ــ نافع بن عبـد الرحمن بن أبـي نعيم أبـو رُوَيم الليثي مولاهم، أصله من أصبهـان. أخـذ القـراءة عَـرْضـاً عن جمـاعـة من تـابعي أهــل المـدينــة، منهم: عبـد الرحمن بن هـرمز الأعـرج، وأبو جعفـر أحد القـراء العشرة وشيبـة بن نصّـاح، وغيـرهم كثير؛ حتى قـال موسى بن طـارق: سمعته يقـول: قـرأت على سبعين من التابعين. وأخذ عنه القراءة إسمـاعيل بن جعفـر وعيسى بن وردان ومالـك بن أنس، وهم من أقرانه، كما أخذها عنه خارجة بن مصعب وعيسى بن مينا قالون وعثمان بن سعيد ورش وغيرهم.

وقد صارت إليه رئاسة الإقراء في مدينة رسول الله ﷺ، وأقرأ بهـا دهراً طـويلاً نيَّف على سبعين سنة. قال مالك بن أنس: قراءة أهل المدينة سُنَّـة. قيل لـه: قراءة نافع؟ قال: نعم. وقد قال ابن معين فيه: إنه ثقة، وقال ابن سعد: كـان ثبتاً. وقـال الساجي: صدوق. وقال ابن المديني: كان عندنا لا بأس به. وقال ابن أبـي حاتم: صدوق صالح الحديث. وقال أحمد بن حنبل: كان يؤخذ عنه القرآن، وليس بشيء في الحديث[2].

---

(١) انـظر غايـة النهايـة ١/٢٥٤، ٣٢٥، ٣٤٦، ولـطائف الإشـارات ١/٩٦، وقـراءات القـراء المعروفين ٩٥.

(٢) فـأنت ترى أن أكثـر النقاد على تـوثيقه، وإذا كـان أحمد قـد تكلم فيه فمن جهـة الحديث، وليس من جهة القراءة، ومن ثمَّ فإن قول د. فؤاد سزكين في تاريـخ التراث ١/٥٤: «ورغم =

راويا نافع:

(أ) عثمان بن سعيد المصري الملقب بـ(ورش)، ولد سنة (١١٠)، ورحل إلى شيخه نافع، فعرض عليه القرآن ختمات عدة في سنة ١٥٥، وله اختيار خالف فيه شيخه نافع يروى عنه. وكان ثقة حجة في القراءة. توفي سنة ١٩٧ عن سبع وثمانين سنة.

(ب) عيسى بن مينا بن وردان مولى بني زهرة الملقب بـ(قالون) لقبه به شيخه نافع لما يرى من حسن قراءته. وقالون كلمة رومية معناها: جيد. ويقال: إن أصله رومي. ولد سنة ١٢٠، ويقال إنه كان ربيب نافع، وقد بدأ القراءة عليه سنة ١٥٠، وصدَّره شيخه للإقراء في حياته. وذكر ابن أبي حاتم أن قالوناً كان أصم يُقرىء القرآن، ويفهم خطأهم ولحنهم من حركة الشفتين. وهذا غريب عجيب!. توفي سنة ٢٢٠[1].

٦ ــ حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات التيمي بالولاء، ولد سنة ثمانين، وقد أدرك الصحابةَ فيحتمل أنه رأى بعضهم. أخذ القراءة عن الأعمش وحمران بن أعين وابن أبي ليلى وغيرهم.

قالوا: استفتح حمزة القرآن من حمران، وعرض على الأعمش وأبي إسحاق وابن أبي ليلى، وكان الأعمش يجوِّد حرف ابن مسعود، وكان ابن أبي ليلى يجوِّد حرف علي بن أبي طالب، وكان أبو إسحاق يقرأ من هذا الحرف ومن هذا الحرف، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحف عثمان، يعتبر حروف

= ما يقال إنه قرأ على سبعين من التابعين فإنه لا يُعَدُّ من الثقات» فيه تجاهل للخلاف فيه، كما أن فيه تعميماً بالحكم على عدم توثيقه. وأحمد حين ضعفه كان يقصد قصر ذلك على الحديث. وقد ذاكرت المصنف حين لقيته في الرياض ذات يوم في هذا الأمر، فأشعرني بأن اللوم يقع على المترجمين!.

(١) غاية النهاية ١/٥٠٢، ٦١٥، ٢/٣٣٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/٤٥٧، وميزان الاعتدال ٤/٤٠٧، وتهذيب التهذيب ١٠/٤٠٧، وتهذيب الأسماء واللغات، الجزء الثاني من القسم الثاني ١٢٣.

معاني عبد الله، ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان. وهذا كان اختيار حمزة.

وقد قرأ عليه كثير من القراء، وأجلُّ أصحابه علي بن حمزة الكسائي وإذا أطلقت كلمة (الأخوان) عند القراء أريد بها حمزة الكسائي وذلك لشدة الشبه بين القراءتين وكثرة المواضع التي اتفقا فيها. وممن أخذ عنه كذلك سليم بن عيسى، وهو أضبط أصحابه.

وإلى حمزة صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وقد كان إلى جانب إمامته في القراءة إماماً في المواريث، قال أبو حنيفة لحمزة: شيئان غلبتنا عليهما، لسنا ننازعك فيهما القرآن والفرائض. وبمثل هذا قال سفيان الثوري.

وحمل ابن الجزري مسؤولية نقد بعض الأئمة لقراءة حمزة على الرواة الذين رووا عنه، وما آفة الأخبار إلا رواتها.

ونُقل عن حمزة أنه كان ينهى عن التكلف في القراءة، ويقول لمن يُفْرط في المدّ والهمز: لا تفعل، أما علمت أن ما كان فوق البياض فهو برص وما فوق الجعودة فهو قطط[1]، وما كان فوق القراءة فليس بقراءة. توفي حمزة عام ١٥٦.

راويا حمزة:

(أ) خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد البزار الأسدي أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عن سليم بن عيسى بن سليم صاحب حمزة وأخص تلامذته به، وعبد الرحمن بن أبي حماد عن حمزة، وأبي زيد سعيد بن أوس اللغوي عن المفضل.

قال ابن أشته: كان خلف يأخذ بمذهب حمزة إلاَّ أنه خالفه في ١٢٠ حرفاً. فإذا قرأ خلف باختياره كانت قراءته من القراءات الثلاث المكملة للعشرة، وإذا قرأ بما رواه عن حمزة كانت قراءته سبعية. توفي سنة ٢٢٩ ببغداد.

(ب) خلاد بن خالد أبو عيسى الشيباني ولاءً، إمام في القراءة ثقة محقق،

---

(١) يقال: قطَّ الشعر، إذا كان قصيراً جعداً.

أخـذ القـراءة عن سليم بن عيسى، وهـو أضبط أصحـابـه وأجلهم، كمـا قــرأ على حسين بن علي الجعفي وأبـي بكر عن عاصم.

وأخـذ عنه القـاسم بن يزيـد الوزان، وهـو أنبل أصحـابه. كمـا أخـذهـا عنـه محمد بن سعيد البزار، ومحمد بن الهيثم، وهو أجلُّ أصحابه. توفي سنة ٢٢٠[١].

٧ ــ علي بن حمـزة الكسائي الأسـدي بالـولاء أبو الحسن، ولـد قرابـة سنة ١٢٠، وقد انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكـوفة بعد حمزة وقد أخـذ القراءة عن حمـزة أربع مرات، وعن محمـد بن أبـي ليلى، وعيسى بن عمر الهمـذاني، وأبـي بكر بن عيـاش، والمفضل الضبـي، وقتيبـة بن مهران. وروى عنـه القـراءة أحمـد بن جبيـر وأحمد بن أبـي سريح وحفص بن عمر الدوري ونصير بن يوسف، وغيرهم كثير.

وقـد كان الكسـائي يقرأ بقـراءة شيخه حمـزة، ثم ترك ذلـك، واختـار لنفسـه قراءة. وقد كنت قمت بدراسة إحصائية على السور السبع الطوال لأتبيَّن منها بصورة تقريبية مدى التوافق بين قراءتي الرجلين، فتبين لي أن مـا اتفقا فيـه يمثل ٧٩ ٪ وأن ما اختلفا فيه يمثل ٢١ ٪[٢].

وقد كان الكسائي إماماً في اللغة ومؤسسـاً للمدرسـة الكوفيـة في النحو، وقـد أثنى عليه يحيى بن معين بقوله: «ما رأيت بعيني هاتين أصدق لهجـة من الكسائي» وأثنى عليـه الشـافعي بقـولـه: «من أراد أن يتبحـر في النحـو فــالنـاس عيــال على الكسائي» توفي سنة ١٨٩ على أصح الأقوال وقد ناهز السبعين.

راويا قراءته:

(أ) حفص بن عمر الدوري، وهو راوي قراءة أبـي عمـرو بن العلاء، وقـد سبق التعريف به[٣].

---

(١) غاية النهاية ١ : ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٤، ومعرفة القراء الكبار ١/٩٣، ولطائف الإشارات١/٩٦.

(٢) الأصوات واللهجات في قراءة الكسائي ١١٣.

(٣) انظر ص ١٥.

(ب) الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي ثقة معروف حاذق ضابط عرض على الكسائي، وهو من أجلِّ أصحابه، وأخذ عن حمزة الأحول واليزيدي. وأخذ عنه سلمة بن عاصم صاحب الفراء ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير، والفضل بن شاذان. توفي سنة ٢٤٠هـ(١).

* * *

(١) انظر غاية النهاية ١/٥٣٥، ٢/٣٤، ومعرفة القراء الكبار ١/١٠٠، وقراءات القراء المعروفين ١١٩.

حركة التأليف في القراءات

القرآن الكريم محور الثقافات والدراسات الإسلامية، فبإشعاعه الحضاري انتقل العرب من أمة أمية لا تعرف الدرس والكتابة إلا لماماً إلى أمة تقدر العلم وأهله، وتبذل في سبيله النفس والنفيس، وتجعل له في حياتها سلطاناً مبيناً.

وإذا كان الأمر كذلك فمن البدهي أن تنشأ الدراسات لدى المسلمين متمحورة حول الكتاب العزيز معانيه وألفاظه وأغراضه وأساليبه.

وقد ذكروا أن أقدم من نقل عنه أنه ألَّف في القراءات يحيى بن يعمر العدواني، (توفي ١٢٩)[١]. حيث قيل إنه جمع في كتابه من القراءات ما رُوي من اختلاف الناس فيما وافق الخط[٢]. ثم توالى التأليف.

ومن أشهر من ألف فيها في بداية القرن الثالث أبو عبيد القاسم بن سلام (توفي ٢٢٤)، وقد قرظه بعضهم بأنه كتاب جيد، ليس لأحد من الكوفيين قبله مثله[٣]. ويقول عنه ابن الجزري إنه ضمنه ـ فيما يحسب ـ قراءة خمسة وعشرين قارئاً[٤].

---

(١) انظر تاريخ العلماء النحويين ١٥٦، وإنباه الرواة ٤/٢١. وقد ذكر ابن الجزري في طبقات القراء ٢/٣٨١ أنه توفي قبل سنة ٩٠، والجماهير على ما ذكرنا.

(٢) مقدمتان في علوم القرآن ٢٧٥، وتاريخ التراث ١/١٤٧.

(٣) تاريخ بغداد ١٢/٤٠٥، وإنباه الرواة ٣/١٥.

(٤) النشر ١/٣٣.

ومن أنفس ما أُلِّف بعد كتاب أبـي عبيد كتـاب أبـي حاتم السجستـاني (توفي ٢٥٥)، فقد قال فيه الفيـروزأبـادي: «ولأهل البصـرة أربعة كتب يفتخـرون بها على أهل الأرض كتاب (العين) للخليل، و(كتاب سيبويه)، وكتاب (الحيوان) للجاحظ، وكتاب أبـي حاتم في القراءات»[١].

وتلا أبا حاتم أحمد بن جبير الكوفي (توفي ٢٥٨)، فألَّف كتاباً في القـراءات الثمان: قراءات الأئمة السبعة، وقراءة يعقوب[٢].

ثم جاء بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (توفي ٢٨٢)، فألف كتاباً في القراءات؛ جمع فيه قراءة عشرين قارئاً، منهم القراء السبعة.

ثم جاء الإمام الطبري المفسر المؤرخ شيخ ابن مجاهد (تـوفي ٣١٠)، فألف كتاباً في القراءات، جمع فيه نيفاً وعشرين قراءة[٣].

(١)
عمل ابن مجاهد

في هـذا السياق من التـأليف أنشأ أحمـد بن موسى بن العبـاس بـن مجـاهـد (توفي ٣٢٤)[٤]، كتابه السبعة الذي ضمنه قراءة الأعلام السبعة الذين ذكرنا نبذاً من تراجمهم قبل قليل. والشائع المتعالَم بين المؤرخين والقراء أن ابن مجاهـد هو أول من أفرد قراءات هؤلاء الأئمة بالتـأليف، ولكن مكي بن أبـي طالب ذكـر ما يفيـد أن إفراد سبعة من القراء بالتأليف عمل سُبق فيه ابن مجاهد، قال: «وكيف يكـون ذلك والكسائي إنما ألحق بالسبعة بـالأمس في أيام المـأمون، وغيـرُه كان السـابع، وهـو

---

(١) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٠٩، ١١٠.
(٢) الإبانة ٥١.
(٣) النشر ١/٣٣.
(٤) انظر في ترجمته معرفة القراء الكبار ١/٢١٦، وغاية النهاية ١/١٣٩.

يعقوب الحضرمي، فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمائة أو نحوها الكسائي موضع يعقوب»[1].

وقد لفتت هذه الإشارة ـ لغرابتها ـ نظر الإمام أبي شامة، فقال: «وأما قول مكي: إن الكسائي أُلحق بالسبعة أيام المأمون، وكان السابع يعقوب ففيه نظر، فإن ابن مجاهد صنَّف كتاب السبعة، وهو متأخر عن زمن المأمون بكثير؛ فقد مات المأمون سنة ٢١٨هـ، فلعل مصنفاً آخر سبق ابنَ مجاهد إلى تصنيف قراءات السبعة، وذكر يعقوب دون الكسائي إن صح ما أشار إليه مكي»[2].

وهذا كله يدل على أن ابن مجاهد لم يبدأ عمله من فراغ؛ فابن جبير ألَّف كتاباً في القراءات الثمان: قراءات السبعة، وقراءة يعقوب، ومؤلف لم يسمِّه مكي يؤلف كتاباً في قراءات سبعة ابن مجاهد، إلا أنه يذكر يعقوب موضع الكسائي.

ولكن الله تعالى كتب القبول وذيوع الصيت لعمل ابن مجاهد، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، ولا حاجر على فضله.

وقد وجَّه بعض العلماء قديماً وحديثاً النقد واللوم لابن مجاهد لقصره كتابه على سبعة من القراء؛ وكان من جملتهم إسماعيل بن إبراهيم القراب حيث قال: «ثم التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم، ليس فيه أثر ولا سنة، وإنما هو من جمع بعض المتأخرين، لم يكن قرأ بأكثرَ من السبع، فصنف كتاباً سماه (السبع)، فانتشر ذلك في العامَّة، وتوهموا أنه لا تجوز الزيادة على ما ذكر في ذلك الكتاب.

وهذا ظلم لابن مجاهد واتهام له بقلة الاطلاع على القراءات، علماً بأن ما أثبته ابن مجاهد من الرواية عن أبي جعفر المدني وابن محيصن المكي وغيرهما

---

(١) الإبانة عن معاني القراءات ٧، ٨.

(٢) المرشد الوجيز ١٥٤.

في كتابه (السبعة)، وما ذكره في كتابه (شواذ القراءات)، الذي اتكأ عليه ابن جني في (المحتسب)، لدليل واضح على معرفته بقراءات كثيرة غير قراءات الأئمة السبعة(١).

وقد لام فريق آخر ابن مجاهد على إدخاله الشبهة على العوام، حيث أشكل عليهم الأمر، وجهلوا ما لا يسعهم جهلُه، حيث اعتقدوا أن هذه القراءات السبع هي المقصودة بـ (الأحرف) الواردة في قوله ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، ومن هذا الفريق أبو العباس المهدوي(٢).

وقال مكي بن أبي طالب: «وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين ممن هو أعلى رتبة وأجلُّ قدراً من هؤلاء السبعة؛ قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة، واطَّرحهم، قد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر، وزاد نحو عشرين رجلاً ممن هو فوق السبعة»(٣).

أما بعض الباحثين المعاصرين فقد جعل السرَّ في اضطراب المفسرين لتفسير حديث: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»، أنهم خلطوا بينه وبين القراءات السبع التي رواها ووضع أسسها ابن مجاهد، فظنوا أن القراءات السبع هي الأحرف السبعة. ولو أن ابن مجاهد قد عالج القراءات النموذجية على أنها عشر قراءات، كما فعل من جاء بعده ما حدث ذلك الربط بين الحديث وفنِّ القراءات»(٤).

وهذا الكلام تعوزه الدقة، إذ إن الأمر التبس على بعض العوام ــ كما ذكر ذلك المهدوي ــ وليس على علماء القراءات ولا على شراح الحديث، ثم هل صمتَ علماء الحديث عن شرح الحديث أكثر من قرنين حتى ألَّف ابن مجاهد

(١) انظر مجلة كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم، العدد الثالث ص ١٢٤ من مقال للمؤلف عن ابن مجاهد.
(٢) النشر ١/٣٦.
(٣) الإبانة ٦.
(٤) في اللهجات العربية ٥٨.

(السبعة)، فنشأ بينهم الخلاف، أو أنهم اختلفوا فيه من قبل أن يُولَد ابن مجاهد؟ لا ريب أن خلافهم سابق.

وعندي أن ابن مجاهد غير ملوم في كل ما فعله، وأن كلام مكي الذي تقدم غير دقيق أيضاً، لأن إقبال الناس على القراءات السبع لم يأتِ من خلال تمكن أصحابها من فنِّ القراءات وتفرغهم له فحسب، ولكن الأهم من ذلك أن هذه القراءات جاءت محفوفة بالأسانيد الوثيقة الذائعة، مما جعل معرفة الناس بها أوثق من معرفتهم بغيرها، وجعل اطمئنانهم لها أعظم من اطمئنانهم لغيرها. وما ذكره مكي بالنسبة لهذه القراءات قد يكون مقبولاً، ولكن قبل أن تكتسب الشهرة والذيوع بإفراد ابن مجاهد لها بالتأليف. أما بعد ذلك فلا توجد قراءة أعلى رتبة من هذه السبع ولا أكثر وثاقة.

وعلى كل حال فإن بعض المؤلفين من القراء حاول دفع ما اشتبه على العوام من الخلط بين القراءات السبع والأحرف السبعة بتأليف كتب تضم قراءات تزيد في العدد على السبعة أو تنقص.

فقد ألَّف ابن غلبون الحلبي (توفي ٣٩٩) كتاب (التذكرة في القراءات الثمان)، وفعل نحواً منه أبو معشر الطبري (توفي ٤٧٨)، فألَّف (التلخيص في القراءات الثمان) أيضاً. وألَّف عبد الله بن علي المعروف بسبط الخياط (توفي ٥٤١) كتاب (الكفاية في القراءات الست)[1].

وقد صرح عبد الرحمن الرازي بهذا حين قال: إن الناس إنما ثمنوا القراءات، وعشَّروها، وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد لأجل هذه الشبهة... وإني لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تعشيراً أو تفريداً إلّا لإزالة هذه الشبهة[2].

---

(١) النشر ١/٧٢، ٧٦، ٨٤.

(٢) السابق ١/٤٣.

(٢)
أثر عمل ابن مجاهد في حركة التأليف بعده

أسلفنا أن الناس تلقوا عمل ابن مجاهد بالقبول والاستحسان، وما لقي عمل القبول إلا كثر المقتفون لأثره الناسجون على منواله والشارحون له والمختصرون، بل والمعترضون عليه والناقدون، لأن الأعمال الكبيرة تثير الجدل، وتكون ملء السمع والبصر، فيذهب الناس تجاهها مذاهب شتى بين مؤيد ومعارض، وهذه سُنَّة من سُنَن الله ـ تعالى ـ في الخلق.

وهذا ما كان بالنسبة لعمل ابن مجاهد في كتابه (السبعة)، فقد بدأت حركة الاحتجاج والتوجيه لمضمون هذا الكتاب في وقت مبكر جداً لا يزيد على خمس عشرة سنة من تأريخ تأليفه، وأول من يذكر المؤرخون أنه قام بالاعتلال للقراءات السبع أبو بكر محمد بن السري (توفي ٣١٦)، وهو معاصر لابن مجاهد لكنه لم يتم هذا الكتاب حيث لم يحتجَّ إلا لسورة الفاتحة وجزء من سورة البقرة.

وتلاه محمد بن الحسن الأنصاري (توفي ٣٥١)، حيث ألَّف كتاب (السبعة بعللها الكبير)، ثم أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم العطار (توفي ٣٦٢)، الذي ألف كتاب (السبعة بعللها الكبير)، وكتاب (السبعة بعللها الأوسط). وحمل الوفاءُ لابن مجاهد اثنين من أعلام النحاة على تأليف كتابين يحتجان فيهما لعمله، وهما أبو علي الفارسي (توفي ٣٧٧) والحسين بن أحمد بن خالويه (توفي ٣٧٠)، فقد كان الرجلان ممن أخذ عن ابن مجاهد في فن الإقراء، فألَّفا كتابين يحملان عنواناً واحداً هو (الحجة)، دلَّلا فيهما على حسن اختيار شيخهما ووجاهته؛ ولكن حجة ابن خالويه مختصر جداً إذا ما قيس بكتاب الفارسي.

وممن عاصرهما واحتج للقراءات بكتاب نحله كذلك اسم (الحجة) أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، وهو مجهول الوفاة لكن الأرجح أنه توفي في النصف الثاني من القرن الرابع.

وممن احتج من المغاربة لعمل ابن مجاهد أحمد بن عمار المهدوي (توفي

بعـد ٤٣٠) على وجـه التقـريب، واسم كتـابـه: «المـوضـح في تعليـل وجـوه القـراءات»[١]. ومكي بن أبـي طـالب (تـوفي ٤٣٧) في كتـابـه «الكشف عن وجـوه القراءات السبع». وهناك كتب أخرى احتجت لسبعة ابن مجاهد لم نأت على ذكرها لعدم شهرتها[٢].

أما الكتب التي نسجت على منوالـه بذكـر القراءات السبـع دون غيرهـا فتكاد تفـوت الحصر؛ ويكفي في هـذا أن تطالـع ما ذكـره ابن الجـزري والقسـطلاني في أوائل كتابيهمـا، لتعرف عـظيم الأثر الـذي تركـه ابن مجاهـد في حركـة التأليف في القراءة واتجاهها[٣].

* * *

(١) لنا دراسة مفصلة عن هذا الكتاب.
(٢) انـظر في هذا كله الفهـرست ٥٠، ومقدمـة حجـة الفـارسي ٢٩، وطبقـات القـراء ١/٩٢، وطبقات المفسرين للداودي ١/٥٧، والقراءات القرآنية ٣٩.
(٣) انظر النشر ١/٥٧ ــ ٩٨، ولطائف الإشارات ١/٨٦ ــ ٩١.

اعترى مصطلح الشذوذ بعض التغيير حين أخذ عمل ابن مجاهد يسيطر على ساحة الإقراء ضاغطاً على القراءات الأخرى ومخرجاً لها عن إطار القبول والوثاقة، ولم يكن الشاذ عند المتقدمين يخرج عن المعنى اللغوي الذي هو الانفراد عن الجمهور(١).

ولم يكن الناس قبل عمل ابن مجاهد يسقطون مصطلح (الشذوذ) على قراءة بعينها من قراءات القراء، فليس كل ما قرأه ابن مسعود أو أُبيّ أو الأعمش أو اليزيدي شاذاً، بل فيه ما هو شاذ، وفيه ما هو موافق لقراءة الجماعة، والأدلة على هذا أكثر من أن يحدها حصر. ولكن نذكر بعض هذه الأدلة دفعاً للوهم الذي سيطر على أذهان بعض الباحثين المعاصرين.

١ ــ ذكر محمد بن صالح أنه سمع رجلاً يقول لأبي عمرو بن العلاء: كيف تقرأ: ﴿لا يعذِّب عذابه أحد ولا يوثِق وثاقه أحد﴾(٢)؟ فقال: ﴿لايعذَّب﴾: بالكسر. فقال له الرجل: كيف وقد جاء عن النبي ﷺ: «لا يُعذَّب» بالفتح؟!. فقال له أبو عمرو: لو سمعت الرجل الذي قال: سمعت النبي ﷺ ما أخذت عنه، أتدري ما ذاك؟؛ لأني أتهم الواحد الشاذ إذا كان على خلاف ما جاءت به العامَّة(٣).

فأبو عمرو ــ بحسب ما يفيده هذا النص ــ حرب على الشواذ، لأنه يرى في تفرد القارىء بالرواية مظنَّة للوهم والغلط.

---

(١) الصحاح ٢/٥٦٥ (شذذ).

(٢) سورة الفجر: الآيتان: ٢٤، ٢٥.

(٣) منجد المقرئين ٢٤٧، ٢٤٨.

على أن القراءة بالفتح ليست من النكارة بالموضع الذي حسبه أبو عمرو؛ فقد ذكر أبو حيان أنه قرأ بهذه القراءة: ابن سيرين، وابن أبي إسحاق، وسوار القاضي، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والكسائي (أحد السبعة)، ويعقوب (أحد العشرة)، وسهل، وخارجة عن أبي عمرو[1].

والطريف في الأمر أن تكون هذه القراءة رواية عن أبي عمرو نفسه!

٢ ــ في قوله عز اسمه: ﴿فبذلك فليفرحوا﴾[2]. قال الفراء: «هذه قراءة العامة عندنا، وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ: (فلتفرحوا)، أي يا أصحاب.

قال الفراء: وكان الكسائي يعيب قولهم: (فلتفرحوا)؛ لأنه وجده قليلاً، فجعله عيباً»[3]. فقد عاب هذه القراءة لأنه رأى أن من قرأ بها قليل مع أن أبا حيان ذكر نحواً من خمسة عشر قارئاً قرؤوا بها[4]. والشواهد على هذا كثيرة جداً.

ولعل الذي أدخل الوهم على بعض المتأخرين هو بعض ما ورد في مقدمة ابن مجاهد لكتابه حين قال: «فهؤلاء سبعة نفر من أهل الحجاز والعراق والشام خلفوا في القراءة التابعين، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كل مصر من هذه الأمصار التي سميتُ وغيرِها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار إلا أن يستحسن رجل لنفسه حرفاً شاذاً، فيقرأ به من الحروف التي رُويت عن بعض الأوائل منفردة، فذلك غير داخل في قراءة العوام؛ ولا ينبغي لذي لب أن يتجاوز ما مضت عليه الأئمة والسلف بوجه يراه جائزاً في العربية، أو مما قرأ به قارىء غير مجمع عليه»[5]. وفي نظري: أن ابن مجاهد أراد تسويغ اختياره لهؤلاء السبعة وترك قراء آخرين كُثُر غيرهم، وليس النص على أن قراءات غيرهم شاذة، أو لا يؤخذ بها؛ وذلك لأن قراءات أبي جعفر ويعقوب وخلف لا تخرج عن القراءات السبع إلا في حروف قليلة غير ذات بال، بل إن قراءة خلف المعدود في

---

(١) البحر ٨/٤٧٢.

(٢) سورة يونس: آية ٥٨.

(٣) معاني الفراء ١/٤٦٩، ٤٧٠.

(٤) البحر ٥/١٧٢.

(٥) السبعة ٨٧.

العشرة لا تخرج عن قراءات السبعة في شيء مطلقاً. وهذا الذي نقرره جلي من استعراض (فرش الحروف) في الكتب التي عنيت بذكر القراء العشرة كـ (النشر) وغيره.

والوسط الفكري العام الذي كان سائداً في ذلك العصر يقضي بنحو ما ذكرناه، فقد قال أبو طاهر بن أبي هاشم (توفي ٣٤٩) ـ أنبه تلاميذ ابن مجاهد ـ في معرض حديثه عن ابن عامر: «ولولا أن أبا بكر ـ هو ابن مجاهد ـ شيخنا جعله سابقاً لأئمة القراءة، فاقتدينا بفعله؛ لأنه لم يزل موفقاً، فاتبعنا أثره، واهتدينا بهديه لما كان إسناد قراءته مرضياً، ولكان أبو محمد سليمان بن مهران الأعمش بذلك أولى منه، إذ كانت قراءته منقولة عن الأئمة المرضيين وموافقة للمصحف المأثور باتباع ما فيه، ولكنا لا نعدل عما مضى عليه أئمتنا، ولا نتجاوز ما رسمه أولونا، إذ كان ذلك بنا أولى، وكنا إلى التمسك بفعلهم أحرى»(١).

وصرح ابن تيمية رحمه الله ـ تعالى ـ بمثل ما نزعمه إذ قال: «أول من جمع قراءات هؤلاء هو الإمام أبو بكر بن مجاهد، وكان على رأس المائة الثالثة ببغداد، فإنه أحب أن يجمع المشهور من قراءات الحرمين والعراقين والشام... لا لاعتقاده أو اعتقاد غيره من العلماء أن القراءات السبع هي الحروف السبعة، أو أن هؤلاء السبعة المعنيين هم الذين لا يجوز أن يُقرأ بغير قراءاتهم، ولهذا قال من قال من أئمة القراءة: لولا أن ابن مجاهد سبقني إلى حمزة لجعلت مكانه يعقوب الحضرمي إمام جامع البصرة وإمام قراء البصرة في زمانه في رأس المائتين»(٢).

ويبدو أن مصدر هذا التوجه هو ما ذكره نولدكه حين قال: «وتبدأ مراجع القراءات الشاذة حقيقة بالرجل الذي أسس نظام القراءات السبع المشهورة، وقد ألَّف إلى جانب كتاب (السبعة) كتاباً آخر اسمه: (كتاب الشواذ)، وقد ضاع»(٣).

---

(١) المرشد الوجيز ١٦٢.
(٢) مجموع الفتاوى ١٣/ ٣٩٠، وانظر كلاماً آخر له يفيد نحو هذا في ١٣/ ٣٩٢، ٣٩٣.
(٣) تاريخ القرآن ٢٢٠.

والحقيقة في هذا أن قبول الناس لعمل ابن مجاهد أدى إلى الحد من انتشار القراءات الأخرى في أوساط الناس لانصراف اهتمامهم إلى القراءة بالسبع ورواياتها والتأليف فيها.

ولم يكن المتقدمون يرون أن ثمة قراءة شاذة كلها في كل مفرداتها، وإنما الشذوذ ـ كما أسلفت ـ هو الخروج عن مذهب الجمهور، ولذا فإنه من غير المستغرب ـ تبعاً لمنطق ذلك العصر ـ أن نجد في كتاب (المحتسب) الذي خصصه ابن جني لتوجيه القراءات الشاذة بعضَ القراءات التي تنسب إلى بعض الأئمة السبعة(١).

بل إن هناك جملة من القراءات مما سمي بقراءات النبي ﷺ سلكها العلماء في سلك القراءات الشاذة لمخالفتها لما جاء عن الجمهور، وقد يستغرب كثير من الناس كيف تكون قراءة النبي ﷺ شاذة!!

وهذا الاستغراب ناتج عن الغفلة عن هذا المقياس.

وبعد هذا وذاك فإن القبول عند الناس رزق يوسعه الله ـ تعالى ـ على قوم، ويضيقه على آخرين، ولا معقب لحكمه.

* * *

(١) انظر المحتسب ٢/٤٤٨، ٥٠٠، ٥٠٦، ٥٠٩.

اختلاف الأفكار في تقدير الظواهر المختلفة مُحاكٍ لاختلاف الألسن والألوان والبصمات؛ وكل ذلك من سنن الله في الخلق، قال تعالى: ﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم﴾[1].

والقضايا الفكرية عامة مرتع خصب للاختلاف والتعدد، وذلك ناتج عن تفاصيل كثيرة وحيثيات ثرة يصعب حصرها. ونحن على مستوى قضايا اللغة مجتهدون في أكثرها إن لم نقل في جميعها، والأصول والثوابت التي يمكن أن يتمحور حولها الخلاف ليست بالكثيرة ولا الصارمة، فالعرب لم تخبرنا عن مراداتها من وراء كثير من كلامها، كما أنها لم تعلل لأنماطها المتعددة في المسالك اللغوية. ويضاف إلى هذا أن المعايير التي نتعامل على أساسها مع المرويات لم توضع دفعة واحدة، وبعضها احترق قبل أن ينضج وتزبب قبل أن يتحصرم. وحركة الزمن التي تأتي بركام ضخم من تفاعل الثقافات والمعارف والخبرات وتفاصيل أخرى كثيرة، كل أولئك يجعل بقاء حركة الاجتهاد والتجديد وإعادة النظر في بعض المسلمات أمراً لا مفر منه؛ بل يجعله أمارة على قدرة اللغة على البقاء لتوفر عنصر المرونة وحسن التكيف فيها.

وقد كان تلقي عمل ابن مجاهد بالقبول من الأمَّة أحد أكبر العوامل التي أوجدت بعض المنحنيات الحادة في تطور الفكر اللغوي، إذ أحسَّ عدد كبير من متأخري النحاة وبعض من جاء في المرحلة الوسيطة أن مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد في اللغة لم يوضع في نصابه، ولا احتل المكانة اللائقة به بين مصادر

(١) سورة هود: الآيتان ١١٨، ١١٩.

الاستشهاد الأخرى، وهـذا الإحساس نضـح في القرن الخـامس وما بعـده وتحولت على مدى الأيام أفكار جزئية وملاحظات عابرة إلى مفاهيم ثابتة شكَّلت ملامح رؤيـة جديدة لعمل السابقين في تقنين اللغة وتوصيفها.

ولكن هذا تـم بعد أن استوى النحو العربـي على سوقه وآتى أكله، وبعـد أن اكتمل بناؤه الفلسفي من الداخل مما جعل إعادة النظر في بعض الأحوال أمراً بـاهظ التكليف، ولكن لا بد منه، وهذا ما كان...

وحين تكون المراجعة من أجل رفع حيف وقع على مصـدر كالقـراءات، فإن الأمر يزداد تعقيداً، وذلك لأن القراءة السبعية بل وغير السبعية كثيراً ما تكون قـرآناً، وذلك عند استيفاء شروطها، والقرآن عندنا هو المقياس العـام الذي لا يـأتيه البـاطل من بين يديه ولا من خلفه، وحكمه نافذ في الألفـاظ والأساليب كنفـاذه في المعاني والأحكام. وهنا يحتدم الجدل بين أنصار سلف النحاة واللغويين وبين أولئك الـذين فتحـوا أعينهم على الحيـاة والقـراءات السبـع مـلء السمـع والبصـر، يُقـرأ بهـا في المحاريب والكتاتيب، ولا يعـرف الناس تـلاوة الذكـر إلا بواحـدة منها تلقفـوها عن الآباء والشيوخ.

ولكن لأنـصـار السلف حججهم في هذا، فهم يقـولون: ليس حبكم للقـرآن بـأعظم من حب السلف ولا معـرفتكم بجلال قـدره وظـروف نشـأة قـراءاتـه بـأعلى وأوثق، ولكن عـرف القوم من هـذا الأمر مـا عـزب عن بـالكم... وهكـذا يستمـر الجدل، ويدفع كلٌّ بفيض من الحجج التي يعتقد قوتها واستقامتها.

والمسائل المتصلة بالقراءات والتي يمكن أن تكون موضـع جدل كثيـرة وعند الفكر النحوي من القابلية للتأثر الكثيرُ، فمن الموضوعات التي أثارت الجدل وأثرت الفكـر النحـوي مـا يتصـل بشـروط القـراءة المقبـولـة من مــوافقـة رسم المصحف، وموافقة العربية، ومنها ما يتصل بمعنى القراءة ومدى وضوحه وانسجامـه مع السيـاق العـام أو ما عـرف من أحكام الشـريعة، ومنهـا ما يتعلق بشـذوذ القـراءة وشيـوعهـا، ومـا أشبه هـذا، وسوف ينجلي كـل هذا ــ بحـول الله وطـولـه ــ من خـلال أبـواب البحث، فإلى هناك.

أثر القراءات السبع
في تطور بعض المصطلحات النحوية

بعد هذه المقدمة الضرورية لتكوين خلفية فكرية صالحة عن القراءات السبع ونشأتها وتطور نظر النحاة إليها نشرع في الحديث عن أهم الآثار التي تركتها القراءات السبع في تطور الفكر اللغوي.

ولسنا نزعم هنا أن ما نتحدث عنه من آثار ناتج عن القراءات السبع وحدها، فذلك قول لا يخلو من التزيد؛ لأن الظواهر الإنسانية لا تفسر بالعامل الواحد، ولكننا نزعم أن معتقدات الإنسان تظل أقوى المؤثرات في تكوين تقويمه للظواهر المختلفة.

واعتقاد النحاة بصحة القراءات السبع وتواترها حين تبلور في القرن الخامس وما بعده كان العامل الحاسم في تغيير نظرتهم للكثير مما قاله النحاة الأوائل بشأن القراءات عامة والقراءات السبع خاصة، وذلك من خلال إعادة ترتيب كثير من عناصر المنهج النحوي في مصطلحاته وقواعده وعلله وأقيسته وفنِّ تخريجه إلى ما هنالك، مما سنلقي عليه الضوء في هذا الكتاب.

والمصطلحات النحوية التي نرمي للحديث عنها هنا هي المصطلحات الأصول، من أمثال القلة والكثرة والشذوذ والندرة وما شاكل ذلك، لأنها هي التي تأثرت بالقراءات. أما المصطلحات الفرعية كالفاعل والحال والمضاف إليه، وما شاكل ذلك فإنها لم تخضع للتأثر بها.

وقبل الحديث عن أثر القراءات السبع في المصطلح النحوي أرى من الضروري الإشارة إلى قضية مهمة ساعدت على هذا التطور، ألا وهي غموض

معاني هذه المصطلحات، وعدم تحديدها في أذهان من وضعها واستعملها من النحويين.

وكتاب سيبويه (توفي ١٨٠) أول كتاب يصل إلينا من كتب النحو العربي وأعظمها أثراً فيه على الإطلاق، يفيض بالمصطلحات الغامضة التي تركت للتقدير الشخصي، وإليك بعض الأمثلة من كتاب سيبويه التي توقفنا على ما نزعمه:

١ ــ «فمن ذلك قول **بعض العرب**: ليس خَلَقَ اللَّهُ مثلَه»(١).

٢ ــ «ومثل ذلك في الإضمار قول بعض الشعراء العجَيْر سمعناه **ممن يوثق بعربيته**»:

إذا متُّ كان الناس صنفان شامتٌ وآخرُ مثنٍ بالذي كنت أصنعُ(٢)

٣ ــ «فإن قلت: ضربني، وضربت قومك فجائز، **وهو قبيح** أن تجعل اللفظ كالواحد كما تقول: هو أحسن الفتيان وأجمله»(٣).

٤ ــ «والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنت زيداً بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه، وهذا في الكلام **كثير**»(٤).

٥ ــ «وزعم يونس أن من العرب من يقول: إنْ لا صالحٍ فطالحٍ على: إن لا أكن مررت بصالحٍ فطالحٍ. وهذا **قبيح ضعيف**»(٥).

٦ ــ «ومن **العرب** من يؤنث (علقى)، فلا ينون، وزعموا أن **ناساً** يذكِّرون معزى»(٦).

٧ ــ «وأما يونس فكان يقول: من قدامَ، ويجعلها معرفة، وزعم أنه منعه من الصرف أنها مؤنثة، ولو كانت شأمةٌ كذا لما صرفها، وكانت تكون معرفة. وهذا

---

(١) الكتاب ١/٧٠.
(٢) السابق ١/٧١.
(٣) السابق ١/٧٩.
(٤) السابق ١/٨٣.
(٥) السابق ١/٢٦٢.
(٦) السابق ٣/٢١٩.

مذهب إلاَّ أنه **ليس يقوله أحد من العرب**»[1].

٨ ـ «ومثل ذلك قول العرب في أذرعات: أذرعي. لا يقول أحد إلاَّ ذاك»[2].

هذه النصوص من كتاب سيبويه ـ وهي غيض من فيض ـ تدلنا على مدى الغموض الذي اعترى أصول التوثيق اللغوي، فهو في كثير من الأحيان لا يذكر القبيلة التي ينقل عنها، وإذا ذكر أن الذي روى عنه ثقة لم نعرف عن طريقه ولا عن طريق غيره الأسس التي قام عليها ذلك التوثيق، ولا الاعتبارات التي تحكم ذلك، وهو يرد الرواية ـ كما فعل مع شيخه يونس ـ التي ينقلها الثقة بالتعليل والقياس، ويحكم عليها بالخبث أو الضعف أو القبح، ويقرن الجواز بالقبح في كثير من الأحيان كما يقرنه مع الممنوع دون بيان فواصل بين نوعي القبح على أسس وصفية.

ويقول: إن هذا قليل، ولم يحدد معنى القليل، كما يقول: إن هذا كثير عن العرب أو نادر دون بيان حد ذلك.

ويجزم سيبويه في مواضع كثيرة ـ كما يجزم غيره من اللغويين ـ بأن هذا لا تعرفه العرب، أو لا يقول به أحد، ومثل هذا التعبير لا يقتحم إلا بعد استقراء صالح مقبول لكلام العرب، ولو أنه قيد ذلك بقوله: فيما نعلم، أو فيما بلغنا لكان أعذر له.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا أننا نعتب عليه فيما صنعه بل هو اهتداء بقوله ـ عزّ اسمه ـ : ﴿قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق﴾[3] فمعرفة بدايات الأمور تساعد كثيراً على فهم طبيعة تطورها فيما بعد. ومن جهة ثانية فإن الطور الذي كانت فيه ذهنية الناس آنذاك والأهلية الثقافية العامة لم يكونا كافيين

---

(١) السابق ٣/٢٩١.

(٢) السابق ٣/٣٧٣.

(٣) سورة العنكبوت: آية ٢٠.

لصنع أفضل مما حدث؛ وقد سئل يونس (توفي ١٨٣) عن عبد الله بن أبي إسحاق (توفي ١١٧) وعلمه، فقال: هو والنحو سواء. أي هو الغاية! قال السائل: فأين علمه من علم الناس اليوم؟ قال: لو كان في الناس اليوم من لا يعلم إلاَّ علمه يومئذٍ لضُحك به، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظر نظرهم كان أعلم الناس(١).

فهذا تصريح واضح بأن المعارف والمؤهلات تقاس بالسائد في زمانها. والعتب في الحق على من جاء بعد سيبويه ممن وفروا أنفسهم على شرح الكتاب والاستدراك عليه وتجلية مسائله، ثم لم يعرضوا لوضع ضوابط تزيل الغبش عن هذه المصطلحات.

وقد ظل أمر الكثرة والقلة والندرة والشذوذ وما إلى ذلك شائعاً تتحكم فيه الأمزجة الخاصة إلى أن جاء ابن هشام الأنصاري (توفي ٧٦١) فحاول كشف اللثام عن بعض تلك المصطلحات، فقال: «اعلم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطَّرِداً، فالمطَّرِد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل ــ. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر. فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك»(٢).

وهذا التحديد من ابن هشام حسن، ولكنه جاء متأخراً جداً بعد أن بلغ النحو مرحلة التقليد الصرف لما قاله السابقون، وأنا موقن أن تحديد ابن هشام لهذه المصطلحات لم ينتفع بها المتأخرون انتفاعاً ذا بال!

وقد أثار هذه المسألة بعض الباحثين المعاصرين، وذكر من النصوص ما يدل على اضطراب واسع في هذا الأمر نتيجة هذا الإبهام(٣).

بعد هذا يمكننا أن نقول: إنه تمخض عن غموض المصطلحات النحوية وتغيُّرِ نظرة النحاة إلى القراءات السبع ثلاث نتائج رئيسة هي:

---

(١) طبقات فحول الشعراء ١/ ١٥. يقول لو كان فيهم من جمع إلى ذكائه وذهنه ونفاذه بحث المتأخرين ونظرهم كان أعلم الناس.

(٢) الاقتراح ٥٩.

(٣) انظر اللغة والنحو ٤٨ وما بعدها.

١ ــ اتجاه المصطلحات النحوية نحو المرونة.
٢ ــ تناقض بعض النحويين في تعاملهم مع القواعد.
٣ ــ تفاوت عبارات المتأخرين ومصطلحاتهم عن القضية الواحدة.

وذلك لأن الغموض في التكوين الجنيني لأية مسألة يتيح مجالاً واسعاً لفيض من الاجتهادات ووجهات النظر.

(١)
اتجاه المصطلحات نحو المرونة

وإليك بعض الأمثلة التي تجسد تطور المصطلحات النحوية وحركتها من الأحكام القاسية الحادة نحو التعبيرات المرنة السمحة التي تتناسب مع طبيعة اللغة إلى حد بعيد. ويمكن إجمال مظاهر ذلك فيما يلي:

(أ) قراءات أطلق عليها بعض المتقدمين أنها غير جائزة، فحكم لها المتأخرون بالجواز أو وصفوها بأن غيرها أشهر منها. ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿قال هل عَسَيْتُم إن كُتب عليكمُ القتالُ ألا تقاتلوا﴾[١] قرأ جمهور السبعة بفتح السين، وقرأ نافع وحده بكسرها هنا وفي سورة القتال[٢].

يرى أبو حاتم السجستاني (توفي ٢٥٥) أنه ليس لكسر السين وجه[٣]. ونقلوا عن أبي عمرو بن العلاء (توفي ١٥٤) وأبي عبيد (توفي ٢٢٤) أنه لو كان: «عسِيتم» لقرئت: (عسي ربنا)، وما اختلفوا في هذا الحرف[٤]. وبالغ الزجاج (توفي ٣١١) حين ذكر أن أهل اللغة كلهم يقولون: (عسَيتُ)، ويختارونه[٥]. وعند الأزهري (توفي ٣٧٠) نحو ذلك[٦].

فإذا دلفنا قدماً وجدنا النحاة المتأخرين يستعملون لهجة مختلفة أكثر رفقاً من

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٤٦.
(٢) السبعة ١٨٦.
(٣) الكشف ١/٣٠٣.
(٤) حجة أبي زرعة ١٣٩.
(٥) معاني الزجاج ١/٣٢٢.
(٦) انظر اللسان ١٩/٢٨٥ (عسا).

لهجة المتقدمين نتيجة شهرة القراءات السبع والثقة بها، فهذا ابن هشام (توفي ٧٦١) يحكم بالجواز لكسر السين وإن كان يختار الفتح لأن الجمهور عليه[١] وعبارة ابن مالك (توفي ٦٧٢) تفيد أن العرب أجازت فتح السين وكسرها إذا أسندتْ (عسى) إلى تاء الضمير ونونيه، وأن الفتح أشهر[٢].

وصرح السمين الحلبي (توفي ٧٥٦) بعلة اتجاه المتأخرين إلى الجواز حين قال: «فظاهر هذه العبارة أنه يجوز كسر سينها مع الظاهر بطريق القياس على المضمر؛ وغيرُه ــ أي غير الفارسي ــ من النحويين يمنع ذلك حتى مع المضمر مطلقاً، ولكن لا يلتفت إليه ــ أي المنع ــ لوروده متواتراً»[٣]. فالمُناخ العام هو الرفق في الحكم والمصطلح.

ومما حكموا له بالجواز مع منع كثير من المتقدمين له ما قرأ به ابن عامر في قوله تعالى: ﴿قالوا أرجه وأخاه﴾[٤] حيث روى عنه ابن ذكوان أنه قرأ: (أرجئهِ). وقد علَّق ابن مجاهد على هذه الرواية بقوله: «وقول ابن ذكوان هذا وهم، لأن الهاء لا يجوز كسرها وقبلها همزة ساكنة»[٥].

وذكر ابن خالويه (توفي ٣٧٠) أن كسر الهاء عند النحويين غلط[٦]. وذكر أبو علي الفارسي (توفي ٣٧٧) أن ضم الهاء مع الهمز لا يجوز غيره[٧]. ونحوه عند ابن أبي الربيع (توفي ٦٨٨)[٨].

ومرَّت هذه القراءة بمرحلة انتقالية وصفت فيها بالضعف كما هو الشأن عند العكبري (توفي ٦١٦)[٩].

ولكن بعض النحويين المتأخرين لا يرضى بوصفها باللحن ولا بالضعف الذي

---

(١) أوضح المسالك ١٦٥.
(٢) الكافية الشافية ١/٤٥٨، ٤٥٩.
(٣) الدر المصون ٢/٥١٦.
(٤) سورة الأعراف: آية ١١١.
(٥) السبعة ٢٨٨.
(٦) حجة ابن خالويه ١٦٠.
(٧) حجة الفارسي ٣/١٨٩.
(٨) الملخص ٥٩٩.
(٩) إملاء ما منَّ به الرحمن ١/٢٨٠.

هو مصطلح مخفف عن اللحن والوهم، وهذا ما نراه عند أبي حيان (توفي ٧٤٥) حيث علَّق على تغليط الفارسي وغيره بقوله: «وما ذهب إليه الفارسي وغيره من غلط هذه القراءة وأنها لا تجوز قول فاسد؛ لأنها قراءة ثابتة متواترة روتها الأكابر عن الأئمة، وتلقتها الأمة بالقبول، ولها توجيه في العربية؛ وليست الهمزة كغيرها من الحروف الصحيحة؛ لأنها قابلة للتغيير بالإبدال والحذف بالنقل وغيره؛ فلا وجه لإنكار هذه القراءة»[١].

ويبلغ التطور ذروته عند السمين الحلبي تلميذ أبي حيان (توفي ٧٥٦) حين يعدُّ توجيه بعض النحويين لرواية ابن ذكوان هنا نوعاً من التنازل أو نوعاً من الملاطفة للنحاة، وإلا فالقراءة الثابتة ليست بحاجة إلى توجيه[٢].

(ب) قراءات حكم عليها بعض المتقدمين باللحن، وحكم عليها المتأخرون بالقلة، فظل المصطلح النحوي ماضياً في طريق الرفق.

من ذلك قوله تعالى: ﴿فليمدد بسبب إلى السماء ثم ليقطع﴾[٣] قرأ الكوفيون ونافع في رواية عنه: «ثم لْيقطع» بإسكان اللام[٤].

وتفيد عبارة سيبويه (توفي ١٨٠) أن اللام تبقى على حالها هنا من التحريك ولا تسكن[٥]. وصرح المبرد (توفي ٢٨٥) بأن إسكان اللام هنا لحن[٦]. ولكن عبارات ابن يعيش[٧] (توفي ٦٤٦) والرضي[٨] (توفي ٦٨٦) وابن هشام (توفي ٧٦١)[٩] تفيد أن ذلك قليل في كلام العرب.

ومن ذلك قراءة حمزة بكسر الياء من قوله تعالى: ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾[١٠]. والمعروف أن ياء المتكلم لا تحرك بالكسر، وإنما بالفتح على ما عليه قراءة

---

(١) البحر المحيط ٤/٣٦٠.
(٢) الدر المصون ٥/٤١٠.
(٣) سورة الحج: آية ١٥.
(٤) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.
(٥) الكتاب ٤/١٥١.
(٦) المقتضب ٢/١٣٤.
(٧) شرح المفضل ٣/٩٨.
(٨) شرح الكافية ٢/٢٥١.
(٩) المغني ٢٩٤، ٢٩٥.
(١٠) سورة إبراهيم: آية ٢٢.

الجمهور، ولذا ذهب الأخفش (توفي ٢١٥) إلى أنَّ كسر الياء هنا لحن، لم يسمع عن أحد من العرب[١]. وذكر أبو جعفر النحاس (توفي ٣٣٨) أن هناك ما يشبه الإجماع على عدم جواز الكسر هنا[٢].

وذكر أبو العلاء المعري إجماع أهل العربية على كراهة الكسر هنا، وقال: «وقد سمعت في أشعار المحدثين إليِّ وعليِّ ونحوَ ذلك، وهو دليل على ضعف المُنَّة وركاكة الغريزة»[٣].

لكن هذه القراءة عند كثير من المتأخرين ليست كذلك؛ فقد ذكر ابن مالك (توفي ٦٧٢)، أن كسر الياء قليل[٤]. ونحو منه عند الأشموني[٥]. والوصف بالقلة مع أنه أكثر منهجية، فإنه سير بالمصطلح نحو المرونة والرفق.

(جـ) هناك قراءات كثيرة حكم كثير من المتقدمين عليها بالمنع، لكن المتأخرين يحكمون عليها بالشذوذ، فيجوزون تلك القراءة، ولكن لا يرون القياس عليها، وإليك نموذجين على ذلك:

١ ــ قرأ نافع ــ في رواية ــ بهمز (معائش) من قوله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش﴾[٦]. وقد حكم ابن مجاهد (توفي ٣٢٤) على هذه القراءة بالغلط[٧]. وهذا مبني على قول سيبويه (توفي ١٨٠): «ولم يهمزوا مقاول ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل؛ فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة...»[٨]. وقال المازني (توفي ٢٤٧): «وأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ؛ فلا يلتفت إليها...»[٩]. ونحو من هذا الحكم عند ابن خالويه (توفي ٣٧٠)[١٠]

---

(١) معاني الأخفش ٢/٣٧٥.
(٢) إعراب النحاس ٢/١٨٢.
(٣) رسالة الغفران ٢٧٩، ٢٨٠.
(٤) شرح العمدة ٥١٣.
(٥) شرح الأشموني ٢/٢٨٢.
(٦) سورة الأعراف: آية ١٠.
(٧) السبعة ٢٧٨.
(٨) الكتاب ٤/٣٥٥.
(٩) المنصف ١/٣٠٧.
(١٠) إعراب ثلاثين سورة من القرآن ٤٩.

والنحاس(توفي ٣٣٨)[١]، . أمـا ابن منـظور (تـوفي ٧١١)، فقـد زعم أن جميـع النحويين يذهبون إلى أنها خطأ[٢].

لكن ابن مـالـك (تـوفي ٦٧٢) يقـول: «فـإن كـانت المـدة عينـاً لم تبـدل إلا سماعاً». وقد شرح ابن عقيـل (توفي ٧٦٩) كـلامه قـائلاً: «كقـراءة خارجـة عن نافع: «معائش» بالهمز شبه الأصلي بالزائد، وهو شاذ. وقـالوا منـارة ومنائـر بالهمـز، وهو شاذ، والقياس والأصل مناور[٣]»، وزاد الأمر جلاءً أبو حيـان (توفي ٧٤٥) حين قـال: «وقرأ الأعـرج وزيد بن علي والأعمش وخـارجة عن نـافـع وابن عـامـر ــ في رواية ــ: «معائش» بالهمز. وليس بـالقياس لكنهم رووه، وهم ثقات، فوجب قبـوله، وشذ هذا الهمز كما شذ في (منابر)[٤]. وتابعه على هذا تلميذه السمين[٥].

٢ ــ في قوله تعالى: «فيغفر لمن يشـاء»[٦]، يدغم أبـو عمرو الـراء في اللام بعـد إسكانهـا[٧] وإدغام الـراء في اللام ممنـوع عند جمهـور الأوائل، لأن الإدغـام يذهب بصفة أساسية للراء وهي التكرير[٨]. لكن كثيراً من المتأخـرين يرى أن هـذه القراءة تقبل ولا تتجـاوز، بمعنى أنه لا يقـاس عليها، فهـذا ابن مالـك (توفي ٦٧٢) يقول: «وإدغام الراء في اللام محفوظ»[٩]. وقال أبو حيان (تـوفي ٧٤٥) في النكت الحسان: «ثم الراء في اللام شاذ»، ورأى عند شرحه لهذا الكتـاب أن مؤدى كلامـه هـو تشذيـذ قراءة سبعيـة، ومن ثم قال في الشـرح: «وينبغي ألا يكون شـاذاً، إذ قد

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/٦٠٠.
(٢) لسان العرب ٦/٣٢١ (عيش).
(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ٤/٩٧، ٩٨.
(٤) البحر ٤/٢٧١.
(٥) الدر المصون ٥/٢٥٨، ٢٥٩.
(٦) سورة البقرة: آية ٢٨٤.
(٧) السبعة ١٢١.
(٨) انظر كتاب ٤/٤٤٧، والأصول لابن السراج ٣/٤٢٦، والتبصرة والتذكرة ٢/٩٣٣.
(٩) المساعد ٤/٢٦٧.

ثبت في السبعة إدغام الراء في اللام»[1]. فيلاحظ أن تأثير القراءة السبعيـة في تطور المـوقف النحوي لم يقتصـر على المـراحـل الـزمنيـة وحسب، بـل أثَّـر في مـوقف الشخص الواحد بين المتن والشرح!!.

(د) قـراءات حكم عليها كثيـر من المتقدمين بـالمنـع، فحكم عليهـا بعض المتـأخرين بـالضعف أو عـدم القـوة. ولا ريب أن في الـوصف بـالضعف شيئـاً من المرونة إذا ما قورن بالوصف باللحن أو الغلط. ومن ذلك أنـه وردت قراءات سبعيـة عدة جمع فيها القارىء بين ساكنين على غير الحد الذي أجـازه جمهور النحـويين، فقد قرأ نافع في غيـر رواية ورش وأبـو عمرو وعـاصم في رواية أبـي بكـر والمفضل (فنِعْمّا)[2] بإسكان العين، ونقل عن أبـي عمرو إدغام الثاء في الذال من: «والحرث ذلك» إدغاماً كبيراً، إذ يحذف حركة الثاء، ثم يـدغمها والـراء قبلها سـاكنة، فيلتقي ساكنان[3].

وأحرف أخرى عدة نحو من هذه لا داعي للإطالة في ذكرها. وقد كان مـوقف متقدمي النحويين منها هو الـرفض والتلحين؛ لأن الساكنين لا يـلتقيـان في الوصـل إلا إذا كان أولهما حرف لين، وثانيهما مدغماً متصلاً[4]. وليس شيء مما ذكـرناه قـد توفَّر فيه هذا الشرط. ومتابعة لسيبويه وأصحابه، ذهب المبرد (تـوفي ٢٨٥) والنحاس (توفي ٣٣٨)، إلى أن التقاء السـاكنين هنا محـال؛ فلا يقـدر أحد أن ينـطق به[5]. وذكـر مكي (تـوفي ٤٣٧) أن التقـاء السـاكنين في هـذا ليس بجـائـز عنـد أحـد من النحويين[6].

أما المتأخرون فمنهم من أجاز الجمع بين الساكنين، ومنهم قال: هـو ضعيف.

فهـذا ابن خـالـويـه (تـوفي ٣٧٠) يعبـر عن الضعف بقـولـه: «إن ذلـك غيـر مختار»[7]. ويعبر ابن الأنباري (توفي ٥٧٧) عن الضعف بقـوله: «إن ذلـك ضعيف

---

(١) شرح النكت الحسان ١٧٨.
(٢) سورة البقرة: آية ٢٧١. وانظر السبعة ١٩١.
(٣) انظر البحر ٢/٣٩٨.
(٤) الكتاب ٣/٥٢٥، والهمع ٢/١٩٩.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩١.
(٦) الكشف ١/٢٧٦.
(٧) حجة ابن خالويه ٢٦٠.

في القياس»[1]. ومراده بالقياس هنا القاعدة النحوية. وظهر التعبير عن الضعف لدى بعضهم بألفاظ لينة لطيفة تجعل القارىء يظن في النحوي التوقف عن الإدلاء برأي في ذلك كما فعل العكبري (توفي ٦١٦) حين قال: «وأكثر الناس على أنه لا يجوز إدغام الثاء في الذال لئلا يجمع بين ساكنين. فأما الإدغام في (فيلهث ذلك) فجائز[2]. وقال أبو حيان (توفي ٧٤٥): «وأدغم أبو عمرو في الإدغام الكبير ثاء (والحرث) في (ذلك)، واستُضْعف لصحة الساكن قبله»[3].

وبين هذا ووصف بعض المتقدمين للجمع بين الساكنين في هذه القراءات بأنه محال مرونة ظاهرة سببها القراءة السبعية.

(٢)

تناقض مواقف بعض النحويين تجاه بعض القراءات

بعد أن ذكرنا أثر القراءات السبع في السير بالمصطلح النحوي نحو الرفق والمرونة؛ أريد هنا أن أسوق بعض الأمثلة التي تحكي تناقض مواقف بعض النحويين من الظاهرة اللغوية الواحدة، وذلك مما أنتجه غموض مصطلحات النحويين الذي تحدثنا عنه قبلاً[4]. وتكاملَ مع مسألة الغموض حكم كثير من النحويين المتأخرين بالشذوذ على ما سوى القراءات السبع أو العشر، مما جعل بعض النحويين المتأخرين تضطرب مواقفهم في التحاكم إلى القواعد النحوية، فهم قد يحكمون القاعدة النحوية في قراءة غير سبعية، ولكنهم لا يحكمونها في السبعية، والظاهرة واحدة. بل قد يختلف موقف النحوي من القراءة السبعية الواحدة إذا وردت في موضعين مختلفين. وهذا كله بسبب تأرجحهم بين تأثير القراءة وتأثير القاعدة النحوية التي وضعت دون أخذ اعتبار مناسب للقراءة السبعية في بعض الأحيان. وإليك بعض الأمثلة على هذا:

---

(١) البيان ١/٢٧٣، ٣٥٢.

(٢) إملاء ما منَّ به الرحمن ١/١٢٧.

(٣) البحر ٢/٣٩٨.

(٤) انظر ص ٣٦.

١ ــ في قوله ــ عز اسمه ــ : «يكاد البرقُ يَخْطَفُ أبصارَهم»[١]، قرأ بعض القراء من غير السبعة: (يَخْطَّفُ) بإسكان الخاء وتشديد الطاء[٢]، فاجتمع ساكنان على غير ما أجازه جماهير النحاة. وقد علَّق أبو حيان على هذه القراءة بقوله: «والتحقيق أنه اختلاس لفتحة الخاء لا إسكان؛ لأنه يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حد التقائهما»[٣]، فهذا تصريح منه بعدم جواز التقاء الساكنين في نحو هذا، ولذا حمله على الإخفاء.

ولكن أبا حيان (توفي ٧٤٥) لا يقف هذا الموقف مع قراءة سبعية اجتمع فيها ساكنان، فهذا هو يقول: «وقرأت فرقة: (شهْرْ رَّمضان) ــ أي بالإدغام ــ قال ابن عطية: وذلك لا تقتضيه الأصول لاجتماع الساكنين فيه. يعني بالأصول أصول ما قرره أكثر البصريين، لأن ما قبل الراء في (شهر) حرف صحيح، فلو كان في حرف علة لجاز بإجماع منهم نحو: هذا ثوب بَّكر؛لأن فيه لكونه حرف علة مداً ما. ولم تقتصر لغة العرب على ما نقله أكثر البصريين، ولا على ما اختاروه بل إذا صح النقل وجب المصير إليه»[٤]. وقد تابع السمين الحلبي (توفي ٧٥٦) شيخه أبا حيان في الموقفين، فحكم بالرداءة على الأولى، وحثَّ على عدم الالتفات لنقد ابن عطية للثانية[٥].

٢ ــ في قوله تعالى: «يدعون ربهم بالغداة والعشيِّ»[٦]، وقوله: «واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشيِّ»[٧]، قرأ ابن عامر: (بالغدوة)، وقرأ الباقون (بالغداة)[٨]. وقد علَّق أبو جعفر النحاس (توفي ٣٣٨) على موضع الأنعام بقوله: «وباب غدوة أن تكون معرفة إلا أنه يجوز تنكيرها كما تنكر الأسماء الأعلام،

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٠.
(٢) البحر ١/ ٩٠.
(٣) السابق...
(٤) السابق ٢/ ٣٩. وانظر موقفاً آخر له دافع فيه عن اجتماع الساكنين في قراءة سبعية في البحر ١/ ٤٧.
(٥) الدر المصون ١/ ١٧٩، ٢/ ٢٧٨.
(٦) سورة الأنعام: آية ٥٢.
(٧) سورة الكهف: آية ٢٨.
(٨) السبعة ٢٥٨، ٣٩٠.

فإذا نكِّرتْ دخلتها الألف واللام للتعريف»[1]. فقد سوَّغ هنا إدخال الألف واللام عليها على اعتقاد التنكير. لكنه يعلّق على قراءة آية الكهف بقوله: «وحجتهم أنها في السواد ــ أي رسم المصحف ــ بالواو. قال أبو جعفر: وهذا لا يلزم؛ لكتبهم الصلاة والحياة بالواو، ولا تكاد العرب تقول: (الغُدوة) لأنها معرفة، ولا تدخل الألف واللام على معرفة»[2]. فقد أعرض هنا عن العلة التي ذكرها في آية الأنعام وجاء بحجة ساقطة، وهي أن القارىء قرأ بها لأنها كتبت في المصاحف بالواو، وفي هذا اتهام للقارىء بأنه اتبع رسم المصحف دون رواية، كما أن التجوز في رسم المصحف ومخالفة بعض مرسومه للمنطوق أمر عام يعرفه كل من أوتي حظاً من العلم؛ فقد أطلق مصطلح الجواز في الأولى ومصطلح الندور في الثانية، والظاهرة واحدة، وكل ذلك لعدم وضوح هذه المصطلحات في أذهانهم.

٣ ــ في قوله تعالى: «فما اسْطاعوا أن يظهروه»[3]، قرأ حمزة: (فما اسْطَّاعوا) بإسكان السين وتشديد الطاء[4]. وقد علَّق ابن خالويه (توفي ٣٧٠) على هذه القراءة بقوله: «إلا ما روي عن حمزة من تشديد الطاء؛ وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين ليس فيهما حرف مد ولين، وليس في ذلك عيب عليه؛ لأن القراء قد قرؤوا بالتشديد في (لا تعْدُّوا في السبت) و(أمَّن لا يهْدِّي) و(نعْمَّا يعظكم به). ثم يقول: «والاختيار ما عليه الإجماع»[5].

وناقض ابن خالويه (توفي ٣٧٠) نفسه في موضع آخر من كتابه، فقد قرأ نافع في غير رواية ورش: (لا تعْدُّوا في السبت)[6]. وقد علَّق ابن خالويه على هذا بقوله: «وروي عن نافع إسكان العين وتشديد الدال، وهو قبيح لجمعه بين

---

(١) إعراب النحاس ١/٥٤٨.
(٢) السابق ٢/٢٧٢، ٢٧٣.
(٣) سورة الكهف: آية ٩٧.
(٤) السبعة ٤٠١.
(٥) حجة ابن خالويه ٢٣٢، ٢٣٣.
(٦) السبعة ٢٤٠.

ساكنين، ليس أحدهما حرف مد ولين في كلمة واحدة»[1].

وقد مر بنا قبل قليل استدلاله لجواز جمع الساكنين بقراءة (لا تعْدُّوا) وحكم عليها هنا بالقبح. فغموض المصطلحات من جهة والاستجابة لما تقضي به القراءات السبع من الأحكام والقواعد اللغوية أوقع بعض النحوين في دوامة التناقض!.

ومهما يكن من أمر فإن أثر القراءة السبعية في المصطلح النحوي كان إيجابيا؛ إذ إن ما كان يطلقه بعض قدماء النحاة من أحكام الشذوذ والتلحين وما شاكل ذلك كان بحاجة ماسّة إلى ما يجعله أكثر رفقاً وأكثر انسجاماً مع طبيعة اللغة ومع طبيعة الأسلوب الذي تم اتباعه في جمع اللغة، وتقعيدها، فحل موضع التلحين الحكم بالضعف أو القلة أو الشذوذ، وكلها مصطلحات تتسم بالمرونة، وهي في أكثر الأمر أقرب إلى المنهج الوصفي الواجب اتباعه في بحث الظاهرة اللغوية.

* * *

(١) الحجة ١٢٨. وانظر الحجة أيضاً ١٨٢، حيث عبر بعدم الاستحسان في نحو هذا.

أثر القراءات السبع
في الخروج على النحو البصري

سبقت البصرة إلى وضع النحو، وكانت صاحبة الكلمة الأولى فيه، ويمثل كتاب سيبويه مرحلة من النضج النحوي لا يستهان بها، وقد دهش كل من عاصر سيبويه، أو جاء بعده بصنيع سيبويه، ونظروا إليه نظرة إعجاب بل تقديس. ولم يكتب القبول والذيوع لأي عمل من الأعمال النحوية التي قصد بها مناهضة كتاب سيبويه، وظلت هذه النظرة سائدة إلى يوم الناس هذا.

وللتدليل على هذا نسوق بعض المقولات التي أطلقها بعض أعلام العربية في عصورها المختلفة بالثناء على الكتاب وصاحبه لنتبين الأثر الذي أحدثته القراءات السبع في أراء الخالفين من أهل اللغة.

نقل عن المازني (توفي ٢٤٧) قوله: من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو فليستح[١]، وكان يقول أيضاً: ما أخلو في كل زمن من أعجوبة في كتاب سيبويه، ولهذا سماه الناس قرآن النحو[٢]. وكان المبرد (توفي ٢٨٥) يقول لمن يريد قراءة كتاب سيبويه عليه: ركبت البحر؟ تعظيماً للكتاب واستعظاماً لما فيه. وكان يزعم أنه ما فات سيبويه من كلام العرب[٣] إلاَّ ثلاثة أمثلة. وبلغت الدهشة ببعض أهل العربية مبلغاً جعلهم يعتقدون استحالة قيام رجل واحد بهذا العمل، فاستكثروه على سيبويه؛ حتى قال بعضهم: إنَّ سيبويه (توفي ١٨٠) أخذ كتاب عيسى بن عمر

---

(١) الفهرست ٧٧.
(٢) الخزانة ١/١٧٩.
(٣) الفهرست ٧٦، والخزانة ١/١٧٩.

(تـوفي ١٤٩) المسمى (الجامـع)، وبسـطه وحشَّى عليـه من كـلام الخليـل (تـوفي ١٧٥)، فلما استكمله نسبه لنفسه[١].

وأما ثعلب (توفي ٢٩١) فقد زعم أن اثنين وأربعين إنساناً اجتمعوا على صنعة كتـاب سيبويه، منهم سيبويـه، والأصول والمسـائـل للخليـل[٢]. ولا نـدري من أين ارتجل ثعلب هذا العدد، وأين كان هؤلاء النحاة الذين شكلوا مجمعـاً علمياً لإنتـاج هذا الكتاب؟!!.

وقـال الزجـاج (٣١١) إذا تأملت (الأمثلة) من كتـاب سيبويـه تبينت أنـه أعلم الناس باللغة[٣].

وفي الجملة فإن الثناء على كتاب سيبويه عاطر ومستمر[٤].

وقـد كان لتقـدير النـاس لعمل سيبـويه أثـر واضح في تقـدير النحـو البصري وهمينتـه على النحو العـربـي كله في أطواره المختلفـة؛ حتى إن البغداديين الـذين يُذكر أنهم مزجوا بين النحو البصري والكوفي لم يكونـوا في حقيقة الأمـر إلاَّ امتداداً للمنهـج البصري، وإن اختلفـوا معه في بعض التفـاصيل التي تنشـأ بصورة طبيعيـة نتيجة تفرع العلوم وتوسعها؛ وكتاب الإنصاف لابن الأنباري شاهد على ما نقول.

ولما أخذت القـراءات عامة، والقراءات السبـع خاصـة مكـانتهـا المرمـوقة بين الشـواهد النحـوية في النصف الثـاني من القرن الـرابـع، أخـذ الضغط على التيـار البصري يتزايـد؛ وذلك بتشجيـع الاتجاه المتفلت من قبضـة النحو البـصـري سواء أكـان ذلك بمتـابعة التـوجهات الفـردية في المـدرسة البصـرية، أم كـان ذلـك على مستـوى الميل إلى النحـو الكوفي الـذي قضى منهجه العـام بالمـرونة حيـال الأخذ بالشواهد بصورة مطلقة. وقد تجلى هذا التأثير في مجال الخروج على قواعد النحو البصـري في صور مختلفـة، فقد تكـون مخالفـة البصـريين في العلة التي جعلوهـا للحكم أو في تـأويل الشـاهد الـذي استشهدوا بـه أو في جعل مـا حكم البصـريـون

(١) إنباه الرواة ٢/٣٤٧.
(٢) الفهرست ٧٦.
(٣) الخزانة ٤/١٧٩.
(٤) انظر الخصائص ٣/١٨٥، والبحر ١/٣.

بوجوبه راجحاً، وما حكموا بمنعه ضعيفاً أو خلافَ الأولى أو شاذاً يحفظ ولا يقاس عليه هذا كله يُعدُّ نوعاً من التفلت من سلطان البصرة الذي بسطته على العربية ردحاً من الزمن.

وإليك بعض الأمثلة والنماذج التي تصوِّر كل ذلك:

(١)
حذف حركة الإعراب

ورد عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يسكن الهمزة من (بارئْكم)[١]، والراء من (أرْنا)[٢] كما ورد عن حمزة الزيات أنه قرأ: «ومكر السيّىْء»[٣]، وقراءات أخرى على هذا النمط.

وقد حذف القراء في هذه القراءات حركة الإعراب أو ما ينوب عنها.

وللبصريين الأوائل في هذا الحذف رأيان: رأي يذهب إلى أن حذف حركة الإعراب ممنوع في النثر والشعر؛ لأنهم يرون أن الحركات أعلام على المعاني؛ فيؤدي حذفها إلى اللبس والإبهام، وكان على هذا الرأي أبو عمرو بن العلاء (توفي ١٥٤)، والأصمعي (توفي ٢١٦)، والمبرد (توفي ٢٨٥)[٤].

والرأي الثاني هو إباحة الحذف في الشعر للضرورة، وعلى هذا الرأي الخليل بن أحمد (توفي ١٧٠)، وسيبويه (توفي ١٨٠)[٥]، والزجاج (توفي ٣١١)[٦] وغيرهم.

---

(١) سورة البقرة: آية ٥٤.
(٢) سورة البقرة: آية ١٢٨.
(٣) سورة فاطر: آية ٤٣. وانظر السبعة ٥٣٥.
(٤) انظر إعراب القرآن للنحاس ٢/٨٢٨، والتنبيه على حدوث التصحيف ١٣٣، والهمع ١/٥٤.
(٥) الكتاب ٣/٢٠٣.
(٦) معاني الزجاج ١/١٠٧.

ومقتضى القول الثاني أن الإسكان الوارد في بعض القراءات غير جائز؛ لأن القرآن الكريم ليس موضع ضرورة.

وقد وقفنا على كلام لبعض الكوفيين، ومن يميل إليهم يجوزون فيه حذف حركة الإعراب نثراً وشعراً كما هو الأمر عند الفراء (توفي ٢٠٧) وأبي بكر ابن الأنباري (توفي ٣٢٨) وابن خالويه (توفي ٣٧٠)(١).

فإذا مضينا خطوة نحو الأمام وجدنا الاتجاه العام عند النحويين يصف الإسكان بالضعف مع قرنه ببعض العلل المسوِّغة، كما هو الأمر عند العكبري (توفي ٦١٦)(٢). ولكن الأمر كان يتجه بعد ذلك نحو الجواز ومتابعة الكوفيين كما نجد ذلك عند أبي البركات بن الأنباري (توفي ٥٧٧)(٣)، وابن مالك (توفي ٦٧٢) حيث أجاز حذف نون الرفع إذا اتصلت بنون الوقاية، واستشهد ببعض القراءة السبعية، وقاس حذفها على حذف حركة الإعراب(٤).

وذهب أبو حيان (توفي ٧٤٥) إلى الجواز محتجاً بعلل شتى من جملتها أن الإسكان وارد في قراءات متواترة(٥). وممن أجاز ذلك السمين الحلبي (توفي ٧٥٦)(٦)، والسيوطي (توفي ٩١١)(٧) والبغدادي (توفي ١٠٩٣)(٨).

وكل هذا خروج على سيبويه والبصريين.

---

(١) انظر معاني الفراء، ٣١٧/٢، وشرح القصائد السبع الطوال ١٠، ١١، وحجة ابن خالويه ٧٨.

(٢) الإملاء ٦٣/١.

(٣) البيان ٨٣/١.

(٤) شرح الشافية الكافية ٢٠٨/١. ونقل السيوطي كذلك عنه الجواز. الهمع ٥٤/١.

(٥) البحر ٢٠٦/١، ٣٩٠، ٣٩١.

(٦) الدر المصون ٣٦٣/١.

(٧) الهمع ٥٢/١.

(٨) الخزانة ٥٣١/٣.

(٢)
العطف على الضمير المجرور

في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ﴾[١]، انفرد حمزة عن القراء العشرة. بجر (الأرحام)، وقرأ الباقون بالنصب[٢] والعطف على الضمير المجرور غير جائز عند جماهير البصريين إلاَّ بإعادة حرف الجر، كما نقرأ ذلك عند سيبويه[٣] (توفي ١٨٠)، والأخفش (توفي ٢١٥)[٤]، والمبرد (توفي ٢٨٥)[٥]، والزجاج[٦] (توفي ٣١١)، والنحاس (توفي ٣٣٨)[٧]، وذكر كثير من العلماء أن المنع هو مذهب البصريين جميعاً، لا يستثنى منهم أحد.

واستمر تيار المنع قروناً كما نراه عند الزمخشري (توفي ٥٣٨) وأبي البركات بن الأنباري (توفي ٥٧٧) والعكبري (توفي ٦١٦)[٨].

لكن كثيراً من المتأخرين رأوا وجوب إخضاع القاعدة النحوية للقراءة، ومن ثم فإنهم اتجهوا إلى الجواز ولكنهم حاولوا الإثبات أنهم في هذا ليسوا مبتدعين، وإنما سبقوا إلى هذا القول من قبل الكوفيين ويونس (توفي ١٨٣)، والأخفش (٢١٥) وأبي علي الشلوبيني (توفي ٦٤٥)[٩]. ونسبة الجواز إلى الكوفيين غير صحيحة كما أن نسبته إلى الأخفش كذلك غير صحيحة[١٠].

---

(١) سورة النساء: آية ١.
(٢) النشر ٢/٢٣٩.
(٣) الكتاب ٢/٣٨١.
(٤) معاني الأخفش ١/٢٢٤.
(٥) المقتضب ٤/١٥٢.
(٦) معاني الزجاج ٢/٢.
(٧) إعراب النحاس ١/٣٩٠.
(٨) انظر في آرائهم على الترتيب الكشاف ١/٤٥٧، والإنصاف ٢٤٦، والإملاء ١/١٦٥.
(٩) البحر ٢/١٤٧.
(١٠) انظر الخلاف النحوي ٢٥٧، ومعاني الأخفش ١/٢٢٤.

وبقطع النظر عن الجدل في صحة نسبة الجواز إلى الكوفيين وبعض البصريين، فإن التأثر بقراءة حمزة حصل في وقت مبكر، فهذا أبو زرعة (من نحاة القرن الرابع) يقول: «وقد أنكروا عليه ـ أي على حمزة ـ وليس بمنكر، لأن الأئمة أسندوا قراءاتهم إلى النبي ﷺ». وذكر أبو زرعة أن العطف هنا حسن(١).

ويستمر تيار الاستجابة لقراءة حمزة واعتبارها في تقعيد العطف، فنجد ابن يعيش (توفي ٦٤٦) يقول راداً على المبرد (توفي ٢٨٥) «وهذا القول غير مرضي من أبي العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأتها جماعة من غير السبعة»(٢). وعلى هذا النهج سار ابن مالك (توفي ٦٧٢) حيث انتهى إلى أن إعادة الجارّ فاضل لا واجب(٣).

وعلى هذا سار أكثر من جاء بعد ابن مالك من أمثال أبي حيان (توفي ٧٤٥) الذي شنَّع على ابن عطية تضعيفه لقراءة حمزة، ووصف موقفه بأنه جسارة قبيحة لا تليق إلا بالمعتزلة كالزمخشري(٤). وعلى هدي أبي حيان سار تلميذه السمين (توفي ٧٥٦)(٥)، وابن هشام (توفي ٧٦١)(٦)، والشيخ خالد الأزهري (توفي ٩٠٥)، والسيوطي (٩١١)(٧)، والبغدادي (توفي ١٠٩٣) الذي أعجب بقول القشيري حين قال: «لعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح، فإنا لا ندعي أن كل القراءات على أفصح الدرجات. وإن أرادوا غير هذا فلا يقلد أئمة اللغة والنحو؛ فإن القراءات التي قرأ بها الأئمة ثبتت عن النبي ﷺ...» قال البغدادي: وهذا كلام حسن صحيح(٨).

ومما ينبغي ألا يغرب عن البال أنني حين أقول بتأثير القراءة السبعية في الاتجاه العام فإنني أعني ما أقول؛ إذ قد يكون لبعض المتأخرين موقف يخالف

---

(١) حجة أبي زرعة ١٩٠.
(٢) شرح المفصل ٣/٧٨.
(٣) شرح العمدة ٦٥٩.
(٤) البحر ١/٣٧٦.
(٥) الدر المصون ٣/١٥٨.
(٦) شرح التصريح ٢/١٥١.
(٧) الأشباه والنظائر ٤/٢٠٥.
(٨) الخزانة ٢/٣٤٠.

جماهيرهم كما كان لبعض المتقدمين مواقف عارضوا فيها عامتهم، إذ الخلاف في توجهات البشر هو القاعدة، وذلك لعوامل كثيرة تفوت الحصر.

وفي هذه المسألة ـ على سبيل المثال ـ ذهب ابن الحاجب (توفي ٦٤٦)[١] إلى وجوب إعادة الخافض وتابعه الرضي (توفي ٦٨٦) على هذا وابن عصفور الإشبيلي (توفي ٦٦٩)[٢].

فنحن إذن نبرز الاتجاه العام ولا نعني التعميم، بل نقول إن التعميم في المسائل الجزئية التي هي مناط النظر والاجتهاد لا يعدو أن يكون مجازفة علمية.

(٣)
بناء الظرف إذا أضيف إلى الفعل المضارع

في قوله عزَّ اسمه: ﴿قالَ اللَّهُ هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم﴾[٣] قرأ نافع بنصب (يوم) وقرأ الباقون بالرفع[٤].

يرى كثير من العلماء أن قراءة الجمهور أبين؛ لأن ظاهر المعنى الإشارة إلى اليوم نفسه فيكون (هذا) مبتدأ و (يوم) خبراً. وأما قراءة نافع فذهب بعضهم فيها إلى أن (يومَ) ظرف، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قال الله: هذا الذي قصصناه يقع يوم ينفع الصادقين صدقهم[٥].

ولكن ينبني على هذا التخريج اختلاف معنى القراءتين، ومن ثم فإن الظاهر أن (يوم)، خبر، ولكنه بني لأنه أضيف.

وهنا يختلف الكوفيون مع جمهور البصريين حيث يقول البصريون: إن الزمان

---

(١) شرح الكافية ١/٣١٩، ٣٢٠.
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤، ٢٤٤.
(٣) سورة المائدة: آية ١١٩.
(٤) السبعة ٢٥٠.
(٥) تفسير القرطبي ٦/٣٧٩.

المبهم ــ كما هو الشأن في يوم ــ إذا أضيف إلى الفعل المضارع لم يجز فيه إلاَّ الإعراب؛ لأن الفعل المضارع معرَب، فلا يفيد ما أضيف إليه البناء[1].

ولكن الكوفيين لا يرون بأساً في بناء ما أضيف من الزمان إلى الفعل المضارع، قال الفراء: (توفي ٢٠٧): «ترفع (اليوم) بـ (هذا)، ويجوز أن تنصبه لأنه مضاف إلى غير اسم كما قالت العرب: (مضى يومَئذٍ بما فيه)[2].

وذكر النحاس أن الكسائي (توفي ١٨٩) يشارك الفراء هذا الرأي[3].

وتابع الكسائي والفراء ابن خالويه (توفي ٣٧٠)، وأبو زرعة[4].

وأما البصريون فقد نُقل عن المبرد (توفي ٢٨٥) أنه قال: إن قراءة نافع هنا غير جائزة، لأنه نصب خبر المبتدأ. وأضاف أبو جعفر النحاس (توفي ٣٣٨) أن البناء هنا غير جائز[5]. فهما لا يجيزان هذه القراءة. ولكن الزجاج (توفي ٣١١)، حاول تأويل قراءة نافع على أن (يوم) معرب وأنه ظرف لا خبر، والتقدير: قال الله هذا لعيسى يوم ينفع الصادقين صدقهم، أي قاله يوم القيامة[6].

وترك التيار البصري في هذه المسألة آثاره في كثير من علماء القرن الرابع والخامس والسادس، كما نجد ذلك عند أبي علي الفارسي (توفي ٣٧٧)، والزمخشري (توفي ٥٣٨)، وابن الأنباري (توفي ٥٧٧)، والعكبري (توفي ٦١٦)[7].

---

(١) معاني الزجاج ٢/٢٤٧، وإعراب النحاس ١/٥٣٣.
(٢) معاني الفراء ١/٣٢٦.
(٣) إعراب النحاس ١/٥٣٣.
(٤) حجة ابن خالويه ١٣٦، وحجة أبي زرعة ٢٤٢.
(٥) إعراب النحاس ١/٥٣٣.
(٦) السابق: ١/٥٣٣
(٧) انظر على التوالي: حجة الفارسي ٣/٤٠٠، ٤٠١، والكشاف ١/٦٥٨، والبيان ١/٣١١، والإملاء ١/٢٣٤.

ولكن هذا الأمر كـان مختلفاً عنـد من جاء بعـدهم، حيث صار تـأثير القـراءة السبعية أوضح وأقوى عند كثير من المتأخرين.

فهذا ابن مالك (توفي ٦٧٢) يجوّز البناء حيث يقول:

وقبـل فعـل مـعـرب أو مـبـتـدأ أعـربْ ومـن بـنـى فـلن يـفـنَّـدا[١]

وفعـل نحواً من هـذا ابن هشـام (تـوفي ٧٦١)، حيث ذهب إلى الجـواز[٢]. وذهب فريق من المتأخرين إلى محاولة التوفيـق بين قراءة الرفع وقراءة النصب، ولو اختلف المعنى، فأوجدوا تخريجات عدَّة لقراءة نافع دون ترجيح قول على آخر[٣]. فقد تدرج المـوقف من التلحين ورفض بناء القـاعدة على القـراءة إلى التأويـل، ثم التجويز الذي أدى إلى الخروج عن رأي جمهور البصريين إلى رأي الكوفيين.

(٤)
إضافة (مئة) إلى الجمع

قـرأ حمزة والكسـائي بإضـافة (مئـة) إلى سنين في قولـه تعالى: ﴿ولبثـوا في كهفهم ثلاث مئةٍ سنين﴾[٤]. وقرأ باقي السبعة بتنوين مئة[٥].

والذي يراه سيبـويه (تـوفي ١٨٠) أن القياس هنـا هو مئين أو مئـات، ولكنهم شبهوه بعشرين وأحد عشر. وقال: إنه ليس بمستنكر في كلام العرب أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جمعاً[٦].

---

(١) شرح التصريح ٢/٤٢.
(٢) المغني ٦٧٢، وشذور الذهب ٧٩، ٨٠.
(٣) انـظر البحر المحيط ٤/٦٣، والـدر المصون ٤/٥٢٠، وشـرح التصـريـح ٢/٤٢، وشـرح الأشموني ٢/٢٥٧.
(٤) سورة الكهف: آية ٢٥.
(٥) السبعة ٣٨٩.
(٦) الكتاب ١/٢٠٩.

وقد أخذ هذا الكلام المبرد (توفي ٢٨٥) وطبقه على قراءة الأخوين دون ذكر اسمهما حيث قال: «وقد قرأ بعض القراء بالإضافة، فقال: (ثلاثمائةِ سنين). وهذا خطأ في الكلام غير جائز. وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى إذا كان في الكلام دليل على الجمع...»(١)، وتابع الشيخين على هذا ابن السراج (٣١٦)، والصيمري (من نحاة القرن الرابع)، والنحاس (توفي ٣٣٨)(٢).

أما الكوفيون فمن البديهي أن الكسائي (١٨٩) يتبنى جواز مثل هذه الإضافة لأنه قرأ بذلك، وهو الذي كان معروفاً باختيار ما يستحسن من القراءة حسب مقاييسه الخاصة. وأيضاً، فإن أبا زرعة نقل عن الكسائي قوله: «العرب تقول: أقمت عنده مائة سنةٍ ومائة سنين»(٣).

وأما الفراء (توفي ٢٠٧) الرجل الثاني في المدرسة الكوفية، فقال: «ثلاثمائة سنين مضافة. وقد قرأ كثير من القراء: (ثلاثمائةِ سنين)، يريدون: لبثوا في كهفهم سنين ثلاثمائة، فينصبونها بالفعل. ومن العرب من يضع السنين في موضع السنة، فهي حينئذ في موضع خفض لمن أضاف...»(٤)، وقد تابع أبو زرعة (من علماء القرن الرابع)، وابن خالويه (توفي ٣٧٠) الكوفيين في تجويز ذلك دون كراهة أو حرج(٥).

لكن من جاء بعد ذلك من النحاة تحرروا إلى حد ما من التعصب المذهبي، فكانت مواقفهم أقل حدة، وحاولوا في كثير من الأحيان أن يمسكوا العصا من الوسط!.

---

(١) المقتضب ٢/١٧١.

(٢) انظر على التوالي: الأصول ١/٣١٣، والتبصرة والتذكرة ١/٣١٨، وإعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٢.

(٣) حجة أبي زرعة ٤١٤.

(٤) معاني الفراء ٢/١٣٨.

(٥) حجة أبي زرعة ٤١٤، وحجة ابن خالويه ٢٢٣.

فهـذا مكي (توفي ٤٣٧) يـوجه قـراءة الأخـوين ثم يقـول: «لكنـه يبعـد لقلة استعماله، فهو أصل قد رفض استعماله»[١]. ويقول في كتاب آخر: «إن مـا قرأ بـه الأخَوان حسن في القياس قليل في الاستعمال»[٢].

والـزمخشري (تـوفي ٥٣٨)، وابن الأنباري (تـوفي ٥٧٧) يعللان للإضـافـة، ولا يذكران تضعيفاً مما يدل على رضاهما وتجويزهما[٣].

أمـا ابن مالـك (٦٧٢) وابن هشام (٧٦١) فلم يضعفـاها، ولكن ذكـروا أنهـا قليلة[٤]. ونجـد نحـواً من هـذا عنـد الأزهـري (تـوفي ٩٠٥)، والأشمـوني (تـوفي ٩٠٠)[٥].

فقد انتهى التغليط والتلحين إلى غير رجعة وحل محلَّه الحكم بالقلة أو الندرة أو الجواز، والقليل فصيح غاية ما هنالك أنه لا يقاس عليه وكل هذا خروج عما سنَّته البصرة.

(٥)

الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر

في قـوله ـ تبـاركت أسمـاؤه ـ: ﴿وكـذلـك زَيَّن لكثيـر من المشـركين قتـلَ أولادهم شـركاؤهم ليـرْدوهم. . .﴾[٦]، قرأ ابن عـامر ببنـاء (زُيِّن) للمجهول ورفـع (قتلُ) ونصب (أولادَهم) وجر (شركائِهم)[٧]. ويكـون ابن عامـر بهذا قـد فصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المصـدر (أولادَهم). وهذا عنـد جمهور البصـريين

(١) الكشف ٢/٥٨.
(٢) مشكل إعراب القرآن ٢/٤٠.
(٣) الكشاف ١/٤٨١، والبيان ١/١٠٦.
(٤) شرح العمدة ٥٢٤، وأوضح المسالك ٦١٨.
(٥) انظر شرح التصريح ٢/٢٧٣، وشرح الأشموني ٤/٦٦.
(٦) سورة الأنعام: آية ١٣٧.
(٧) السبعة ٢٧٠.

غير سائغ، فسيبويه (توفي ١٨٠) يرى أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يكون إلاَّ في الشعر، وهو لا يكون إلاَّ بالظرف(١). وتابعه المبرد (توفي ٢٨٥) وأبو جعفر النحاس (توفي ٣٣٨)(٢)، والصيمري (من نحاة القرن الرابع)، وأضاف أن قراءة ابن عامر لا تجوز عند البصريين، وذكر أن ما يستشهد به من قول الشاعر:

فزججتها بمزجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزاده

ليس معروفاً عند البصريين، ولا مشهوراً عن ثقة يؤخذ بلغته، ولا يعرف من حيث يصح(٣).

وذكر أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧) أن هذا الفصل قبيح قليل الاستعمال.

وقال: لو أنه عدل إلى غيرها كان أولى(٤). وعلَّق أبو الفتح بن جني على هذه القراءة بقوله: «وهذا في النثر وحال السعة صعب جداً لا سيما والمفصول به مفعول لا ظرف»(٥).

وامتد تأثير رأي البصريين في هذه المسألة إلى القرن الخامس، فإذا بمكي بن أبي طالب (توفي ٤٣٧) يصف قراءة ابن عامر بالضعف ويقول: إن الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالمفعول به بعيد؛ فإجازته في القرآن أبعد(٦). ومضى على هذا كثيرون من أمثال الزمخشري (توفي ٥٣٨)(٧)، وعلي بن سليمان حيدرة اليمني (توفي ٥٩٩)(٨)، والعكبري (توفي ٦١٦)(٩)، وابن يعيش (توفي ٦٤٦)، إلاَّ أنه ساق كالمعتذر قول أحد النحويين، بأنه يجوز أن يفرق بين المضاف والمضاف إليه إذا جاز أن يسكت على الأول منهما، لأنه يصير ما فرق

---

(١) الكتاب ١/١٧٦.

(٢) انظر المقتضب ٤/٣٧٦، وإعراب النحاس ١/٥٣٨.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/٢٨٩.

(٤) حجة الفارسي ٤/١١١.

(٥) الخصائص ٢/٤٠٤، وسر الصناعة ١/١١.

(٦) الكشف ١/٤٥٤.

(٧) الكشاف ٢/٥٤.

(٨) المشكل ١/٢٩١.

(٩) الإملاء ١/٢٦,٢.

بينهما كالسكتة التي تقع بينهما[1]. وهذه حجة من لو سكت لكان خيراً له.

هل أجاز الكوفيون الفصل بغير الظرف في الشعر؟.

ذكر أبو زرعة أن أهل الكوفة يجوزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد ذكر هذا احتجاجاً لقراءة ابن عامر مما يدل على أنه يرى أن الكوفيين يجوزون ذلك في النثر[2].

والذي رأيناه من كلام الفراء (توفي ٢٠٧) وغيره من نحاة الكوفة، يشير إلى أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في عدم جواز الفصل بغير الظرف في الشعر[3]. وقد أشار إلى هذا البغدادي (١٠٩٣)، وجعل الفراء أول من طعن في قراءة ابن عامر[4].

موقف متأخري النحاة:

تجاوباً مع القراءة السبعية وإذعاناً لما تقضي به ذهب كثير من متأخري النحاة إلى جواز الفصل بغير الظرف في النثر، وهم بذلك يكونون قد تجاوزوا ما تواضع عليه أسلافهم من النحويين طيلة ستة قرون من الزمان.

فابن مالك (توفي ٦٧٢) يقول: «وإن كان المضاف مصدراً جاز أن يضاف نظماً ونثراً إلى فاعله مفصولاً بمفعوله»[5]. وقد تابعه ابن عقيل (توفي ٧٦٩) في شرحه على التسهيل قائلاً: «خلافاً لأكثر النحويين والعمدةُ قراءة ابن عامر...»[6].

وقال أبو حيان (توفي ٧٤٥): «وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح

---

(١) شرح المفصل ٣/٢٣.

(٢) حجة أبي زرعة ٢٧٣.

(٣) انظر معاني الفراء ١/٣٥٧، ٢/٨٢، ٨٣، ومجالس ثعلب ١/١٢٥.

(٤) الخزانة ٢/٢٥١، وانظر الخلاف النحوي ٢٤٤ وما بعدها، حيث حقق د. حلواني ذلك وانتهى إلى توافق الكوفيين مع البصريين.

(٥) التسهيل ١٦١، وشرح العمدة ٤٩٠.

(٦) المساعد ٢/٣٧٢.

لـوجودهـا في هـذه القـراءة المتـواتـرة المنسـوبـة إلى العـربـي الصـريـح المحض ابن عامر. . .». ثم أخذ يرد على الزمخشري وابن عطية وغيـرهما ممن ضعّف هـذه القراءة[1]. وتابعـه على هذا تلميـذه السمين الحلبـي (توفي ٧٥٦)، حيث قـال بعد أن نقل كلام المعترضين من النحاة: «وهـذه الأقوال لا ينبغي أن يُلتفت إليهـا، لأنها طعن في المتـواتر، وإن كـانت صادرة عن أئمـة أكابـر، وأيضاً فقـد انتصـر لهـا من يقـابلهم»[2]. وقـال ابن هشـام (تـوفي ٧٦١) إن الحق جـواز الفصـل في السَّعـة ـ النثر ـ إذا كان المضـاف مصدراً والمضـاف إليه فـاعله والفاصـل مفعولـه كقراءة ابن عامر[3]. وعلى هذا القول الأشمـوني (توفي ٩٠٠)[4]، والسيـوطي (٩١١)[5]، والبغدادي (توفي ١٠٩٣)[6].

(٦)
إسكان لام الأمر

في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿ثمَّ لْيقـطعْ فلْينظرْ هـل يُذْهبنَّ كيـدُه ما يغيظ﴾[7]، وفي قوله: ﴿ثمَّ لْيقضوا تفثهم﴾[8]، قرأ الكوفيون ونافع في رواية بإسكان اللام[9].

ولم يعرض سيبويه (توفي ١٨٠) لإسكان اللام في هاتين الآيتين، ولكنه وضع القاعدة التي تحظر هذا الإسكـان حين قال: «واعلم أن كـل شيء كان أول الكلمـة وكان متحركاً سوى ألف الوصل. . .»، ثم قال: «وفعلوا بلام الأمـر مع الفـاء والواو مثل ذلك؛ لأنها كثرت في كلامهم، وصارت بمنزلة الهاء في أنها لا يلفظ بها إلاَّ مع ما بعدهـا، وذلك كقولك: فلينـظر، وليضرب»[10]. ومقتضى هـذا الكلام أن الـلام لا تُسكَّن إذا كان قبلها غير الواو أو الفاء. ثم جاء المبرد (توفي ٢٨٥)، وصرح بهذا

---

(١) البحر ٤/٢٢٩.
(٢) الدر المصون ٥/١٦٦.
(٣) أوضح المسالك ٢/٣٨٨.
(٤) الأشموني ٢/٢٧٦.
(٥) همع الهوامع ٢/٥٢.
(٦) الخزانة ٢/٢٥٣.
(٧) سورة الحج: آية ١٥.
(٨) سورة الحج: آية ٢٩.
(٩) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.
(١٠) الكتاب ٤/١٥١.

المقتضى حين قال: «وأما قراءة من قرأ: (ثمَّ لْيقطع)، فإن الإسكان في (فلينظر) جيد، وفي لام (لْيقطع) لحن؛ لأن ثمَّ منفصلة من الكلمة»[1]. وتابعه على هذا النحاس (توفي ٣٣٨) لكنه جعل الإسكان بعيداً بدل أن يكون لحناً[2].

ولعل تغير الموقف بدأ عند الزجاج الذي قال: «وقوله: «ثم ليقضوا تفثهم وليوفوا نذورهم»، قرئت ثم لِيقضوا بكسر اللام وكذلك قرأ أبو عمرو، والقراءة بالتسكين مع ثمَّ كثيرة»[3]. ثم توالى الخروج عن قول البصريين، فهذا ابن يعيش (٦٤٦) ينص على أن الإسكان قليل[4].

ويسوي ابن مالك الإسكان بعد ثم بالإسكان بعد الواو والفاء، فيقول: «وقد تُسكَّن ــ أي اللام ــ بعد الواو والفاء واللام»[5]. وعبارة الرضيّ (توفي ٦٨٦) أن الإسكان مع الفاء والواو أكثر لكون اتصالهما بما بعدهما أشد؛ لكونهما على حرف واحد[6]. وقريب من هذا تعبير ابن هشام (توفي ٧٦١) حيث ذكر أن الإسكان بعد (ثم) قليل، وأن قراءة الكوفيين ردٌّ على من زعم أن الإسكان خاص بالشعر[7].

ويبلغ ابن عقيل (توفي ٧٦٩) ذروة التأثر بالقراءة السبعية حين يعد الإسكان مطرداً بعد (ثم)، بل يجعله أولى «لأن ما ثبت في السبعة لا يصح ردُّه، ولا وصفه بضعف أو قلة، وتسكين اللام بعد (ثم) ثابت فيها»[8].

ونقل السيوطي (توفي ٩١١) عن أبي حيان (توفي ٧٤٥) مثل هذه العبارة على سبيل الاحتجاج[9]. وكأنَّ الأشموني (توفي ٩٠٠) أخذ هذه العبارة عن أبي حيان أو ابن عقيل حين قال: «وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد (ثم) ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك»[10].

---

(١) المقتضب ٢/١٣٤.
(٢) إعراب القرآن ٢/٣٩٣.
(٣) معاني الزجاج ٣/٤٢٣.
(٤) شرح المفصل ٣/٩٨.
(٥) انظر المساعد ٣/١٢١.
(٦) شرح الكافية ٢/٢٥١.
(٧) المغني ٢٩٤، ٢٩٥.
(٨) المساعد ٣/١٢١.
(٩) الهمع ٢/٥٥.
(١٠) شرح الأشموني ٤/٤٠.

وهكـذا نجد اعتصـام السواد الأعـظم من أعلام النحـاة بالقـراءة السبعية حين تصطدم بقاعدة نحوية ولو كـان واضعها إمـاماً في العـربية كسيبـويه أو من هـو فوقـه أو دونـه من الأئمة، وهـذا هو الاتجـاه الصحيح بقـطع النظر عمـا يقـع خـلال هـذ الاتجاه من تقصير في التطبيق أو التعليل، لأن تقديس آراء الأشخاص وغض الطرف عن النصوص الثابتة، ليس من أمارات الرشد الفكري ولا الاجتماعي.

ومـا ذكرنـاه لا يعـدو أن يكـون أمثلة محـدودة على خـروج المتـأخـرين على ما أرساه البصريون من قواعد، وليس غرضنا من هـذا البحث الاستقصاء والإحفـاء، وإنما إبراز المعـالم الكبرى لتـأثير السبـع في تركيب الفكـر اللغوي ورسم خـطوطه العريضة.

* * *

أثرها في الخروج على النحو الكوفي

لم تكتمل صورة النحو الكوفي كما شكلتها لنا الكتب الكوفية التي وصلت إلينا؛ وأحسب أنه لو استطاعت كتب التراث النحوي الكوفي أن تفلت من قبضة الزمن لما نمَّت عن نحو متكامل، ولا مستو؛ ذلك لأن المساحة الاجتهادية التي تركتها المدرسة البصرية لمن يأتي بعدها مساحة ضيقة؛ ولأن الفترة الزمنية التي عاشها النحو الكوفي خالصاً من المزج بالنحو البصري قصيرة نسبياً. ولنا أن نقول: إن النحو الكوفي بدأ بداية حقيقية بالكسائي (توفي ١٨٩)، ثم استوى على سوقه في عهد الفراء (توفي ٢٠٧)، وأضاف إليه إضافات ليست ذات خطر الرجل الثالث ثعلب (توفي ٢٩١)، وتابعه على ذلك أبو بكر بن الأنباري (توفي ٣٢٨)، وهؤلاء الأربعة هم أشهر رجالات النحو الكوفي على حين أنك واجد أضعاف هذا العدد في المدرسة البصرية.

ومن جهة أخرى، فإن طبيعة المنهج البصري القائم على القياس والتعليل وطرد القواعد أكثر صلاحية وملاءمة للدرس المدرسي التعليمي مما جعل النحو الكوفي قليل الانتشار. وساعد على ذلك تغلغل المنطق الأرسطي في النحو العربي، بل وفي فنون كثيرة كالفقه وأصوله والنقد الأدبي ، مما أضعف من أثر النحو الكوفي في البناء النحوي العام.

وبناء على كل ما سبق، فإن الآثار التي تركتها القراءات السبع في خروج المتأخرين على النحو الكوفي محدودة. ثم إن المرونة التي اتسم بها النحو الكوفي تجاه الظواهر اللغوية المختلفة تساعد على عدم التصلب تجاه الشواهد صحيحها وشاذها.

ولكن أياً كان الشأن، فإن المتأخرين لا تختلف مواقفهم من المتقدمين حين تكون المسألة متعلقة بقراءة سبعية؛ وإذا كانوا لم يأبهوا لكلام البصريين وآرائهم في هذا الشأن فألاَّ يلتفتوا إلى قول كوفي أولى.

وإليك بعض الأمثلة التي تقرر ما نقول:

١ ــ في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿قد سمعَ اللَّهُ قولَ التي تجادلك في زوجِها﴾[١]، قرأ ببيان الدال عند السين ابن عامر وابن كثير ونافع وعاصم. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالإدغام[٢]. قال خلف بن هشام البزار: «سمعت الكسائي يقول: من قرأ: (قدْ سمع)، فبيَّن الدال عند السين فلسانه أعجمي ليس بعربي»[٣].

وهنا نجد مكي بن أبي طالب (توفي ٣٣٧) يسلك طريق الرفق، فيقول وهو يعلق على قراءة الإدغام: «وفيه بعض البعد؛ لأنك تبدل من الدال، وهي مجهورة حرفاً ضعيفاً بالهمس الذي فيه والرخاوة، فإدغام الدال في السين أقوى من إدغامها في الشين...». ويرجح مكي بعد ذلك الإظهار على خلاف ما ذهب إليه الكسائي؛ لأن الكثرة عليه[٤]، ولكن أبا حيان (توفي ٧٤٥) يطور هذه الحجة في الرد على الكسائي حيث يقول معلقاً على رواية خلف السابقة: «ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان»[٥]. فالرد عند أبي حيان يرتكز على غير ما ارتكز عليه عند مكي حيث كثرة من قرأ بالبيان حجة عند أبي حيان لا يُحتاج معها إلى حجة أخرى.

٢ ــ في قوله ــ تبارك وجهه ــ: ﴿إلاَّ أن يَخافا ألا يُقيما حدودَ الله﴾[٦]، قرأ

---

(١) سورة المجادلة: آية ١.
(٢) البحر ٨/٢٣٢.
(٣) السابق: ٨/٢٣٢.
(٤) الكشف ١/١٤٥.
(٥) البحر ٨/٢٣٢.
(٦) سورة البقرة: آية ٢٢٩.

الجمهور: (إلاَّ أن يَخافا)، وقرأ حمزة وحده: (إلاَّ أن يُخافا) بضم الياء. وفي قراءة عبد الله بن مسعود ــ رضي الله عنه ــ: «إلاَّ أن تخافوا»(١).

قال الفراء: «وفي قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا)، فقرأها حمزة على هذا المعنى: [إلاَّ أن يُخافا]، ولا يعجبني ذلك». ثم علل بعد ذلك الفراء لعدم رضاه عن قراءة حمزة هنا بقوله: «وأما ما قال حمزة، فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه ــ والله أعلم ــ، لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذ قال: ألا يخافوا ألا . . . ، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة، وعلى (أن)، ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يسمَّ فاعله. فلو أراد: ألا يُخافا على هذا، أو يخافا بذا، أو من ذا، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاً كما تقول للرجل: «تُخاف لأنك خبيث، وبأنك، وعلى أنك»(٢). فكأن الفراء يرى أن حمزة قد رفع بالفعل (يخافا) المصدر المؤول مع رفعه لألف التثنية، فكأن الفعل عمل في معمولين الرفعَ، وهذا غير جارٍ في العربية(٣). وتابع النحاس (توفي ٣٣٨) الفراء في هذا الإنكار، وزاد عليه باستبعاد هذه القراءة من غير وجه(٤).

ولم يرتض أبو علي الفارسي (٣٧٧) ظن الفراء بحمزة أنه أراد اعتبار قراءة عبد الله؛ لأن ذلك لا يعرف إلاَّ عن طريق الرواية، قال أبو علي: «فإن بلغه ذلك في رواية عنه ــ أي عن حمزة ــ فذاك، وإلاَّ فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح لم يجز أن ينسب إليه الخطأ»(٥).

ولم يجد الزمخشري (توفي ٥٣٨) في قراءة حمزة ما وجده الفراء والنحاس؛ لأن (أن) وما بعدها بدل من ألف الضمير في (يُخافا)، وهو بدل اشتمال مثل قولنا: «خيف زيدٌ تركُه حدود الله»(٦).

---

(١) البحر ٢/١٩٧، ومعجم القراءات ١/١٧٤، حيث روي عن ابن مسعود أنه قرأ: (أن تخافوا ألا يقيما).
(٢) معاني الفراء ١/١٤٧.
(٣) انظر تعليق المحقق في الهامش.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٦٥.
(٥) الحجة ٢/٣٣٢، ٣٣٣.
(٦) الكشاف ١/٣٦٧.

وتابع ابن عطية (توفي ٥٤٢) الفارسي في تخريج قراءة حمزة، وذكر أن هناك حرف جر محذوفاً يصل الفعل بواسطته إلى المفعول الثاني، كما في نحو قوله:

أستغفر الله ذنباً لست محصيه ..... .

وأما أبو حيان (توفي ٧٤٥) فقد تابعَ الفارسي على التخريج على الإبدال من الألف، ولكنه وقع في أوهام عدة في هذا الموضوع هي:

(أ) أنه ادعى أن تنظير (خاف) بـ (استغفر) من عبارة ابن عطية، وليس من كلام الفارسي، وأن ابن عطية أخطأ في ذلك. وهذا ليس بصحيح، لأن الفارسي نفسه هو الذي نظَّر (خاف) بـ (استغفر)[1].

(ب) أنه نسب إلى أبي جعفر النحاس (توفي ٣٣٨)، قوله: «ما علمت في اختيار حمزة أبعد من هذا الحرف». والصواب أن النحاس قال: «أنا أنكر هذا الاختيار على أبي عبيد، وما علمت في اختياره شيئاً أبعد من هذا الحرف»[2]. وبين الكلامين فرق إذ قد يكون في اختيار حمزة عند النحاس ما هو أبعد من هذا الحرف، ولكن لا يكون في اختيار أبي عبيد في نظر النحاس ما هو أبعد منه.

(ج) قال أبو حيان: وقد احتج الفراء لحمزة، وقال: إنه اعتبر قراءة عبد الله: (إلَّا أن يخافوا)، وخطأه أبو علي، وقال: لم يصب، لأن الخوف في قراءة عبد الله... إلخ»[3].

والصواب أن الفراء هو الذي خطأ حمزة، وأبو علي هو الذي دافع عن قراءة حمزة كما مرَّ من كلام الرجلين.

وبعد هذا وذاك قال أبو حيان: «وقد طعن في هذه القراءة من لا يحسن توجيه كلام العرب، وهي قراءة صحيحة مستقيمة في اللفظ، وفي المعنى»[4]. وقد تابع السمين (توفي ٧٥٦) شيخه أبا حيان في خطئه وصوابه لأنه يغرف بدلوه، ويحطب

---

(١) حجة الفارسي ٢/٣٣١.
(٢) إعراب النحاس ١/٢٦٥.
(٣) البحر ٢/١٩٨.
(٤) السابق: ٢/١٩٨.

بحبله!. وهكـذا وقف المتأخـرون صفاً واحـداً مع القـراءة في مواجهـة أحد أعـلام المدرسة الكوفية.

٣ ــ في قوله ــ جلَّ وعلا ــ: ﴿وإنَّ كـلاً لمّا ليـوفينَّهم ربُك أعمـالهم﴾[١]. قرأ نافع وابن كثير: (وإنْ كلاً لما) بتخفيف (إن) و (لما)، وقرأ باقي السبعة بقراءات مختلفة[٢].

وقد أنكر الكسائي (١٨٩) مؤسس المدرسة الكوفية في النحو أن تُخفف (إن) وتعمل، وقال: ما أدري على أي شيء قرأ: (وإنْ كلاً لما)[٣]. فالكوفيـون يرون أن (أنَّ) لا تخفف أصلاً، وأما (إنْ) المخففـة فهي حرف ثنـائي الوضـع، وهي نافيـة، ولا عمل لها[٣].

وقـال الفراء (تـوفي ٢٠٧): «وأما الـذين خففـوا (إن)، فـإنهم نصبـوا (كـلاً) بـ (لنوفينهم)، وقالوا: كأنـا قلنا: وإن ليـوفينهم كلاً. وهـو وجهٌ لا أشتهيـه»[٥]. وقد علل لهذا الفراء بعد ذلك بأن اللام لهـا الصدارة، فتمنـع ما بعـدها من العمـل فيما قبلها. وعلى كل حـال، فإن الفـراء لم يحمل (إن) على أنهـا المخففة من الثقيلة، وظاهر هذا أن لا وجه لقراءة الحرميينِ عند الكوفيين، لأنه إذا لم تكن (كلاً) منصوبة بـ (إن)، ولا بالفعل الذي بعدها فبأي شيء تكون منصوبة إذن؟.

والذي يراه البصريون أن (إن) المخففة تعمل، ولكن عملهـا قليل، فقـد ذكر سيبويه (توفي ١٨٠)، أنه روى عمن يثق به أنه سمع بعض العرب يقول: (إنْ عمراً لمنطلق)[٦].

وقد انتهى متأخرو النحاة إلى الموافقة على مـا ذهب إليه البصـريون محتجين بقول سيبويه ومتأثرين بهذه القراءة السبعية.

قـال ابن مالـك (ت ٦٧٢): «وربما عملت مخففـة، لأنَّ تخفيفهـا عـارض،

---

(١) سورة هود: آية ١١١.
(٢) السبعة ٣٣٩.
(٣) إعراب النحاس ٢/١١٥.
(٤) الهمع ١/٤٢.
(٥) معاني الفراء ٢/٢٩.
(٦) الكتاب ٢/١٤٠.

فجاز ألاَّ يعتد به. وعلى ذلك حمل غير الكـوفيين قراءة نـافع وابن كثيـر: «وإن كلاً لما»[1]. وقد احتج أبو حيان (توفي ٧٤٥) بسماع سيبويه تخفيف (إن) وبثبوت هـذه القـراءة المتـواتـرة[2]. وعلى هـذا ابن هشـام (تـوفي ٧٦١)[3] والسيـوطي (تـوفي ٩١١)[4].

وهكذا نجد أن القراءة السبعية كانت أحد عوامل تـرجيح كفـة البصريين على كفة الكوفيين عند متأخري النحاة. وقد يتفق متقدمو النحاة ومتأخروهم في مسـألة، ولكن تختلف أدلتهم التي يعتمدونها كما هو الشأن هنا.

٤ ــ في قوله تعالى: ﴿قل من كان عدوّاً لجبريلَ فإنه نزَّله على قلبـك﴾[5]. قرأ ابن كثير: (جَبْريل) بفتح الجيم وكسر الراء من غير همز[6].

ويرى كثير من النحويين أن (جَبْريل) من الألفاظ الأعجمية التي تركتها العرب على أبنية العجم، ولم تغير فيها كما فعلوا في (الآجرّ) و (الإبريسم).

وبعض النحويين يرى أن (جَبْريل) بالفتح من لغـات العرب، كمـا هو الشـأن عند الأخفش (توفي ٢١٥)[7] والزجاج (توفي ٣١١)[8].

ومع هذا، فإن اثنين من علماء الكوفة على الأقل أعربا عن عدم رضاهما عن هذه القراءة، فهذا الفراء ينقل عنه أبو حيان أنه قال: لا أحب هذه القراءة، لأنه ليس في الكلام (فَعليل)[9]. والنحـوي الثاني هـو الطبـري المفسر (تـوفي ٣١٠) ــ وهو معدود في نحاة الكوفة ــ، فقد قال في تفسيره إن هذه القراءة غير جائزة؛ لأنـه ليس في كلام العرب شيء على وزن (فَعْليل)[10].

ولم يلتفت متأخرو النحاة إلى نقد هذين الرجلين، فهـذا مكي بن أبـي طالب

---

(١) شرح العمدة ٢٣٤.
(٢) البحر ٥/٢٦٦.
(٣) المغني ٥٦.
(٤) الهمع ١/٤٢.
(٥) سورة البقرة: آية ٩٧.
(٦) السبعة ١٦٦.
(٧) معاني الأخفش ١/١٤٠.
(٨) معاني الزجاج ١/١٥٦.
(٩) البحر ١/٣١٧.
(١٠) انظر تفسير الطبري ١/٣٤٦.

(تـوفي ٤٣٧) يحكم لقراءة ابن كثيـر بـالجـواز، ويعلل لهـا بعلة لا تخلو من تعسف إذ يقول: «ومن فتح (جَبـريل) أتى بـه على خلاف كـلام العرب ليُعلم أنـه ليس من كلام العرب،وأنه أعجمي»[١]، وإلى الجواز ذهب أبو حيان (تـوفي ٧٤٥)[٢] وتلميذه السمين (توفي ٧٥٦)[٣].

ونظراً للمرونة المنهجية التي اكتسبها التفكير اللغوي نتيجة عوامل عـدة منها: القراءة السبعية أجـاز بعض النحويين في (جَبْـريل) ست لغـات، كما أجـاز بعضهم فيها إحدى عشرة لغة[٤].

ليس ما عرضنا له هـو كل مـا أحدثتـه القراءة السبعيـة من الخروج عن الفكـر النحوي الكوفي، ولم نعقد هذا الكتاب للاستقصاء، وإنما لبيـان المعالم الكبـرى، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق.

ونستطيع في ختام هذا المبحث أن نلمس الإيجـابية التي حـدثت في التفكير اللغوي على صعيد المذهبية النحـوية حيث كسـرت القراءات السبـعِ حدة التعصب للبلد، كما خففت من دواعي التنافس الشخصي ـ كطلب الرزق مثلا ـ التي تركت بعض الآثـار على التوجـه النحوي عنـد القدمـاء، وصارت المـوضوعيـة هي سيـدة الموقف.

* * *

(١) الكشف ١/١١١.
(٢) البحر ١/٣١٧.
(٣) الدر المصون ٢/١٩.
(٤) انظر زاد المسير ١/١١٧ ـ ١١٩.

أثرها في توسيع شقة الخلاف على المتقدمين عامَّة

تحدثنا من قريب عن أثر القراءات السبع في الخروج على أقوال البصريين والكوفيين، وذكرنا أن القراءة السبعية ساعدت على كسر حدة التعصب المذهبي وإحلال المقاييس الموضوعية البحتة بدل الولاء للبلد أو المدرسة أو الشخص أو الشيخ، وسنتحدث هنا ــ بحول الله تعالى ــ عن بعض المنحنيات التي أحدثتها القراءات السبع في تاريخ التفكير اللغوي، وعن آثار ذلك في مواقف بعض الباحثين المعاصرين هادفين من وراء هذا كله إلى تجلية بعض الغوامض ورد الحق إلى نصابه. وأود أن أقدِّم بين يدي ذلك بما يلي:

١ ــ قدمت في صدر هذا البحث[1] اختلاف العلماء في علاقة القراءة بالقرآن، وانتهيت إلى أنه لا يصح القول بأن القراءة هي القرآن، كما لا يصح أن يقال إن القراءة غير القرآن، وإنما الصحيح أن القراءة قد تكون قرآناً، وذلك إذا استوفت الشروط التي وضعها علماء القراءة لها، وإذا اختلَّ شرط من تلك الشروط ــ التي تحدثنا عنها قبلاً ــ فإن القراءة حينئذ شيء غير القرآن.

وهذا الذي انتهينا إليها كان واضحاً في أذهان السلف تمام الوضوح، ومن ثمَّ فإنهم كانوا يطبقون المعايير التي اكتشفوها من خلال النصوص في التعامل مع القراءات الواردة سواء أكانت من السبع، أم من غيرها، وسواء أكانت مشهورة، أم مغمورة.

---

(١) انظر ص ٩.

ولكن المعـايير التي حكمـوها في قبـول المـرويـات لم تكن متبلورة ومحـددة على وجه الدقة، وهذا أمـر طبيعي يتنـاسب مع وضـع المعطيـات الفنية التي كـانت متوفرة آنذاك؛ ومن ثم فإن طابع الاجتهاد الفردي في تحديد الأسس والشـروط التي تُقبل بناءً عليها القراءة، أو تردُّ كان هـو السائـد مما أتـاح لكثير منهم أن يـردَّ قراءات صحيحـة أو موافقـة لـرسم المصحف أو مـوافقـة للعـربيـة ولكنهـا من وجهـة نـظره هو ليست كذلك. والقاعدة العامـة في القضايـا الفكريـة أنه كلمـا غمضت الضوابط والمقاييس برزت الفردية واتسعت مساحات الرؤى الخاصة...

وصـاحبَ هذا أن القـراءات السبـع لم تكن متميـزة على غيـرهـا في القـرون الثلاثة الأولى على الأقل مما زاد في سعة مساحة الاجتهاد، وأتاح حرية القول.

وإدراك هذه المسألـة ضروري ونحن نحـاول وضع النقـاط على الحروف في تلمس آثار القراءات السبع في تطور التفكيـر اللغوي. ونـظراً لبعد المسـافة الـزمنية التي تفصل بيننا وبين نشأة هذه المسألة أود أن أكون أميناً في رسم الصورة، فأقول: إن بعض الحروف في هذه المسألة ليس له نقاط!! وهذا خير من إلقاء القول جـزافاً دون سلطان من علم أو بيِّنـة. والمـلاحظ عنـد النـظر في كتب التـراث النحـوي والقرائي أن المناخ العام عند الأقدمين كان يسمح بنقد القراءة وردها، بـل والتشنيع على من يقـرأ بهـا؛ لأن الحـدود الفـاصلة بين القـراءة والقـرآن كـانت واضحـة في أذهانهم ولو بصورة فردية.

والدليل على ذلك أننا ما وجدنا في كتب التراجم ما يشير إلى أن نقـد القراءة كان يشكل مثلباً أو جرحاً في عدالـة فاعله، فهـذا محمد بن جـرير الـطبري (تـوفي ٣١٠) ملأ تفسيره الـذي سارت بـه الركبـان بنقد القـراءات وردها، وبعض مـا نقده عليه جمهور السبعة، ومع هذا فإننا لم نجـد ما يشيـر إلى أخذ القـدمـاء ذلـك بعين الاعتبار أثناء الحكم على عدالته مع كثرة خصومه الذين يتلمسون له العثرات. وهذا غير النقد الموضوعي، فإن ابن جرير وغيره يصيبون في بعض ما يقولون ويخـطئون، والنقد الموضوعي قديم جداً عندنا ولكنه لا يثلم عقيدة ولا يجرح عـدالـة ولا يجلب إثماً.

والذي دفعنا إلى ما ذهبنا مع ما ذكرناه ما نعتقده من غيرة السلف على الكتاب العزيز وتقـواهم للّه ــ جل وعـلا ــ وخبرتهم بنشـأة القراءات ومـلابسات تـطورها، وهم بعد هذا وذاك من القرون الثلاثة المشهور لها بالخيـرية. ولكن لا بـد من التنبه إلى أن ذلك كله لا يحول دون تعسف بعض السلف وخطئهم في ردِّ بعض القراءات أو عدم التقعيد عليها.

٢ ــ يلاحظ الناظر في تاريخ القراءات والبحوث الحديثة التي أجريت حولها أن هناك تركيـزاً خاصـاً على موقف النحـويين من القراءات لا سيمـا في مجال الـرد والتلحين مـع أن الذين فعلوا ذلـك مزيـج من القـراء والنحـاة والفقهـاء والمفسـرين والمحدثين والزهاد والعباد. وليس لذلك سبب أستظهره سوى ما يمكن أن يـظن في النحـاة من ضعفٍ في مسكـة الـدين أو ضحـالـة في الثقـافـة الشـرعيـة ، وهـذا ليس بصحيح على ما يجلـوه ما نستقبله من هذا البحث.

٣ ــ مما أضعف حساسية المتأخـرين لإدراك موقف متقـدمي النحاة وغيـرهم من بعض القراءات أمران.

(أ) ضيـاع بعض أصول فنِّ القـراءة وفقد بعض حلقـاته ممـا أتاح لكـل من أوتي حـظاً من العلم أن يقول مـا يشاء حسب مـا يشتهي، وحتى لا يـظن أننـا نلقي القول على عواهنه نقول إن ممـا يشير إلى مـا ذكرنـاه أن السيوطي سـاق في الإتقان قرابة أربعين قولاً في تفسير قـوله ﷺ: «أنـزل القرآن على سبعـة أحرف»[1]. وهـذا الحديث المتواتر يُعَدَّ أساساً لفنِّ القراءة ومسوِّغاً شرعياً لإباحة تعددها. والذي ينـظر في الأقوال التي ساقها السيوطي في تفسيـر هذا الحـديث يرى عجبـاً حيث إن كثيراً من تلك الأقوال صادر عن خيـال رياضي، لا يستنـد على أثارة من علم أو بـرهـان، ولولا أن في المسألة غموضاً لما كان هناك فسحة في القول لكل تلك الأقوال.

(ب) الأثر الذي تركته القراءات السبع في أذهان المتأخـرين حيث صار كثيـر منهم لا يفرقون بين القـراءة السبعية والقـرآن الكريم، ومن ثم فـإنهم عدوا كـل نقد

---

(١) انظر الإتقان ١/ ٤٥ وما بعدها.

صـادر من السلف أوممن هم في المرحلة الـوسيطة لهـذا الفن نقداً للقـرآن الكـريم يُقَبَّـح فاعله، وقـد يُكفَّر، أو يقـال إنه كـان غير مـدرك لأهمية القـراءة السبعيـة التي نقدها. ولعل الصفحات القادمة تجلو لنا من هذا الذي ذكرنـاه ما ينقـع الغُلَّة ويروي الغليل.

والآن بعـد هذه المقـدمة إليـك بعض الأمثلة التي تصور بعض معـالم الفجوة التي حـدثت بين المتقـدمين والمتـأخـرين من النحـاة بسبب النـظرة المختلفـة إلى القـراءة السبعية:

١ ــ في قـولـه تعـالى: «وقيـل منْ راق»[١]، سكت حفص في روايتـه عن عاصم على النون سكتـة لطيفـة من غير تنفس، وفعـل ذلك في مـواضع أخـرى من الذكر الحكيم.

وقد توقف أبو علي الفارسي (توفي ٣٧٧) حيال هـذه الظاهـرة التي انفرد بهـا حفص عن القـراء السبعة، فقـال: لا أدري ما وجـه هـذه القـراءة[٢]. أمـا ابن جني (تـوفي ٣٩٢) فلم يتـردد في ذلـك، بـل قـال: «فـأمـا قـراءة عـاصم (وقيـل منْ راق) ببيان النون من (من) فمعيب في الإعــراب معيف في الأسمـاع؛ وذلــك أن النـون الساكنة لا توقُّف في وجوب إدغامها في الـراء نحو: من رَّأيتَ، ومن رَّآك. فـإن كان ارتكب ذلك، ووقف على النون صحيحة مدغمة لينبه على انفصال المبتدأ من خبره فغير مرضيّ أيضاً...»[٣].

لكن بعض علماء القرن الخامس والقرون التي تلتـه لا يرى في روايـة حفص ما رآه الفارسي وابن جني بل ربما رغب بعضهم في تعميم ظاهرة السكت هذه على القراءات جميعها، كما فعل مكي (توفي ٤٣٧) حين قال: «ولو اختار متعقب الوقف على (عوجا)، وعلى (مرقدنا)[٤] لجميع القراء لكان ذلـك حسناً لأنـه يُفَرق بـالوقف

---

(١) سورة القيامة: آية ٢٧.

(٢) البحر ٨/٣٨٩.

(٣) الخصائص ١/٩٤.

(٤) من المواضع التي روى حفص السكت فيها.

بين معنيين، فهو تمام مختار الوقف عليه»[1].

وقال أبو حيان (توفي ٧٤٥): «وكأن حفصاً قصد ألا يُتوهم أنها كلمة واحدة فسكت سكتاً لطيفاً ليُشْعر أنهما كلمتان. وقال سيبويه: إن النون تدغم في الراء، وذلك نحو من رَّاشد، والإدغام بغنة وبغير غنة. ولم يذكر البيان. ولعل ذلك من نقل غيره من الكوفيين، وعاصم شيخ حفص يُذكر أنه كان عالماً بالنحو»[2].

فدفع اللبس حجة أولى وضعها أبو حيان، ثم وضع احتمالاً هو أن يكون ثمة نقلٌ عن العرب يعضد ما رواه حفص من الإظهار ذكره الكوفيون، ثم أثنى على علم عاصم بالعربية، وفي هذا احتمال أيضاً في أن يكون بلغ عاصماً من العلم بالعربية ما لم يبلغنا. وهذا كله يشكل منحنيات في التفكير كانت بارزة في منهج المتأخرين.

٢ ــ في قوله ــ عز اسمه ــ : «ذوقوا مسَّ سقر»[3]، لم يختلف القراء السبعة في أن سين (مسَّ) مظهرة غير مدغمة فيما بعدها كما في السبعة، لكن أبا حيان (توفى ٧٤٥) قال: وقرأ محبوب عن أبي عمرو: (مس سَّقر) بإدغام السين في السين. قال ابن مجاهد[4]: إدغامه خطأ؛ لأنه مشدَّد. قال أبو حيان: والظنُّ بأبي عمرو أنه لم يدغم حتى حذف إحدى السينين لاجتماع الأمثال، ثم أدغم[5].

وهذه مفارقة منهجية واضحة إذ إن ابن مجاهد ــ وهو غير نحوي ــ حكَّم ما أقره المتقدمون من النحاة من عدم جواز إدغام الحرف المضعف، فحكم على رواية محبوب بالغلط. وكان على أبي حيان أن يرد رواية محبوب عن أبي عمرو إلى ما نقله باقي رواته عنه من عدم الإدغام، ولكنه آثر التأويل، فالتمس له عذراً مبنياً على حسن الظن.

٣ ــ وإذا كان أبو حيان لم يتهجم على ابن مجاهد في المثال السابق،

---

(١) الكشف ٢/٥٦.
(٢) البحر ٨/٣٨٩، ٣٩٠.
(٣) سورة القمر: آية ٤٨.
(٤) ليس في (السبعة).
(٥) البحر ٨/١٨٣.

والتمس لأبـي عمـرو وجهاً من التـأويل، فـإنه في مـوضع آخـر من كتـابـه قـال في ابن مجاهد كـلاماً قـاسياً يعبـر بصورة سـافرة عن اختـلاف الأصول التي صـدر عنها المتقدمون مع الأصول التي اعتمدها المتـأخرون، ففي قـوله سبحـانه: «وإذا قضى أمراً فإنما يقول لـه كن فيكون»[1]. قـال ابن مجاهـد: «قرأ ابن عـامر وحـده بنصب النون، قال أبو بكر ــ هو ابن مجاهد ــ : وهو غلط. وقرأ الباقون (فيكونُ) رفعاً[2].

قال أبو حيان: «وحكى ابن عطيـة عن أحمد بن مـوسى ــ هو ابن مجـاهد ــ في قراءة ابن عامر أنها لحن. وهـذا قول خـطأ؛ لأنَّ هذه القـراءة في السبعة؛ فهي قراءة متواترة، ثم هي بعدُ قراءة ابن عامر، وهو رجل عربـي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع[3]، وهو إمام الكوفيين في علم العـربية. فـالقول بأنها لحن من أقبـح الخطأ المؤثم الـذي يجرُّ قـائله إلى الكفر؛ إذ هـو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى»[4].

وقـد بلغ مؤشر الخـلاف بين المتقدمين والمتـأخرين الخـطوط الحمراء حيث لم يبقَ بين ابن مجاهد (توفي ٣٢٤) وبين الكفر إلاَّ غشاء رقيق!!

وكان من زكانة أبي حيان وكياسته ألا يقتحم هذا المسلك الوعر إلا بعد كثير من البحث والدرس ومحاولة التماس العذر وما يقضي به اختلاف الزمان.

موقف الباحثين المعاصرين
من متقدمي النحاة واللغويين

أسلفنـا من قبـل أن الأيـام لم تـزد القـراءات السبـع إلا ظهـوراً وتمكينـاً، ولا نستثني عصرنا الحاضر حيث كثـرت الدراسـات الموضـوعية حـول أصول اللغـة وشواهد الإثبات فيها، وعلى كثـرة الدراسـات الموضـوعية فـإن الدراسـة التاريخيـة

---

(١) سورة البقرة: آية ١١٧.
(٢) السبعة ١٦٨، ١٦٩.
(٣) حققنا عدم صواب كلام أبـي حيان في هذا.
(٤) انظر البحر ١/٣٦٦.

المتعلقة بتطور الفكر اللغوي والعوامل المؤثرة في تشكيله ما زالت ضحلة. ولعل ذلك يعود إلى صعوبة هذا اللون من الدرس أو إلى ضياع بعض الحلقات في سلسلة ذلك التطور، ومن ثم فإن موقف المعاصرين من الباحثين في ميادين اللغة كان استمراراً لمواقف نحويي القرن السابع وما بعده، بل ربما كانت حماستهم لتخطئة سلف النحاة أشد، وهذا طبيعي، لأن البعد عن فترة زمنية معيَّنة لا يزيد في العادة معرفتنا بها وضوحاً بل غموضاً ما لم تقم هناك دراسات جادة متقنة، أو توجد بعض المرتكزات التي فقدت عند من كان قبلنا.

وسوف نعرض هنا بعض النماذج لتوجهات الباحثين المعاصرين في هذا المضمار من أجل استكمال الصورة التي رسمنا بعض أجزائها بذكر المنحنيات والتحولات التي تركتها القراءات السبع في التفكير النحوي واللغوي حين شجعت على التفلت من بعض هيمنة النحو البصري والكوفي.

١ ـ يُعدُّ الدكتور إبراهيم أنيس ـ رحمه الله ـ من أوائل الباحثين المعاصرين الذين مزجوا في بحوثهم بين القراءات القرآنية وعلم اللغة الحديث، وسننقل هنا شيئاً من كلامه مما يتعلق بما نحن فيه، يقول د. أنيس: «أما موقف النحاة من القراء فكان في أول الأمر موقف مهادنة، لا يعرضون للقراءات بخير أو شر؛ لأن من أئمة النحو الأُوَل مَنْ كانوا أيضاً أئمة في القراءة القرآنية، كالكسائي، وربما أيضاً أبو عمرو بن العلاء، ولكن حين استقل هؤلاء عن هؤلاء، وتخصص قوم في دراسة النحو كما توفر آخرون على دراسة القراءات رأينا النحاة يعمدون إلى بعض القراءات، فيجرحونها، وينتقصون منها. ومنهم من رفضها، وأبى الاعتراف بها، فإذا قرأ حمزة: «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ» بكسر الميم في الأرحام. قال النحاة المتأخرون: لا يعطف على مضمر مخفوض إلا بإعادة خافضه، وردوا هذه القراءة رغم روايتها عن واحد من أئمة القراء السبعة»[1]. وقال أيضاً: «وتمكَّن النحاة من السيطرة على الدارسين للقراءات، ورأينا ممن ألَّفوا في القراءات ـ فيما بعد ـ يشترطون لصحة القراءة موافقتها لقواعد

(١) من أسرار اللغة ٢٠٨.

النحاة، كابن الجزري في القرن الثامن الهجري وغيره[1] وسوف نؤخر التعليق على هذين النصين وغيرهما إلى ما بعد انتهائنا من عرض نصوص أخرى لباحثين معاصرين، بحول الله.

٢ ــ ذكر أحد الباحثين ما ذكره ابن الأنباري من الخلاف بين البصرة والكوفة حول الفصل بين المتضايفين بغير الظرف، وذكر أن البصريين منعوا ذلك، وأن الكوفيين أجازوه. وبعد أن نعى على البصريين موقفهم. قال: «ليس غريباً أن يكون هذا من النحاة في القرن الثاني وما بعده في زمن انقسام المدرستين، وتحزب الأشياع لهما في عهد البدء بتدوين النحو، ولكن الغريب أن يتم تدوين النحو وتدوين غيره من العلوم، كالتفسير والحديث والقراءات واللغة وتحرر مسائلها، ويمضي الزمن على ذلك حتى ينضج، ويحترق ــ كما يقولون ــ، ثم يأتي الزمخشري (توفي ٥٣٨) وهو العالِم المفسر النحوي البليغ، فيرى لنفسه الحق أن يرسل الأحكام في فنٍ لم يتقنه إتقان أهله، فيرد هذه القراءة المتواترة بكلام خطابي هذا نصه...»[2]. وبعد أن نقل كلام الزمخشري قال: «وكان على الزمخشري، وهو أعجمي تخرج بقواعد النحاة المبنية على الاستقراء الناقص أن يتحرى لنقد رجل عربي ــ هو ابن عامر ــ قوي الملكة فصيح اللسان حجة في لغة العرب شيئاً غير هذه الخطابيات»[3].

٣ ــ نقل أحد الباحثين قول ابن خالويه: «قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت في قراءة القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك»[4]. ونقل أيضاً قول أبي عمرو بن العلاء: «القرآن الكريم لا يأتي بالقليل من اللغة ولا الشاذ»[5]. كما نقل قول الزجاج: «القرآن الكريم محكم لا لحن فيه، ولا يتكلم العرب بأجود منه في الإعراب»[6]. ثم عاب على نحاة البصرة وأعوانهم صنيعهم في الاستشهاد بقوله: «ما رأي البصريين وأعوانهم في هذه النصوص

---

(١) من أسرار اللغة ٢٠٩.
(٢) في أصول النحو ٤٠ ــ ٤٢.
(٣) السابق ٤٤.
(٤) اللغة والنحو ١٠٣.
(٥) السابق ١٠٣.
(٦) السابق ١٠٦.

وأشباهها؟ أيتأولونها أم يشكون في صحتها أم ماذا»[1]؟!

٤ ــ قال د. شوقي ضيف: «وكان القرآن الكريم وقراءاته مدداً لا ينضب لقواعدهم، وتوقف نفر منهم إزاء أحرف قليلة في القراءات، لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة وجدوها لا تطَّرد مع قواعدهم بينما تطرد معها قراءات أخرى آثروها، وتوسع في وصف ذلك بعض المعاصرين، فقالوا: إنهم كانوا يردون بعض القراءات ويضعفونها، كأن ذلك كان ظاهرة عامة عند نحاة البصرة مع أنه لا يوجد في كتاب سيبويه شاهد واحد على هذه التهمة الكبيرة. وسنرى الأخفش الأوسط (توفي ٢١٥) يسبق الكوفيين المتأخرين إلى التمسك بشواذ القراءات والاستدلال عليها من كلام العرب وأشعارهم. وفي الحق أن بصريي القرن الثالث هم الذين طعنوا في بعض القراءات، وهي أمثلة قليلة لا يصح أن يتخذ منها ظاهرة خاصة ولا عامة. وقد كانوا يصفونها بالشذوذ ويؤولونها ما وجدوا إلى التأويل سبيلاً»[2].

وقال أيضاً: «ويظهر أيضاً أن الكسائي (توفي ١٨٩) هو الذي بدأ تخطئة القراءات إذ نرى الفراء يتوقف في كتابه (معاني القرآن) مراراً، ليقول: إن الكسائي كان لا يجيز القراءة بهذا الحرف، أو ذاك...»[3].

٥ ــ ألف أحد الباحثين المعاصرين كتاباً تناول فيه موقف سيبويه من القراءات وذكر بعض القراءات التي عارضها سيبويه (توفي ١٨٠)، وقسَّم معارضته لها إلى قسمين معارضة صريحة، وأخرى خفية، وذكر عوامل عدة للمعارضة الخفية عند سيبويه للقراءات؛ من جملتها حياء سيبويه وطبعه المهذب؛ فهو لا يريد أن يصدم قارئاً في قراءته أو راوياً في روايته التي تلقاها عن شيخه[4]. وذكر أن السبب الثاني هو أن سيبويه موزع النفس بين العقل والعاطفة بين التدين والهوى، تدينه يمنعه، وهواه يدفعه[5].

---

(١) السابق ١٠٦.
(٢) المدارس النحوية ١٩.
(٣) السابق ١٥٧.
(٤) سيبويه والقراءات ٤٠.
(٥) السابق ٤١.

وذكر الباحث الفاضل أسباباً أخرى خارجية تعود إلى المحيط العام الذي كانت تلفه غلالة من الدين في ذلك العصر، مما يجعل الطعن في القراءات أمراً غير مرغوب فيه.

وألَّف الباحث نفسه كتاباً ثانياً قرن فيه بين النحاة والمستشرقين وزعم فيه أنه يدفع فيه عن الذكر الحكيم غائلة الطرفين. وكان مما قاله: «ماذا أقول لهؤلاء الطغاة من النحاة، إنني لا أجد شيئاً أقوله أكرم من قولي: سامحهم الله!...

ألا ترى معي أن النحويين بوجه عام، ولا سيما البصريين قد جاوزوا الحد المعقول وأسرفوا على أنفسهم في اللغة والدين...»[1].

وقال في كتاب له ثالث: «على أن هذا الرأي من يونس البصري يتسق مع منهجه الذي ارتضاه بزعامة شيخه أبي عمرو بن العلاء، ويتلخص في احترام الوارد من الشواهد بوجه عام، ذلك الذي يعتمد السماع حتى ولو كان من أعرابية رعناء ـ كما يقول المبرد ـ فكيف بالسماع من قراءة السلف الصالح[2].

٦ ـ قال أحد الباحثين: «وقد أعطانا الفراء هذا الملاك العام في قوله: «والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر، كما نراه يقف من القراءات التي لا توافق مذهبه موقفاً سليماً لا يهاجم فيه، بل يعترف به في لطف كأن يقول: وإنه لأحب الوجهين إليَّ، أو يقول: والرفع أحب إليَّ من الجزم[3].

وقال عن موقف أبي علي من القياس: «وإنه ليبلغ الغاية في الاعتداد بالقياس حين يقرر أن الكتاب جاء عليه: اقرأ، قوله في وقف حمزة على (جزء) في الجر والرفع، قال أبو علي: [فإن وقف بالجر والرفع أسكن الزاي في اللغة الشائعة، فقال هذا جزْ، ومررت بجزْ. وإن كان ممن يقول: هذا فرجّ، فثقَّل لزمه أن يثقِّل الحرف الذي أُلقِي عليه حركة الهمزة، فإذا عضد هذا القياس أن يكون

---

(١) الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين: المقدمة.
(٢) انظر يونس البصري ١٥٥، ١٥٦.
(٣) أبو علي الفارسي ٢٦٣.

الكتـاب عليه جمـع إليه مـوافقة الكتـاب، وإنما جـاء الكتاب فيمـا نـرى على هـذا القياس].

أرأيتم كيف يجعـل الكتاب تـابعاً للقيـاس، وأن القيـاس هـو الأصـل عنـده، وما ثبت بالنقل والأثر هو الفرع، وذلك عندي غاية ما يعتد بـه في أمر القيـاس حتى يحكِّمه أبو علي على هذه الصورة في كتاب الله»[1].

٧ ــ قال أحد الباحثين المعاصـرين: «أما الكـوفيون فلهم مـوقف آخر يغـاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة، فقد قبلوها، واحتجوا بها، وعقدوا على مـا جاء فيهـا كثيراً من أصـولهم وأحكامهم؛ وهم إذا رجحـوا القراءات التي يجتمع القراء عليها، فلا يرفضون غيـرها، ولا يغلـطونهـا، لأنها صواب»[2].

٨ ــ قال أحد الباحثين: «استشهاد البصـريين بالقـرآن الكريم لا يختلف عن استشهادهم بسائر النصوص الأخـرى، فمع اعتـرافهم التام بـأن القرآن مصـدر مهم للشواهد الصحيحـة الفصيحة ورغبتهم القـوية في الاستشهـاد بآيـاته البيِّنـات اعتزوا بأقيستهم وأصولهم، وقدموها على كل نص، وهذا الذي جعلهم لا يستشهدون بآية إلا إذا تأيَّدت بالسماع شعراً كان أو نثراً، كما كانوا لا يجيـزون القياس عليهـا إذا كانت فريدة في بابها»[3].

وقال أيضاً: «فأخذت العلاقة بين الدراسات النحوية والقرآنية تفتـر بالتـدريج كلما توسع النحاة في القيـاس حتى جاء الخليـل، فانفصلت الـدراسة النحـوية عن الدراسة القرآنية، وأخذ يُعنى بالنحو لذاته؛ ولهذا لم يكن هناك من نقد وجَّهه أوائل النحـاة إلى القراء، وإذا وجـد شيء من هذا فهـو قليل جـداً بحيث لا يتخذ ظـاهرة عامة، فكـان كما دعـاه أحد البـاحثين موقفَ مهـادنة، ولا يعـرضون للقـراءات بخير أو شر[4].

٩ ــ كتب أحد الباحثين رسالة علمية حول القـراءات المتواتـرة التي أنكرهـا

---

(١) السابق ٢٢٦، ٢٢٧.
(٢) مدرسة الكوفة ٣٤١.
(٣) الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠٣.
(٤) السابق ٢٣٢، ٢٣٣.

ابن جرير الطبري في تفسيره من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة، وقد أخذ الباحث فيها على ابن جرير ترجيحه قراءة على أخرى ورأى أن ذلك لا ينبغي كما أخذ عليه عدم نصه عند ذكر القراءة السبعية على أسماء من قرأ بها، وتحكيمه للقياس والقواعد النحوية في القراءات، وتعبيره بالشذوذ عمن انفرد من السبعة، وجعل ترجيحه قراءة على أخرى نوعاً من الرد للمرجوحة والإنكار لها . . . إلخ[1].

وإنما سقت هذه النصوص الكثيرة الطويلة من كلام باحثين معاصرين لأدلل على الآثار البالغة التي تركتها القراءة السبعية في تطور الفكر النحوي والأسس التي أرستها في الذهنية اللغوية المعاصرة، ولأكشف أيضاً عن التفاعلات الفكرية والمنهجية التي أحدثتها في مصنفات هؤلاء الباحثين.

ولأن همي متوجِّه إلى الأفكار، وليس إلى الأشخاص فلن أناقش كل نص على حدة، وإنما أدلى بالملاحظات العامة التي تنتظم ما هو موضع محاورة من هذه النصوص بياناً للحق وكشفاً للشبهة وإسهاماً في تجلية مسائل كثر حولها الجدل والأخذ والرد.

١ ــ إن الذي دفع كثيراً من الباحثين إلى التهجم على النحاة واتهامهم بردِّ القراءات هو غيرة هؤلاء الباحثين على كتاب الله ــ جلَّ وعلا ــ وحرصهم على عدم مسِّ كل ما يتصل به، وهذه الغيرة منهم محمودة، ولهم ــ إن شاء الله ــ أجرها؛ لأن الدافع لها دافع خير، ولا ريب.

٢ ــ إن سبب عدم وضوح الرؤية في كثير مما طرحته الأقوال التي سردناها يعود إلى قلة المطبوع في مجال علوم القرآن والقراءات حين أدلى أولئك الباحثون بأقوالهم، مما جعل قاعدة المعلومات التي ارتكزوا عليها ضعيفة في بعض الأحيان.

وقد يكون للبعد عن التخصص أثر في عدم إدراك الوسط الفكري العام الذي كان سائداً في القرون الثلاثة الأولى مما جعل اعتمادهم في مخالفة السابقين على

---

(١) القراءات المتواترة التي ردها ابن جرير ١٩٨، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٢.

أقوال المتأخرين من علماء القرن السادس، ومن جاء بعدهم، وهؤلاء المتأخرون في رؤيتهم بعض الغبش لذلك الواقع التاريخي...

٣ ـ ذكر بعض الباحثين أن النحاة الأوائل كانت بينهم وبين القراء مهادنة، ثم شرعوا في رد القراءات عند استقلال دراساتهم عن القراء. ومنهم من ذكر أن بصريي القرن الثالث هم الذين ردوا القراءات الصحيحة. وبعض الباحثين يرى أن الكسائي هو الذي رد القراءات أول مرة. وبعضهم يجعل موضعَه الفراء.

والذي لا يصح غيره أن نشأة نقد القراءات والمفاضلة بينها ارتبطت بنشأة التفسير، كما ارتبطت حركته بحركته، ومن ثم فإن النحاة تبع في نقد القراءة لغيرهم. وإذا كان الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ هم رواد التفسير فإنهم أيضاً أول من روي عنه أنه نقد قراءة، أو قدم قراءة على أخرى، وهذا ثابت في أصح كتاب بعد كتاب الله عز وجل، فقد أخرج البخاري عن عروة بن الزبير عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت وهو يسألها عن قول الله تعالى: ﴿حتى إذا استيأس الرسل﴾، قال: قلت أكُذِبوا أم كُذِّبوا؟ قالت عائشة: كُذِّبوا. قلت: فقد استيقنوا أن قومهم كذَّبوهم، فما هو بالظن. قالت: أجل لعمري لقد استيقنوا بذلك، فقلت لها: وظنوا أنهم قد كُذبوا؟ قالت معاذَ الله لم تكن الرسل تظن ذلك بربها. قلت: فما هذه الآية؟ قالت: هم أتباع الرسل الذين آمنوا بربهم، وصدَّقوهم، فطال عليهم البلاء، واستأخر عنهم النصر حتى إذا استيأس الرسل ممن كذبهم من قومهم، وظنت الرسل أن أتباعهم قد كذبوهم جاءهم نصر الله عند ذلك». قال ابن حجر: وهذا ظاهر في أنها أنكرت القراءة بالتخفيف على أن الضمير للرسل. وقال الكرماني: لم تنكر عائشة ـ رضي الله عنها ـ القراءة، وإنما أنكرت تأويل ابن عباس. كذا قال، وهو خلاف الظاهر[1]. وقراءة التخفيف قراءة سبعية قرأ بها عاصم وحمزة والكسائي؛ وكثير غيرهم من غير السبعة.

وسيقف القارىء على نحو من هذا في هذا البحث. ولا ينبغي أن يُفهم من

---

(١) فتح الباري ٨/٣٦٧، ٣٦٨.

هذا أن أمّنا ــ رضي الله عنها ــ كانت على صواب في نقدها لهذه القراءة ضرورةً، ولم نسق قولها لتقرير هذا، وإنما لبيان نشأة نقد القراءات.

أما ما ذكره بعض الباحثين من أن نقد القراءة من غير النحاة كان قليلاً فالقلة والكثرة نسبية، وذلك ما تقضي به سنن تطور الأشياء. وكم من القواعد ترك لنا الصحابة ــ رضوان الله عليهم ــ يا ترى في فن أصول الفقه أو أصول مصطلح الحديث أو غيرهما من العلوم؟

ولكن الذي نراه أن وجود نصوص عدة عن السلف في تضعيف بعض القراءات دون طعن من باقيهم في دين من يفعل ذلك مؤشر إلى أن المُناخ العام لم يكن يحظر ذلك، وإلا لنصوا عليه، وجرحوا مرتكبه؛ إذ كانوا أجلَّ من أن يسكتوا على منكر يستعلن بينهم. ولكننا لم نقف على شيء من ذلك. ومن ثم فإن القول بأن سيبويه كان بين ضاغطتين من الهوى والتدين، ومن ثم فإنه عارض القراءة معارضة خفية غير صحيح.

٤ ــ خلط كثير من الباحثين بين مفهومي القرآن والقراءة، وقد حققنا أن القراءة قد تكون قرآناً، وقد لا تكون[1]. وقد ترتب على هذا الخلط أنهم عدوا البصريين قليلي الاعتماد على القرآن الكريم في إثبات القاعدة النحوية، كما أنهم حملوا النصوص التي وردت في فصاحة القرآن ووجوب الاحتجاج به على القراءات. والأهم من هذا وذاك أن ذلك الخلط أدى إلى سوء الظنة بالنحاة، بل أدى إلى تجريحهم واتهامهم!!. وينبغي أن يكون الفرق بين القدح في العدالة والخطأ في الاجتهاد واضحاً. ورحم الله الإمام مالك بن أنس حين قال: إن من شيوخي من أتبرك بدعائه، ولا أقبل روايته.

وانطلاقاً من تفريق المتقدمين بين القرآن والقراءة كان الواحد منهم إذا شعر أنه قال قولاً يمس الكتاب العزيز، أو يعارض ما ثبت فيه، يسرع إلى الرجوع عن قوله إلى جادة الحق؛ لأن إنكار حرف من كتاب الله أو تبديله أو القول بأن سواه خير

---

(١) انظر ص ٩.

منه كفر صراح يُخرج صاحبه من الملة. وهذا ما كان يعرفه المتقدمون بصورة لا أجلى ولا أوضح!!.

فقد ذكر الزجاجيُّ أن رجلاً من أهل المدينة أنشد أبا عمرو بن العلاء قول ابن قيس الرقيات:

إن الحوادثَ بالمدينةِ قد أوجَعْنني وقرعنَ مَرْوَتيهْ

فانتهره أبو عمرو، وقال: ما لنا ولهذا الشعر الرخو؟! إن هذه الهاء لم تدخل في شيء من الكلام إلا أَرْخَتْه.

فقال المدنيُّ: قاتلك الله ما أجهلك بكلام العرب! قال الله ـ تعالى ـ: ﴿ما أغنى عني ماليهْ هلك عني سلطانيهْ﴾، و﴿يا ليتني لم أوتَ كتابيهْ ولم أدر ما حسابيهْ﴾ وتعيبه؟!. فانكسر أبو عمرو بن العلاء انكساراً شديداً[1].

وما كان لأبي عمرو لينكسر لولا ما أجمع عليه النحاة وغيرهم من وجوب إخضاع القاعدة النحوية لما يعتقدون أنه قرآن كذلك الذي لم يختلف فيه القراء.

٥ ـ ذكر بعض الباحثين أن البصريين لم يردوا من القراءات إلا القليل منها مما لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. وذكر آخر أن الكوفيين لم يكونوا يردُّون القراءة، وإنما كانوا يقبلونها، ويؤصلون عليها. وذكر ثالث أن قدماء النحاة لم يكونوا يتعرضون للقراءات بخير أو شر.

والذي أراه أن القراءات التي ردها البصريون ليست قليلة؛ وبحثنا هذا دليل واضح على كثرة القراءات التي ردها البصريون وغيرهم. ومن شاء الإلمام بهذا على عجل فليعد إلى ما كتبه الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ في مقدمة سفره النفيس «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»[2] ليعلم صدق ما نقول.

كما أن الزعم بأن الكوفيين لم يردوا القراءات غير صحيح، وهذا هو الفراء

---

(١) مجالس العلماء ١٨٨.

(٢) ١/٣٤ ـ ٩٢.

(توفي ٢٠٧) عماد المدرسة الكوفية في النحو يوهم طبقة كاملة من القراء، فقد قال عن قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب: ﴿وما أنتم بمصرخيِّ﴾[١]:

«ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم»[٢].

وأما القول بأن قدماء النحويين لم يتعرضوا للقراءات بخير أو شر فهذا من الخطأ الصراح الذي تُثْبت حركة الفكر النحوي ما يضاده؛ إذ إن النحاة ــ كما أسلفنا ــ مسبوقون بنقد القراءات، ومن ثم فإن من البدهي أن ينتقد قدماء النحويين بعض القراءات التي يعتقدون أنها مخالفة للعربية، ومع شهرة القراءات السبع ونضوج العلة النحوية، وعبر التراكم الثقافي الضخم الذي أوجدته الرسالة المحمدية الخالدة اتجه النحويون إلى اعتبار القراءة شيئاً فشيئاً إلى أن صار الحال على ما شاهدنا من كلام الباحثين الذين نقلنا كلامهم قبلاً.

٦ ــ صنَّف بعض الباحثين بعض قدماء النحويين مع النحاة الذين لم يطعنوا في القراءات، وسماهم بـ(المنهجيين)، وذكر منهم ــ كما مر ــ أبا عمرو بن العلاء. وذكر باحث آخر أن النحويين انقسموا في موقفهم من القراءات إلى أثري وقياسي[٣]. وذكر أن من الأثريين ــ غالباً ــ الفراء والطبري وذكر أن ابن مجاهد أثري صرف.

وهذه التقسيمات من الباحثينِ الفاضلين ليست دقيقة.

فأبو عمرو بن العلاء (توفي ١٥٤) من أكثر اللغويين رداً للقراءات في القرن الثاني الهجري إن لم نقل أكثرهم[٤].

وابن جرير الطبري من المكثرين من رد القراءات في القرن الثالث، وتفسيره

---

(١) سورة إبراهيم: آية ٢٢.
(٢) معاني الفراء ٢/٧٥.
(٣) أبو علي الفارسي ٤٢٩.
(٤) المفصل في تاريخ النحو ١٩٠، وفتح الباري ٨/٣٦٤.

يعج بالقراءات التي ردها وهي تتجاوز العشرات[1].

وأما ابن مجاهد فقد رد قراءات سبعية عدة في كتابه (السبعة)، ورد قراءات شاذة كثيرة ذكرها ابن جني في المحتسب، وضاق بها لكثرتها ذرعاً.

٧ ــ والملاحظة الأخيرة أن عبارات الأقدمين قد تدق عن فهم بعض المعاصرين نظراً لاستعمال بعض المصطلحات التي لا تشيع بيننا الآن مما يؤدي إلى قسوة الحكم على القدماء، واتهامهم بتحكيم قواعدهم وأقيستهم في كلام الباري ــ جلَّ وعلا ــ، ومثال ذلك أن أبا علي الفارسي (توفي ٣٧٧) أطلق اسم (الكتاب) ــ كما مر بنا قريباً ــ وأراد به رسم المصحف، فرجح إحدى القراءتين على الأخرى، لأنها أكثر موافقة للرسم، وهذا يسلك بأبي علي مسلك الجماهير المقتفين للآثار المتمسكين برسم المصحف. ولكن الباحث الفاضل رأى أن المراد من الكتاب (القرآن) فأدى به الأمر إلى أن يجعل ذلك من أبي علي الغاية في إيثار القياس وتحكيمه، ولو أدى ذلك إلى أن يحكمه في الكتاب العزيز.

هذه الملاحظات لا تقلل من الجهود المشكورة المبرورة التي بذلها الباحثون المعاصرون في خدمة القرآن الكريم، ونية المرء ــ في كثير من الأحيان ــ خير من عمله.

وسردنا لهذه الرؤية في القضايا التي طرحناها لا يعني صواب ما اتجه إليه النحويون من نقد القراءات والعجلة في التقعيد والنقص في الاستقراء ــ كما سيرى القارىء في هذا الكتاب ــ ولكن المراد من وراء ذلك هو وضع بعض النقاط على الحروف وإنصاف المتقدمين وإعطاء كل ذي حق حقه.

والذي انتهينا إليه من وراء كل ما سبق أن أثر القراءة السبعية في نمو الفكر النحوي وتطوره كان كبيراً وهذا النمو كان في أكثر الأمر صحياً وطبيعياً مما أثرى الدراسات العربية والقرآنية ثراء أي ثراء!!.

* * *

(١) كتبت رسالة ماجستير في القراءات التي ردها الطبري، كما كتب الأستاذ لبيب السعيد كتاباً في هذا.

أثرها في مرونة القاعدة اللغوية

قدمنا فيما سبق أن القراءات السبع كان لها أثر غير قليل في خروج متأخري النحويين على ما نهَّجه البصريون والكوفيون وغيرهم من قواعد العربية، ولاحظنا أن التوجه عند المتأخرين كان بصورة مستمرة نحو إباحة ما حظره المتقدمون من الاستعمالات اللغوية. وأستطيع أن أقول هنا ــ مع شيء من التجوز والتسمح ــ : إن علماء القرون الثلاثة الأولى بالنسبة لقضايا القراءات السبع متقدمون، وإن علماء القرن الرابع والخامس والسادس يشكلون الطبقة الوسيطه، وإن علماء القرن السابع ومن جاء بعدهم يمكن تسميتهم بالمتأخرين. وهذا التقسيم في هذا الموضع تقسيم اصطلاحي خاص، سببه أن شهرة القراءات السبع بدأت في القرن الرابع، وبدأ الاهتمام بها فيه، ولكن قضية استقرار وجوب الاحتجاج بالسبع في التقعيد اللغوي والاعتداد بها اعتداداً يجعلها تهيمن على ما سواها من الشواهد استغرقت ثلاثة قرون تقريباً، وحين دخل القرن السابع كان التعجب ممن رفض الاحتجاج بقراءة سبعية مهما يكن شأنها يغشى نفوس كثير من النحويين، وصارت سيادة القراءة السبعية غير قابلة للشك.

وهذا الذي نقوله يصدق على الاتجاه العام، وإلاَّ فقد يوجد في متأخري النحاة أو في الطبقة المتوسطة منهم من يخالف ذلك، ويخرج عن الناموس الذي تحدثنا عنه؛ وهذا أمر طبيعي.

وحتى لا يتداخل هذا المبحث مع ما ذكرناه قبل، وما سنذكره بعد آثرنا أن نخط جدولاً نرصد من خلاله بعض آثار القراءات السبع في اتجاه القاعدة النحوية

نحو المرونة والاتساع. وبما أن هذا الكتاب لم يعقد للاستقصاء والاستيعاب، وإنما لرسم الخطوط العريضة والقسمات البارزة، فإننا سنقتصر هنا على ذكر عشرة نماذج لتصوير ما زعمناه مع علمنا بأن الجداول من طبيعتها التسمح والتجوز في التعبير عن الأفكار، ولذا فإننا نرجو أن تتقبل على هذا الوجه.

وقد رتبت المصادر في هذه الجداول حسب ورود أصحابها أو من نسبت إليهم أقوالٌ فيها.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿أتحآجُّونِّي﴾ قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون. وقرأ نافعٍ أيضاً ﴿فبم تبشرونِ﴾ بتخفيف النون.	الأنعام: ٨٠ الحِجْر: ٥٤	حذف نون الوقاية أو النون النائبة عن حركة الإعراب.	لحّن التخفيف أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤) وأبو حاتم (ت ٢٥٥) وابن قتيبة (ت ٢٧٦) ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧) ويرى العكبري (ت ٦١٦) أن الحذف ضعيف	ـ إعراب النحّاس ١٩٧/٢. ـ البحر ٤٥٨/٥. ـ تأويل مشكل القرآن: ٦٣. ـ الكشف ٤٣٦/١. ـ إملاء ما منَّ به الرحمٰن ٢٤٩/١.	توجَّه المتأخرون إلى جواز حذف إحدى النونين، وإن كانوا اختلفوا في أيهما جرى الحذف. وقد اختار ابن مالك (ت ٦٧٢) أن يكون المحذوف نون الرفع، وتابعه على هذا ابن هشام (ت ٧٦١). وعند العيني (ت ٨٥٥) أن المحذوف هو نون الوقاية. وعند أبي حيّان (ت ٧٤٥) أن المخطىء هو المخطىء. وصار الحذف عند المتأخرين سائغاً حتى إنهم لم يشيروا إلى من لحّن القراءة كما هو الشأن عند السيوطي (ت ٩١١)	ـ الخزانة ٤٤٥/٢. ـ شرح التصريح على التوضيح ١١١/١. ـ شرح الشواهد الكبرى ٣٨٠/١، ٣٨١. ـ البحر ١٦٩/٤. ـ الهمع ٥١/١.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿شهْرُ رمضان﴾ ﴿فنعْما هي﴾ بإسكان العين ﴿أمن لا يهْدِّي﴾ بإسكان الهاء. وهناك قراءات سبعيّة أخرى لقرّاء عدّة.	البقرة: ١٨٥ البقرة: ٢٧١ يونس: ٣٥	الجمع بين الساكنين وليس الأول منهما حرف لين.	سيبويه (ت ١٨٠) ومعه أعلام البصريين لا يجوِّزون التقاء الساكنين في نحو القراءات السبعية التي ذكرناها. أما الكوفيون فالظاهر أنهم يجوِّزون ذلك وأما المتوسطون فعباراتهم مختلفة، فالفارسي (ت ٣٧٧) أنكر الإسكان وحمل تلك القراءات على الإخفاء. ابن خالويه (ت ٣٧٠) وأبو زرعة أجازا الجمع بينهما في هذا ويرى ابن الأنباري (ت ٥٧٧) أن الإسكان بعيد جداً.	ـ الكتاب ٤/٤٣٨. ـ المقتضب ١/٤٢٣. ـ إعراب النحاس ٢/٥٩. ـ الأصول لابن السراج ٣/٤١٠، ٤١١. ـ معاني الزجاج ١/٧٠. ـ معاني الفرّاء ٢/١٣٠. ـ ما ذكره الكوفيون من الإدغام: ٨٢. ـ الحجة: ٣/٣٧. ـ الحجة: ١٠٢. ـ حجة أبي زرعة: ١٤٦. ـ البيان: ١/١٧٧.	غلب على المتأخرين تجويز الجمع بين الساكنين أخذاً بما ورد في هذه القراءات السبعية، فأبو حيان (ت ٧٤٥) يجيز ذلك، ويقول: إذا صحَّ النقل وجب المصير إليه وقريب منه عند السمين الحلبي (ت ٧٥٦) أما ابن يعيش (ت ٦٤٦) وابن الحاجب (ت ٦٤٦) والرضي (ت ٦٨٦) فالإسكان عندهم محمول على اختلاس حركة الأول. وعند ابن عقيل (ت ٧٦٩) أن الجمع جائز فيما ورد عن القراء. وذهب الصبان (ت ١٢٠٦) إلى أن الأخذ بما عند القراء أولى من الأخذ بما عند النحّاة والسيوطي حكم بالجواز وقال: إن غاية ما يقال إنه قليل.	ـ البحر ٢/٣٩. ـ الدر المصون ٢: ٢٧٨. ـ شرح المفصل ١/١٤٧. ـ شرح الشافية ٣/٢٣٤. ـ المساعد ٤/٢٦٤. ـ حاشية الصبان ٤/٣٦٤. ـ الهمع ٢/٢٢٦.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿فيغفرْ لمن يشاء﴾ قرأها بعض السبعة بإدغام الراء في اللام	البقرة: ٢٨٤	إدغام الراء في اللام	مذهب قدماء النحويين من أهل البصرة عدم جواز إدغام الراء في اللام لئلاّ تذهب فضيلة تكرير الكلام. وبيدو أن الكوفيين كانوا يجوِّزونه مع أن الكسائي شيخهم لم يقرأ به وعند مكي (ت ٤٣٧) أن الإظهار أقوى وأظهر. أما الزمخشري (ت ٥٣٨) فقد شنع على من روى الإدغام عن أبي عمرو.	ـ الكتاب ٤/٤٤٨. ـ التبصرة والتذكرة ٢/٩٣٣. ـ الأصول ٣/٤٢٦. ـ التبصرة والتذكرة ٢/٩٥١. ـ الهمع ٢/٢٣٠. ـ الكشف ١/١٥٧. ـ الكشاف ١/٤٠٧.	يرى ابن عصفور (ت ٦٦٩) أن الراء لا تدغم في اللام وأن ما حكي من ذلك شاذ. والطريف أن أبا حيان (ت ٧٤٥) ذكر في النكت الحسان أن الإدغام شاذ، ثم قال في شرحه عليه: وينبغي ألاّ يكون شاذاً. وتابعه على هذا السمين الحلبي وعند ابن مالك (ت ٦٧٢) أن الإدغام هنا محفوظ. وشدَّد ابن عقيل (ت ٧٦٩) على الجواز. أما ابن يعيش (ت ٦٤٦) فقد تابع جمهور البصريين على المنع.	ـ المقرب ٢/١٤. ـ شرح النكت الحسان ١٧٨. ـ الدر المصون ٢/٦٩٠. ـ المساعد ٤/٢٦٦. ـ شرح المفصل ١٠/١٣٣.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿نخسف بهم﴾ أدغم الفاء في الباء من السبعة الكسائي	سبأ: ٩	إدغام الفاء في الباء	ذكر سيبويه (ت ١٨٠) والمبرد (ت ٢٨٥) وابن السراج (ت ٣١٦) ومعهم جمهور البصريين أن الإدغام هنا غير جائز. وذكر مكي أن الكوفيين أجازوا ذلك. وأما المتوسطون: فابن خالويه (ت ٣٧٠) والفارسي (ت ٣٧٧) لا يجيزان الإدغام. وعند مكي (ت ٤٣٧) أن الإدغام حسن وعند الزمخشري (ت ٥٣٨) الإدغام ليس قوياً. وعند العكبري (ت ٦١٦) أن الإدغام جائز.	ـ الكتاب ٤/٤٤٨. ـ المقتضب ١/٢١٢. ـ الأصول ٤/٤٢٨. ـ التبصرة والتذكرة ٢/٩٥٦. ـ الكشف ١/١٥٦. ـ حجة ابن خالويه ٢٩٢. ـ حجة الفارسي ٦/١٦٤ ـ ١٦٦. ـ الكشف ١/١٥٦. ـ الكشاف ٣/٢٨١. ـ الإملاء ٢/١٩٥.	لم تحسم المسألة عند المتأخرين وإن كان قد ذهب كثير منهم إلى الجواز، فابن مالك (ت ٦٧٢) يرى أن الإدغام قليل. ولم يرتضِ ذلك ابن عقيل (ت ٧٦٩) وجعل الإدغام جائزاً. وتابع ابن الحاجب وابن عصفور المتقدمين في المنع. ويرى الرضي أن هذا إخفاء وأن التعبير عنه بالإدغام تجوز. ويرى ابن يعيش نحواً من هذا. أما أبو حيان فيرى أن الإدغام جائز، وقد شنع على من ردَّ قراءة الكسائي.	ـ المساعد ٤/٢٦٨. ـ شرح الشافية ٣/٢٦٩. ـ المقرب ٢/١٦. ـ شرح المفصل ١٠/١٣٣. ـ البحر ٧/٢٦٠.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون﴾ قرأها عاصم برفع النون وحده وباقي السبعة على النصب.	البقرة: ١١٧	إضمار (أن) بعد الفاء دون أن يسبقها أمر حقيقي أو شيء مما تسبق به الفاء السببية عادة.	النصب عند سيبويه (ت ١٨٠) في نحو هذا يكون في اضطرار الشعر. ولم يجوِّز الفرّاء (ت ٢٠٧) إلاّ الرفع. وبالغ المبرد (ت ٢٨٥) فجعل النصب محالاً. وحكم ابن مجاهد (ت ٣٢٤) بالوهم والغلط على ابن عامر. أما المتوسطون فأكثرهم على المنع، فابن خالويه (ت ٣٧٠) والفارسي (ت ٣٧٧) ومكي (ت ٤٣٧) وابن الأنباري (ت ٥٧٧) والعكبري (ت ٦١٦) حكموا على القراءة بالضعف أو بالبعد. أما أبو زرعة فقد حكم بالجواز.	ـ الكتاب ٣/٣٨. ـ معاني الفرّاء ١/٧٤. ـ المقتضب ٢/١٨. ـ السبعة ١٦٨، ٢٠٦. ـ حجة ابن خالويه ٨٨. ـ حجة الفارسي ٢/٢٠٦. ـ الكشف ١/٢٦١. ـ البيان ١/١٢٠. ـ الإملاء ١/٦٠. ـ حجة أبي زرعة ١١١.	اتجه معظمهم إلى الجواز، وجعل بعضهم من جملة مواضع إضمار (أن) بعد الفاء أن تسبق بـ(إنما) كما هو الشأن في الآية. ونلمح الجواز عند ابن مالك (ت ٦٧٢) وأبي حيان (ت ٧٤٥) والأشموني (ت ٩٠٠) وقريب منهم ابن عقيل وإن كان نصٌّ على أن النصب بعد إنما دونه بعد غيرها من النفي والطلب إلخ... أما ابن يعيش (ت ٦٤٦) وابن عصفور (ت ٦٦٩) فقد ذكر أن النصب ممنوع.	ـ شرح الكافية الشافية ٣/١٥٥٥. ـ البحر ١/٣٦٦. ـ الفتوحات الإلهية على الجلالين ١/٩٩. ـ الأشموني ٣/٣٠٥. ـ المساعد ٣/١٠٣. ـ شرح المفصل ٧/٢٨. ـ شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٥٣.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ قرأها حمزة من السبعة بجرّ ﴿الأرحام﴾ وقرأها باقي السبعة بالنصب.	النساء: ١	العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الخافض	يرى سيبويه (ت ١٨٠) وجمهور البصريين عدم جواز العطف هنا إلّا بإعادة حرف الجر. والتحقيق أن الكوفيين لا يختلفون مع البصريين في هذا. واتجه أكثر المتوسطين إلى المنع كما نرى ذلك عند: الزجاج (ت ٣١١) والنحاس (ت ٣٣٨) والفارسي (ت ٣٧٧) ومكي (ت ٤٣٧) والزمخشري (ت ٥٣٨) وعلي بن حيدرة (ت ٥٩٩) والعكبري (ت ٦١٦). أما ابن خالويه (ت ٣٧٠) وأبو زرعة فقد حكما بالجواز. وعند ابن جني (ت ٣٩٢) أنها ليست شديدة البعد.	ـ الكتاب ٢/٣٨١. ـ المقتضب ٤/١٥٢. ـ درة الغواص ٨٢. ـ معاني الأخفش ١: ٢٢٤. ـ معاني الفرّاء ١/١٤١. ـ معاني الزجاج ٢/٢. ـ إعراب النحاس ١/٣٩٠. ـ حجة الفارسي ٣/٢٢٩. ـ الكشف ١/٣٧٥. ـ الكشاف ١/٤٩٣. ـ كشف المشكل ١/٦٣٨. ـ الإملاء ١/١٦٥. ـ حجة ابن خالويه ١١٨. ـ حجة أبي زرعة ١٨٨. ـ الخصائص ١/٢٨٥.	ذهب جماهير المتأخرين إلى جواز القراءة، فمنهم من أباح العطف هنا، ومنهم من وجد لها وجهاً صحيحاً، تُخرَّج عليه. فممن أجاز: ابن يعيش (ت ٦٤٦) وابن مالك (ت ٦٧٢) وأبو حيان (ت ٧٤٥) والسمين (ت ٧٥٦) والأشموني (ت ٩٠٠) والأزهري (ت ٩٠٥) والسيوطي (ت ٩١١) وحكم ابن هشام (ت ٧٦١) بالجواز مع القلة. أما ابن الحاجب (ت ٦٤٦) والرضي (ت ٦٨٦) وابن عصفور (ت ٦٦٩) فقد مضَوا مع المتقدمين إلى المنع.	ـ شرح المفصل ٣/٧٤. ـ شرح العمدة ٦٥٩. ـ البحر ٣/١٥٨. ـ الدر المصون ٣/٣٩٤. ـ الأشموني ٣/١١٤. ـ شرح التصريح ٢/١٥١. ـ الأشباه والنظائر ٤/٢٠٥. ـ شرح الكافية ١/٣١٩. ـ شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم﴾ قرأها ابن عامر على ما أثبتناه مشكولاً.	الأنعام: ١٣٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به.	توجهات جماهير البصريين والكوفيين ـ على التحقيق ـ إلى عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر مطلقاً. ورخّصوا للشاعر بالفصل بالظرف دون غيره.	ـ الكتاب ١/١٧٦. ـ معاني الفرّاء ١/٣٥٧. ـ مجالس ثعلب ١/١٢٥. ـ معاني الزجاج ٣/١٦٨. ـ خزانة الأدب ٢/٢٥٢.	اتجه أكثر المتأخرين إلى الجواز، وصار من جملة السائغ في العربية الفصلُ في النثر بين المضاف والمضاف إليه كما هو الشأن عند: ابن مالك (ت ٦٧٢) وأبي حيان (ت ٧٤٥) والسمين (ت ٧٥٦) وابن عقيل (ت ٧٦٩) وابن هشام (ت ٧٦١) والأشموني (ت ٩٠٠) والأزهري (ت ٩٠٥) والسيوطي (ت ٩١١) والبغدادي (ت ١٠٩٣) ولكن ابن يعيش (ت ٦٤٦) والرضي (ت ٦٨٦) ذهبا إلى المنع.	ـ شرح العمدة ٤٩٠. ـ البحر ٤/٢٢٩. ـ الدر المصون ٥/١٦٦. ـ المساعد ٢/٣٧٢. ـ أوضح المسالك ٢/٣٨٨. ـ الأشموني ٢/٢٧٦. ـ التصريح ٢/٥٧. ـ الهمع ٢/٥٢. ـ الخزانة ٢/٢٥٥. ـ شرح المفصل ٣/١٩. ـ شرح الكافية ١/٢٩٣.
		وظل موقف المتوسطين امتداداً لموقف السابقين، وإن اختلفت عباراتهم بين الضعف والبعد ومخالفة القياس ما عدا أبا زرعة (من علماء القرن الرابع) حيث حكم بالجواز.	ـ معاني الزجاج ٣/١٦٨. ـ خزانة الأدب ٢/٢٥٢. ـ حجة ابن خالويه ١٥١. ـ حجة الفارسي ٤/١١١. ـ الكشف ١/٤٥٤. ـ الكشاف ٢/٥٤. ـ الإنصاف ٢٢٥. ـ سر الصناعة ١/١١. ـ حجة أبي زرعة ٢٧٣.		

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿وما أنتم بمصرخيَّ﴾ بكسر الياء قراءة حمزة من السبعة.	إبراهيم: ٢٢	تحريك ياء المتكلم المدغم فيها بالكسر.	جماهير المتقدمين من النحويين على منع تحريك الياء هنا بغير الفتح من أمثال: سيبويه (ت ١٨٠) والأخفش (ت ٢١٥) وأبي عبيد (ت ٢٢٤) والمبرد (ت ٢٨٥). وذهب الفرّاء إلى أنها وهم ولكن وجد لها وجهاً وروي عن أبي عمرو ابن العلاء (ت ١٥٤) الجواز. أما المتوسطون فانقسموا إلى فريقين: فالزجاج (ت ٣١١) والنحاس (ت ٣٣٨) والعكبري (ت ٣٣٨) يمنعون ذلك أو يضعفونه. وابن خالويه (ت ٣٧٠) وأبو زرعة وابن جني (ت ٣٩٢) ومكي (ت ٤٣٧) يجوزون ذلك وإن كان بعضهم وصفها بالبعد.	ـ الكتاب ٣/٤١٤. ـ معاني الأخفش ٢/٣٧٥. ـ البحر ٥/٤١٩. ـ المقتضب ٤/٢٤٩. ـ معاني الفرّاء ٢/٧٥. ـ رسالة الغفران ٢٧٩، ٢٨٠. ـ معاني الزجاج ٣/١٥٩. ـ إعراب النحاس ٢/١٨٢. ـ الإملاء ٢/٦٨. ـ حجة ابن خالويه ٢٠٣. ـ حجة أبي زرعة ٣٧٨. ـ المحتسب ٢/٤٩. ـ الكشف ٢/٢٦.	ذهب المتأخرون إلى جواز الكسر، وخرجه كثير منهم على أنه لغة، لكن بعضهم ذكر أنها لغة قليلة. أما التلحين فغير موجود عندهم.	ـ شرح العمدة ٥١٣. ـ المساعد ٢/٣٧٨. ـ شرح الكافية ١/٢٩٥. ـ البحر ٥/٤١٩. ـ أوضح المسالك ٢/٣٩٨. ـ الأشموني ٢/٣٩٨. ـ حاشية يس على التصريح ٢/٦٠. ـ الهمع ٢/٥٣. ـ الخزانة ٢/٢٥٨.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿ثلاثمائةٍ سنين﴾ قرأها حمزة والكسائي بإضافة ﴿مائة﴾ إلى سنين.	الكهف: ٢٥	إضافة مئة إلى الجمع.	جمهور المتقدمين على عدم جواز إضافة مئة إلى الجمع كما نرى ذلك عند سيبويه (ت ١٨٠) وأبي حاتم (ت ٢٥٥) والمبرد (ت ٢٨٥) وأما الكسائي (ت ١٨٩) والفرّاء (ت ٢٠٧) فالظاهر أنهم يجوِّزون ذلك. أما المتوسطون فقد أجاز الإضافة منهم: ابن خالويه (ت ٣٧٠) وأبو زرعة والزمخشري (ت ٥٣٨) وابن الأنباري (ت ٥٧٧) ووصفها مكي بالبعد. أما ابن السراج (ت ٣١٦) والنحاس (ت ٣٣٨) والصيمري والعكبري (ت ٦١٦) فحكموا عليها بالمنع.	ـ الكتاب ١/٢٠٩. ـ البحر ٦/١١٧. ـ المقتضب ٢/١٧١. ـ حجة ابن خالويه ٢٢٣. ـ حجة أبي زرعة ٤١٤. ـ الكشاف ٢/٤٨١. ـ البيان ١/١٠٦. ـ الكشف ٢/٥٨. ـ مشكل إعراب القرآن ٢/٤٠. ـ الأصول ١/٣١٣. ـ إعراب النحاس ٢/٢٧٢. ـ التبصرة والتذكرة ١/٣١٨. ـ الإملاء ٢/١٠١.	ذهب متأخرو النحاة إلى جواز الإضافة لكنهم وصفوا ذلك بأنه قليل في كلام العرب	ـ شرح العمدة ٥٢٤. ـ أوضح المسالك ٤/١٠٣. ـ المساعد ٢/٦٩. ـ الأشموني ٤/١٦. ـ التصريح ٢/٢٧٣.

القراءة	السورة ورقم الآية	الموضوع	توجُّه المتقدمين والمتوسطين	المصادر	توجُّه المتأخرين	المصادر
﴿ثمَّ لْيقطع﴾ قرأ الكوفيون ونافع في رواية بإسكان لام الأمر.	الحجّ: ١٥	إسكان لام الأمر بعد (ثم)	يرى سيبويه (ت ١٨٠) ومن معه من جماهير البصريين أن لام الأمر يجب كسرها بعد (ثم) بخلاف الواو والفاء حيث يجوز بعدهما كلٌ من الإسكان والكسر. أما المتوسطون فكان لهم اتجاهان: اتجاه تجاوب مع القراءة، فجعل الإسكان جائزاً كما فعل ابن خالويه (ت ٣٧٠) وأبو زرعة ومكي (ت ٤٣٧) والعكبري (ت ٦١٦) والاتجاه الآخر هو المنع كما نجده عند النحاس (ت ٣٣٨) وابن جني (ت ٣٩٢)	ـ الكتاب ١٥١/٤. ـ المقتضب ١٣٤/٢. ـ حجة ابن خالويه ٣٥٣. ـ حجة أبي زرعة ٤٧٣. ـ الكشف ١١٧/٢. ـ الإملاء ١٤١/٢. ـ إعراب النحاس ٣٩٣/٢. ٣٩٩. ـ سر الصناعة ٣٨٤/١.	أما المتأخرون فذهبت جماعتهم إلى الجواز وإن كان بعضهم وصف ذلك بأنه قليل الاستعمال، ولكنهم مع هذا لا يصفونه بالضعف، ولا يخصونه بالضرورة. لكن المالقي (ت ٧٠٢) ذهب إلى أن الإسكان قبيح.	ـ المغني ٢٩٤. ـ شرح الكافية ٢٥١/٢. ـ شرح المفصل ٩٨/٣. ـ المساعد ١٢١/٣. ـ ارتشاف الضرب ٥٤١/٢. ـ الأشموني ٤/٤. ـ شرح التصريح ٢٤٧/٢. ـ الهمع ٥٥/٢. ـ رصف المباني ٣٠٤.

أثرها في التأويل النحوي

كرَّم الله ـ جلَّ وعلا ـ هذه الأمة إذ بعث فيها رسولاً من أنفسها، فاختلف كل شيء في حياتها، وصارت الأمة الأمية في مدة يسيرة ـ في حساب الحضارات ـ في المراقي العليا ثقافة وتفكيراً وعطاءً، وظل العطاء الثقافي في تعاظم مستمر إلى غايته المقدورة. وانعكس ذلك على آلية التفكير والتقنين لدى الأمة. وكلما ارتقت الأمم في معارج الثقافة تعددت فيها مسالك الفهم للمسألة الواحدة. والقضايا النظرية لا سيما ما يتصل منها بالإنسان مرنة الأطر رخية الضوابط؛ مما يجعل الاختلاف فيها أمراً لا مفر منه.

ولما كانت هندسة القواعد اللغوية نتاج مرحلة فكرية وعقلية معينة، وكانت القراءات السبعية نصوصاً ثابتة، فإن محاولة المواءمة بينهما ستظل مستمرة. وهذه المحاولة تسير على الجادة حيناً، وتجنح إلى التكلف والتعسف حيناً آخر. وهذا كذلك أمر لا مفر منه ـ على ما يبدو ـ، لأن تفاصيل كثيرة، تفوق الحصر تتحكم في ماهية السبيل التي يمكن سلوكها عند عمليات التوفيق التي أشرنا إليها.

ومرادنا من (التأويل) قريب من مراد المفسرين[1] عند إطلاقه في تفسير كتاب الله ـ جل وعلا ـ حيث يحتاج توجيه بعض القراءات التي تخالف ظاهر العربية

---

(١) قال في البرهان ٢/١٥٠: قال النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم: التأويل: صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط. وقال القرطبي: حدَّ بعض الفقهاء التأويل بأنه: إبداء احتمال في اللفظ مقصود بدليل خارج عنه. تفسير القرطبي ٤/١٥. وقال ابن الأثير في النهاية ١/٨٠: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ.

البينة المطردة إلى التنقيب عن قواعد أخرى توائمها تكون عادة أقل ثبوتاً أو أقل شهرة، أو تكون موضع خلاف بين النحاة.

وهذا كله نتيجة نقصٍ وقع في عمل النحاة أثناء عملية استقراء اللغة، وخلال هندسة قواعدها، مما يجعل التأويل نوعاً من الاستدراك على عملهم الأول.

ومن البدهي القول: إن القراءات السبع ليست هي التي أوجدت التأويل النحوي، ولا هي العامل الوحيد الذي أدى إلى تعميق خطوطه وتوسيع دوائره، ولكنها من أكبر العوامل التي أسهمت في ذلك، لا سيما عند متأخري النحاة حيث وجدوها متفردة بالصحة بين القراءات القرآنية، أو تكاد. وهذا يفرض مراجعة القواعد النحوية بصورة من الصور لتستوعب ما كانت قد ضاقت عنه في سابق الأوان.

وسنعرض هنا ــ بحول الله وطوله ــ إلى بعض مظاهر التأويل النحوي التي ساهمت القراءات السبع في تشكيلها بغية الوقوف على أثر السبع في هذا المضمار:

(١)
الحمل على التوهم

وأكثر ما يأتي ذلك في العطف، ويسمى في القرآن العطف على المعنى تأدباً[١]؛ وذلك نحو قولنا: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ. فإنه لما كان دخول الباء على خبر (ليس) كثيراً توهم القائل أنه نطق بالباء، فقال: (بقائم)، فلما عطف عليه عطف بجر (قاعد). وذكر ابن هشام (توفي ٧٦١) أنه كلما كان دخول العامل المتوهم كثيراً ازداد العطف على التوهم[٢] حسناً. وذكر أبو حيان أن العطف على التوهم غير قياسي، فلا ينبغي التوسع فيه[٣].

---

(١) المغني ٦١٩، والهمع ٢/١٤٢.
(٢) المغني ٦١٩.
(٣) البحر ٣/٤٦٨.

وغالب الظن أن الحمل على التوهم عبارة عن أمثلة شذَّت عن النظام العام للغة وجد لها النحاة تعليلاً يعيدها بصورة من الصور إليه.

وإليك نماذج من تخريجات النحاة على العطف على التوهم:

(أ) في قوله تعالى: «قالوا أرجه وأخاه»[1] قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: (أرجئْهِ) بالهمز وكسر الهاء[2].

والقاعدة التي وضعها سيبويه (توفي ١٨٠) تقضي بعدم جواز هذه القراءة، فالهاء عنده إنما تكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة[3]. وقد تابعه على هذا الحكم أكثر المتقدمين، ومنهم ابن مجاهد (توفي ٣٢٤).

لكن أبا حيان (توفي ٧٤٥) ــ الذي نقلنا عنه أن العطف على التوهم من خصائص العطف، وهو غير مقيس[4] ــ وجَّه رواية ابن ذكوان بقوله: «ويُخرَّج أيضاً على توهم إبدال الهمز ياء»[5]. وإنما خرَّجها على توهم النطق بالياء، لأن الضمير إذا كان قبله ياء كُسِر كما هو معروف.

(ب) في قوله تعالى: «وقال فرعون يا هامان ابنِ لي صرحاً لعلي أبلغ الأسباب، أسباب السمٰوات فأطَّلعَ إلى إلٰه موسى»[6]. قرأ حفص عن عاصم وجماعة من غير السبعة بالنصب[7].

والمعروف عند البصريين أنهم لا يجوزون النصب بـ (أن) المضمرة في جواب الترجي، وخالفهم الكوفيون في ذلك[8]. وقد خُرِّجت قراءة عاصم على

---

(١) سورة الأعراف: الآية ١١١.
(٢) السبعة ٢٨٨.
(٣) الكتاب ٤/١٩٥.
(٤) انظر البحر ١/١٩.
(٥) السابق ٤/٣٦٠.
(٦) سورة غافر: الآيتان ٣٦، ٣٧.
(٧) البحر ٧/٤٦٥.
(٨) معاني الفراء ٣/٩، والتصريح على التوضيح ٢/٢٤٣.

وجوه شتى، منها تشبيه الترجي بالتمني كما عند الزمخشري (توفي ٥٣٨)[١]، ومنها أن النصب على جواب الأمر، أي: إن تبن لي أطلع. وهذا عند العكبري (توفي ٦١٦)[٢].

لكن أبا حيان (توفي ٧٤٥) قال بعد أن استعرض تخريجات النحويين: «وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفاً على التوهم، لأن خبر (لعل) جاء مقروناً بـ (أن) في النظم كثيراً، وفي النثر قليلاً. فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً كان منصوباً بـ (أن). والعطف على التوهم وإن كان لا ينقاس لكن إن وقع شيء، وأمكن تخريجه عليه خُرِّج»[٣].

والمعروف أن العطف على التوهم إنما يحسن حين يكون دخول ما يتوهم كثيراً، فيسبق إلى الوهم وجوده، لكن حين يكون قليلاً كما في دخول (أن) في خبر لعل، فكيف يسبق إلى الوهم ذلك القليل؟!

وأمر آخر، وهو أن أبا حيان ذكر أن العطف على التوهم كثير، ثم جعله غير مقيس، ولا أدري كيف يكون كثيراً، ولا يكون مقيساً، ومتى يكون مقيساً إذن؟!

والذي يعنينا هنا صيرورة أبي حيان إلى الحمل على التوهم مع أنه عنده غير مقيس حتى لا ترمى رواية في القراءة السبعية بالوهن، وهذا مظهر من مظاهر التأثر بالقراءة السبعية انعكس على التوسع فيما كان موضع تضييق وتحجر.

(جـ) في قوله ــ تبارك وجهه ــ : «إنه من يتق ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»[٤]. قرأ ابن كثير في رواية قنبل: «إنه من يتقي ويصبرْ» بياء في الوصل والوقف[٥]. وهذه الرواية مخالفة لظاهر قواعد اللغة حيث أثبت الياء، وجزم (يصبر). و (من) هنا إما أن تكون موصولة، فَتُرفع (يصبر) مع ثبوت الياء، وإما أن تكون شرطية فتحذف الياء، وتجزم (يصبر) كما هي قراءة الجماعة. وقد خُرِّجَت

---

(١) الكشاف ٣/٤٢٨.
(٢) الإملاء ٢/٢١٩.
(٣) البحر ٧/٤٦٦.
(٤) سورة يوسف: آية ٩٠.
(٥) السبعة ٣٥١.

رواية قنبل على وجوه عدة، منها أن من العرب من يُجري المعتل مُجرى الصحيح، فيقدر في الياء الحركة. ومنها أنه أسقط الياء لدخول الجازم، ثم بقّى القاف على كسرتها، وأشبعها؛ فحدثت الياء للإشباع[1].

ولكن جماعة من النحويين كأبي حيان (توفي ٧٤٥) وابن هشام (توفي ٧٦١) والعكبري (توفي ٦١٦)، أجازوا في هذه القراءة أن تكون من باب العطف على المعنى أو التوهم، وذلك بتوهم أن (من) موصولة، ولذلك رفع (يتقي)، وتوهم أن (من) شرطية، ولذلك جزم (يصبر)[2].

(د) في قوله تعالى: «وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين»[3]. قرأ الكسائي: (أن النفسَ بالنفسِ) بالنصب، ورفع ما بعد ذلك.

وقد وُجِّهت قراءة الكسائي بتوجيهات عدة من جملتها العطف على المعنى، قال أبو علي الفارسي (توفي ٣٧٧): «والوجه الثاني أنه حمل الكلام على المعنى، لأنه إذا قال: (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس)، فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل (العينُ بالعينِ) على هذا، كما أنه لما كان المعنى في قوله: «يطاف عليهم بكأس من معين»: يمنحون كأساً من معين، حمل (حوراً عيناً) على ذلك، كأنه: يمنحون كأساً، ويمنحون حوراً عيناً...»[4].

أما أبو حيان (توفي ٧٤٥) الذي نقلنا عنه تخريجين على التوهم فإنه لم يستسغ تخريج أبي علي؛ لأن العطف على التوهم لا ينقاس، إنما يقال منه ما سمع[5]. وهذا منه عجيب إذ كيف يُحلُّ لنفسه ما يحظره على غيره؟!.

والذي أراه بعد هذا وذاك ألّا يصار إلى العطف على التوهم إلا عند الضرورة الملجئة ــ وينبغي تنزيه القراءات عن الضرورات ــ بحيث تضيق دائرته إلى أقصى

---

(١) حجة أبي زرعة ٣٦٤، وحجة ابن خالويه ١٩٨.

(٢) انظر البحر ٥/٣٤٢، وأوضح المسالك ١/٨٩، والإملاء ٢/٥٨.

(٣) سورة المائدة: آية ٤٥.

(٤) الحجة ٣/٢٢٤.

(٥) البحر ٣/٤٩٤.

حد ممكن، لأنه ليس شائعاً في كلام العرب شيوعاً يجعله يشكِّل ظاهرة لغوية. وكان الأولى من الحمل عليه جعل التقعيد العام مرناً بحيث تترك فيه فسحة لمثل ما يسمونه (العطف على المعنى)، ويعد ذلك من القليل الذي لم يندرج تحت القواعد العامة، ويحكم له بالقبول ما دام قد جاء به فصيح.

(٢)

الحمل على الموضع

هو نوع من أنواع التجوز في أساليب العربية، لأنه يُلجأ إليه عادة عند تعذر الوجه اللفظي الظاهر. وما قلناه في (الحمل على التوهم) من أن تلك الحالات تمثل ظاهرة الشذوذ عن النظام اللغوي العام، نقوله هنا مع فارق جوهري، هو أن حالات الحمل على الموضع أكثر في العربية من حالات الحمل على التوهم؛ فما من مسألة قُدِّر فيها الحمل على التوهم إلا ولها وجه آخر يمكن أن تخرج عليه. أما الحمل على الموضع فقد يكون المخرجَ الوحيد في بعض المسائل. مما يجعل وجوده أوكد في أساليب العربية.

وقد وضع له النحويون شروطاً، هي موضع اختلاف، وأخذ وردّ، والخروج عليها كثير[1].

وإليك بعض النماذج التي خرج فيها بعض النحويين بعض القراءات على الحمل على الموضع:

(أ) في قوله ــ عز اسمه ــ : «فجزاءٌ مثلُ ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدلٍ منكم هدياً بالغَ الكعبة»[2]. قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: «فجزاءُ مثل» برفع جزاء وإضافته إلى مثل[3].

وقد ذكر السمين الحلبي (توفي ٧٥٦) في (هدياً) ستة أوجه، أظهرها أنه

---

(١) انظر في تلك الشروط الهمع ٢/١٤١.

(٢) سورة المائدة: آية ٩٥.

(٣) السبعة ٢٤٧.

حـال من الضمير في (بـه). وأجاز فيـه كذلـك أنه منصـوب على محـل (مثـل) لأن محـله النصب بعمل المصدر فيه تقديراً»[1]، فالأصل في رأي السمين: فعليه جزاءٌ مثلَ ما قتل، أي: أن يجزي مثلَ ما قتـل. كما يقـال: عجبت من ضربٍ زيـداً، ثم عجبت من ضربِ زيد. ولا يخفى ما في هذا الحمل من التكلف والتعسف.

(ب) في قوله ــ تبارك اسمه ــ : «إن الأمرَ كلَّه للَّه»[2]. قرأ الجمـاعة (كلَّه) بالنصب، وقرأ أبو عمرو وحده: (كلُّه) بالرفع[3]. وقـد ذكر أبـو حيان (تـوفي ٧٤٥) وتلميـذه السمين الحلبـي (توفي ٧٥٦) أن قـراءة أبـي عمـرو تتخـرج على وجهين، الأول: أن تكون (كلُّه) مبتدأ و (للَّه) خبراً، والجملة خبر (إنَّ). والوجه الثـاني: أن يكون (كلُّه) توكيداً لاسم (إنَّ) على المحل؛ لأنه كان مبتدأ قبل دخـول (إنَّ). وذكر أبو حيان أن هذا مذهب الفراء (توفي ٢٠٧) والجرمي (توفي ٢٥٥) والزجاج (تـوفي ٣١١)[4].

(جـ) في قـوله ــ جـل وعـلا ــ : «ومـا يعـزُبُ عن ربـك من مثقـالِ ذرةٍ في الأرض ولا فى السماء ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ»[5]. قرأ الجمهور بنصب (أصغرَ) و (أكبرَ). وقرأ حمزة وحده برفعهما.

وقد وجهها مكي على وجه واحد، وهو أن (أصغر) معطوفة على مـوضع (من مثقـال)؛ لأن (من) زائدة. وفعـل نحواً من ذلـك الحوفي (تـوفي ٤٣٠) وابن عطيـة (توفي ٥٤٢) والعكبري (توفي ٦١٦) وأبو حيان (توفي ٧٤٥)[6].

وأجاز أبو جعفر النحاس (توفي ٣٣٨) هذا الوجه ووجهاً آخر، وهـو أن تكون (أصغر) مبتدأً و: (إلا في كتاب) الخبر[7].

---

(١) الدر المصون ٤/٤٢٣.
(٢) سورة آل عمران: آية ١٥٤.
(٣) السبعة ٢١٧.
(٤) البحر ٣/٨٨، والدر المصون ٣/٤٤٩.
(٥) سورة يونس: آية ٦١.
(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٣٨٥، والإملاء ٢/٣٠، والبحر ٥/١٧٤.
(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٤، ٦٥.

ولا يخفى أن الحمل على الموضع هنا أوجه من إعرابها مبتدأ.

(د) في قوله ـ جلَّ وعلا ـ : «وإن تخفوها وتؤتـوها الفقـراء فهو خيـر لكم ويكفرُ عنكم من سيآتكم»[1]. قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم: (ويكفـرُ) بالـرفـع وقرأ نافع وحمزة والكسائي: (ونكفرْ) بالجزم[2].

وقـد خرَّج أبـو علي الفـارسي (تـوفي ٣٧٧) الجـزم على وجـه واحـد، وهـو العطف على موضع (فهو خير لكم)، لأنه في مـوضع جـزم. وذكر أبـو علي أن مثل حمله هذا على الموضع ما ذكره سيبويه (توفي ١٨٠) من أن بعض القـراء قرأ: «من يضللِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويذرْهُم»[3]. لأن قوله: (فلا هاديَ له) في موضع جزم مثل (فهو خير لكم)[4]. وتابعه على ذلك عدد من النحاة[4].

ووجَّه أبو حيان قراءة الرفع على أوجـه، منها: أن يكـون (نكفرُ) خبـراً لمبتدأ محذوف. ومنها أن يكون معطوفاً على محل ما بعد الفاء، إذ لو وقـع مضارع بعـدها لكان مرفوعاً، كقوله: «ومن عاد فينتقمُ الله منه»[5]. ويبـدو أن الجزم لا يتـوجه هنـا إلا على العـطف على المحل، ولا خـلاف حينئـذ في حسن التخـريـج عليـه حيث لا مندوحة عنه.

(هـ) في قـوله تعـالى: «لـولا أخـرتني إلى أجـل قـريب فـأصّـدَّقَ وأكنْ من الصالحين»[6]. قرأ جمهور السبعة: (وأكنْ). وقرأ أبو عمرو وحده: (وأكونَ).

وقـد وقع نـزاع بين النحويين في تخـريج قـراءة الجمهور، فخـرَّجها بعضهـم على العـطف على التوهم، وبعضهم على العـطف على الموضـع. وقـد صـور لنـا

(١) سورة البقرة: آية ٢٧١.
(٢) سورة الأعراف: آية ١٨٦. وهي قراءة حمزة والكسائي ورواية عن حفص.
(٣) حجة الفارسي ٢/٤٠٠، ٤٠١.
(٤) انظر مشكل إعراب القرآن ١/١١٤، والإملاء ١/١١٥، والبحر ٢/٣٢٥.
(٥) البحر ٢/٣٢٥.
(٦) سورة المنافقون: آية ١٠.

أبو حيان (توفي ٧٤٥) هذا الخلاف بقوله: «قال الزمخشري: (وأكن) بالجزم عطفاً على محل (فأصدق)، فكأنه قيل: إن أخرتني أصدق وأكن. وقال ابن عطية: عطفاً على الموضع؛ لأن التقدير: إن تؤخرني أصدَّقْ وأكن. هذا مذهب أبي علي الفارسي».

فأما ما حكاه سيبويه عن الخليل فهو غير هذا، وهو أنه جزم (أكن) على توهم الشرط الذي يُدَلُّ عليه بالتمني، ولا موضع هنا؛ لأن الشرط ليس بظاهر، وإنما يعطف على الموضع حيث يظهر الشرط، كقوله تعالى: «من يضللِ اللَّهُ فلا هاديَ له ويذرْهم».

قال أبو حيان والفرق بين العطف على الموضع والعطف على التوهم أن العامل في العطف على الموضع موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهم مفقود، وأثره موجود[1]. وخرَّجه على الموضع ابن خالويه (توفي ٣٧٠) ومكي (توفي ٤٣٧). وخرجه على التوهم ابن هشام[2].

وهكذا نرى أن الحمل على المعنى والعطف على الموضع قد يتداخلان في بعض المواضع، فيشتبهان. وكل منهما نما، وتوسَّعَ في ظل التأثر بالقراءات عامة والقراءات السبع خاصة.

(٣)
الحذف

يرى النحويون أن الأصل في الكلام الذكر، وهم لا يفصِّلون عادةً في أمر هذا الأصل، هل هو أصل نظري يفترض العقل والمنطق التقعيدي وجوده أو هو أصل تاريخي، بمعنى أنه مرَّ عليه حين من الدهر كان موجوداً ثم تصرفت به الألسن حذفاً وتغييراً؟

---

(١) البحر ٨/٢٧٥.
(٢) انظر حجة ابن خالويه ٣٤٦، والكشف ٢/٣٢٣، والمغني ٦٢١.

وإن كان المعتقد أن الواقع اللغوي يحتمل كلا التفسيرين.

وإذا علمنا أن اللغة لم تتكون على أفواه البشر دفعة واحدة، وإنما على سبيل التدرج والارتقاء عرفنا أن الحذف أصيل فيها، إذ إن المرء يندفع نحو الاقتصاد في الجهد العضلي أياً كان مجاله دون سابق نظر، وتدبير. ومن ثمَّ فإن اللاغين يتجوزون في الألفاظ حذفاً واختصاراً وتقديماً وتأخيراً كلما اطمأنوا إلى وضوح المعاني وبلوغها فهمَ المتكلم.

وإذا اتضح هذا جاز لنا أن نقرر أن الضوابط التي ذكرها بعض النحويين لتجويز الحذف في اللغة قائمة في أكثر الأمر على فهم السامع وإدراكه للمحذوف من الكلام، وعلى بعض الاعتبارات الفنية التي تقضي بها أصول الصناعة[1]. وما دام الأمر قائماً ـ في أكثر الأمر ـ على فهم المتكلم فإن الضوابط الموضوعة لجواز الحذف هي ضوابط مرنة قابلة للأخذ والرد. ولكن سنركِّز هنا على ذكر أمثلة للحذف في توجيه القراءة السبعية كان كثير منها موضع جدل بين الأقدمين لندلل على مدى الاتساع الذي تركته القراءة السبعية في هذا الجانب من العربية على أن يتقبل ما نسرده في إطار الاعتبار الذي ذكرناه.

(أ) في قوله ـ تبارك وجهه ـ : «واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ»[2]. قرأ جمهور السبعة (والأرحامَ) بالنصب. وقرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بالجر.

وقد قدمنا من قبل موقف المتقدمين من العطف على الضمير من غير إعادة الخافض، وأثبتنا عدم اختلاف النحويين القدماء من بصريين وكوفيين في المنع[3].

أما متأخرو النحويين فعندهم غير حجة يعتدون بها في مناصرة قراءة حمزة، ومن تلك الحجج أن (الأرحامِ) مجرورة بحرف جر محذوف. وعبارة أبي عبيدة

---

(١) انظر في شروط المحذوف: الخصائص ٢/ ٣٦٠، والمغني ٧٨٦.
(٢) سورة النساء: آية ١.
(٣) انظر ص ٥٣.

(توفي ٢١٠) توحي بذلك حين قال: «اتقوا الله والأرحامَ» نصبٌ. ومن جرها فإنما يجرها بالباء»[١]. ورغم هذه الإشارة فإن أبا عبيدة لم يكن نحوياً، ومن هنا فإن جماهير النحويين أبدت رغبة عن جواز هذا الحذف إلا في مواضع محدودة ليس هذا منها[٢].

ولكن ابن خالويه (توفي ٣٧٠) وابن يعيش (توفي ٦٤٦) والسيوطي (توفي ٩١١) كانوا ممن خرَّج القراءة على حذف الحرف[٣]. ولا يخفى ما في هذا من التكلف.

(ب) في قوله ـ عز اسمه ـ : «وجعلَ منهم القردةَ والخنازيرَ وعَبَد الطاغوت»[٤]. قرأ الجمهور: «وعَبَدَ الطاغوت» بفتح الباء. وقرأ حمزة وحده: (وعَبُدَ) بضم الباء[٥].

وقد خرّج مكي (توفي ٤٣٧) وأبو حيان (توفي ٧٤٥)، والسمين الحلبي (توفي ٧٥٦) قراءة الجمهور على أن (عَبَدَ) صلة لموصول محذوف تقديره: (مَنْ عَبَدَ الطاغوت)[٦] وحذفُ اسم الموصول، وإبقاء صلته لا يجيزه جمهور البصريين[٧].

ومع ذلك فقد خرج هؤلاء الأئمة عليه قراءة الجمهور مع اعتراف مكي ببعد هذا التخريج حين قال: هو قبيح جائز على بعده.

والأحسن من هذا التخريج المختلف فيه أن يكون (عَبَدَ) معطوفاً على صلة الموصول قبله وهي (لعن) في قوله تعالى: «قل هل أنبئكم بشرٍ من ذلك مثوبةً عند

---

(١) مجاز القرآن ١/١١٣.
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤، وشرح الكافية ١/٣١٩.
(٣) انظر حجة ابن خالويه ١١٨، وشرح المفصل ٣/٧٨، والأشباه والنظائر ٤/٢٠٥.
(٤) سورة المائدة: آية ٦٠.
(٥) السبعة ٢٤٦.
(٦) انظر الكشف ١/٤١٥، والبحر ٣/٥١٩، والدر المصون ٤/٣٣٧.
(٧) انظر المغني ٨١٥، والدر المصون ٤/٣٣٧.

اللَّهِ من لعنه اللَّهُ وغضب عليه وجَعَلَ منهم الخنازير وعَبَد الطاغوت».

والذي يهمنا من موقف من خرَّج على حذف الموصول هو التوسع في التأويل حيث خطوا به خطوة نحو الأمام.

(جـ) في قوله تعالى: «وكذلك نُنْجي المؤمنين»[1]. قرأ عاصم في رواية أبي بكر: (نُجِّيَ). وذكر أبو عمرو الداني أن مع أبي بكر في هذه القراءة ابن عامر[2]. وقد انتقد عدد من النحويين هذه القراءة، ولم يجدوا لها وجهاً قوياً يخرجونها عليه[3].

لكن فريقاً منهم وجد لها تخريجات عدَّة، ومن جملة تلك التخريجات ما ذكره ابن جني (توفي ٣٩٢) بقوله: «وأما من قرأ (وكذلك نجِّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح[4]؛ لأنه عندنا على حذف إحدى نوني (ننجي)، كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله تعالى: «تذكَّرون»، أي: تتذكرون[5].

ويضعف أبو البقاء (توفي ٦١٦) تخريج أبي الفتح من وجهين لا يهمنا كثيراً عرضهما[6]، لكن ابن هشام (توفي ٧٦١) فتح باب الاتساع في التأويل على مصراعيه حين قال: «وقد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه، كقراءة ابن عامر وعاصم: «وكذلك نجي المؤمنين». ثم يأخذ ابن هشام في سرد جميع الوجوه التي خرجت عليها هذه القراءة[7].

وفي تصوري أن كلام ابن هشام هنا يكشف عن إحدى أزمات الفكر النحوي حيث يظهر للعيان الخلل في وضع القواعد الصارمة؛ لأن القراءة إذا ثبتت صحتها،

---

(١) سورة الأنبياء: آية ٨٨.
(٢) انظر السبعة ٤٣٠، والتيسير ١٥٥.
(٣) معاني الزجاج ٤٠٣/٣، والكشف ١١٣/٢، والكشاف ١٩/٣، والبيان ١٦٤/٢.
(٤) هذا رأي الفراء في المعاني ٢١٠/٢.
(٥) الخصائص ٣٩٨/١.
(٦) الإملاء ١٣٦/٢.
(٧) المغني ٧٢١، ٧٢٢.

ولم نجد لها وجهاً في العربية ذات الطول والعرض دلَّ ذلك على أن القاعدة النحوية التي تتعلق بالوجوه التي خرجت عليها القراءة وزُعم أنها مرجوحة غير ناضجة، ولا محكمة البناء . وكان الأولى من الزعم بجواز التخريج على الوجوه المستضعَفة هو إعادة النظر في تلك القواعد التي زعم ضعفها، وجَعْلها أكثر مرونة بحيث يترك فيها فسحة للنصوص التي نعتقد ثبوتها، فذلك خير وأحسن تأويلاً .

(د) في قوله ـ تبارك وجهه ـ «إنه من يتق ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين»[1]. قرأ ابن كثير: (يتقي) بياء و (يصبر) مجزوماً[2].

وقد خرجت رواية قنبل عن ابن كثير على وجوه عدة، كان منها القول بأن الفعل (يتقي) مجزوم بحذف حركة مقدرة عليه، على لغة من يجري الفعل اللازم المعتل مجرى الصحيح، فيقول: (زيد لم يرمي)، فيحذف الحركة للجزم، وتبقى الياء ساكنة. وقد خرج على هذا الوجه جماعة من النحويين[3].

ولكن جمهرة أخرى من النحويين ترى أن ما ثبت من حذف الحركة على الفعل المعتل هو من باب ضرورة الشاعر، قال سيبويه (توفي ١٨٠) «وكما أنشدنا من نثق بعربيته:

ألم يأتيك والأنباء تَنْمي بما لاقت لَبونُ بني زيادِ

فجعله حين اضطر مجزوماً من الأصل»[4].

فجعله من ضرورة الشاعر، ومضى خلف سيبويه على هذا جماعةً من أهل العربية[5].

---

(١) سورة يوسف: آية ٩٠. (٢) التيسير ١٣١.

(٣) انظر مثلاً حجة أبي زرعة ٣٦٤، والمنصف للمازني ٢/٨١، وشرح المفصل ١٠/١٠٦، والإملاء ٢/٥٨، والبحر ٥/٣٤٢، والهمع ١/٥٢.

(٤) الكتاب ٣/٣١٦.

(٥) حجة ابن خالويه ١٩٨، والمقرَّب ١/٥٠، والخزانة ٣/٣٤، والهمع ١/٥٢.

(هـ) في قوله ــ عز وجل ــ : «شهـد اللَّهُ أنه لا إلـه إلا هو والمـلائكة وأولـو العلم قائماً بالقسط لا إلَـه إلا هو العزيـز الحكيم، إن الدين عنـد الله الإسلام»[1]. قرأ الجماعة: «إن الدين. . .». وقرأ الكسائي وحده: «أن الدينَ. . .»[2].

وقد خرِّجت قراءة الكسائي على وجوه عدة[3]، منها أن يكون (أنَّ الدين. . .) معطوفاً على (أنه لا إله إلا هو)، وحذف منـه حرف العـطف. وممن خرجـه على هذا التخريج ابن جرير الطبري (توفي ٣١٠)[4].

وحذف حرف العـطف في الأصل من بـاب الضرورات كمـا يقول ابن هشـام (توفي ٧٦١)[5]. وذكره أبو حيان (توفي ٧٤٥) ضعفاً آخر في هذا التخريج، وهو أنه «متنـافر التـركيب مع إضمـار حرف العـطف، فيفضـل بين المتعـاطفين المـرفـوعين بالمنصوب، وبين المتعاطفين المنصوبين بالمرفوع، وبجملتي الاعتراض.

وصـار في التركيب نـظير قـولـك: أكـل زيـد خبـزاً وعمـرو سمكـاً. وأصـل التركيب: أكل زيد وعمرو خبزاً وسمكاً»[6].

وهكذا نرى توسعاً في التأويل النحوي بتقدير حذوف تحظر القواعـد المرعيـة تقـديرهـا، أو هي موضـع جدل وخـلاف، وذلـك انـدفـاعـاً نحـو نـوع من التكييف والملاءمة بين القاعدة النحوية والقراءة السبعية. ولـولا القراءة السبعيـة التي فرضت نفسها في الساحة اللغوية لما كانت هناك حاجة لمثل ما كان.

---

(١) سورة آل عمران: آيتا ١٨، ١٩.
(٢) السبعة ٢٠٢.
(٣) انظر حجة الفارسي ٣/٢٣، والكشف ١/٣٣٨، والإملاء ١/١٢٨.
(٤) تفسير الطبري ٦/٢٦٨.
(٥) المغني ٨٣١.
(٦) البحر ٢/٤٠٨، والدر المصون ٣/٨٥.

(٤)

التخريج على الأصول المهجورة

يتصور النحويون في كثير من الأحيان أحوالاً لكلام العرب يحسبون أنها أحواله الأولى، ومن ثم فإنهم في كثير من أحكامهم يعتبرون استعمالات العرب نفسها بها. وهم في ذلك يكونون تارةً على صواب؛ لأن تقلب الأمم في مراقي الحضارة يقتضيه في المعاني والألفاظ، وتارة يبعدون النجعة ويهيمون في أودية الخيال. وهذه الأصول منها ما يغادره اللاغون إلى غيرِ رجعة ــ كما يرى اللغويون ــ ، ومنها ما يعاودنه بين الفينة والفينة حين تلجئهم الحاجة. وقد ذكر ذلك ابن جني (توفي ٣٩٢) بقوله: «اعلم أن الأصول المنصرَف عنها إلى الفروع على ضربين: أحدهما ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع. والآخر ما لا تمكن مراجعته، لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله.

الأول منهما الصرف الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين، فمتى احتجت إلى صرفه جاز أن تراجعه، فتصرفه. وذلك كقوله:

فلتأتينَّك قصائدٌ وليدفعاً جيشاً إليك قوادمُ الأكوارِ»

وبعد أن يمثِّل أبو الفتح بعدد من الأصول الأخرى يقول مبيناً ما لا يراجع من الأصول: «الثاني منهما، وهو ما لا يُراجع من الأصول عند الضرورة، وذلك كالثلاثي المعتل العين، نحو قام وباع وخاف وهاب وطال. فهذا مما لا يراجع أصله أبداً، ألا ترىٰ أنه لم يأتِ عنهم في نثر ولا نظم منه مُصحَّحاً، نحو قَوَمَ، ولا بَيَعَ، ولا خَوِفَ، ولا هَيِبَ، ولا طَوِلَ»[1].

وأخذ ابن جني كذلك في تعداد بعض أحوال كلام العرب التي لم يعودوا إليها بعد تركها.

وإذا كان النحاة قد ضلوا الطريق السوي في تحديد بعض الأصول فإنهم أصابوا الرميَّة حين جعلوا معيار ما يراجع من تلك الأصول هو الاستعمال، كما ذكره

---

(١) الخصائص ٢/٣٤٧، ٣٤٨.

ابن جني. لأن الاستعمال إذا أمكن الوقوف عليه يغني عن الكلام في الأصول المهجورة والمراجَعَة. ولكن الغموض الذي لفَّ مصطلحات النحويين حين تحدثوا عن المطَّرد والكثير والشاذِّ والقليل والنادر وما شاكل ذلك جعل التحاكم إلى الاستعمال تحاكماً إلى معيار (فضفاض)، الداخل فيه قريب من الخارج عنه.

وسنكتفي هنا بثلاثة أمثلة لأصول خرجت عليها بعض القراءات السبعية التي كانت موضع نقد من بعض النحويين:

(أ) في قوله ــ عز اسمه ــ: «ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيَّ». قرأ الجمهور: (بمصرخيَّ). وقرأ حمزة وحده: «بمصرخيِّ». وروى إسحاق الأزرق عن حمزة أنه قرأ مثل قراءة الجمهور.

والمعروف عند النحويين أن جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم أدغمت ياء الجمع في ياء الإضافة، وحركت الياء بالفتح[1]. وعلى ذلك قراءة الجمهور.

وقد خرجت قراءة حمزة على وجوه عدَّة، من جملتها أن تحريك حمزة لليـاء جارٍ على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين حيث إن العرب تتخلص من لقائهما في الأكثر بالكسر، فكانت قراءة حمزة جارية عن هذا الأصل. قال أبو البركات بن الأنباري: «وأما الكسر فقد قال النحويون إنه رديء في القياس. وليس كذلك؛ لأن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر. وإنما لم يُكسر لاستثقال الكسرة على الياء، فعدلوا إلى الفتح إلا أنه عدل ههنا إلى الأصل، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسرة همزة: «إني كفرت بما أشركتمون»، لأنه أراد الوصل دون الوقف، فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدلَّ على هذا من فتحها.

وإنما عاب من عاب هذه القراءة؛ لأنه توهم كسرة الياء بالباء»[2].

والغريب من ابن الأنباري دعواه من أن من عاب هذه القراءة إنما عابها لأنه

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية ٤١٤.
(٢) البيان ١/٥٧.

ظنَّ أن اليـاء مجرورة بحـرف الجر، لأن من تكلَّم في هـذه القراءة هم النحـويون، وما ذكره لا يعزُب عن أصغر شداة العربية!.

وعلل بالحمل على الأصل عدد آخر من النحويين[1]. ولكن بعض النحـويين أوضح أن هذا الأصـل الذي احتـج به بعضهم مهجـور في الاستعمال، قـال مكي: «فالقراءة بكسر الياء فيها بعدٌ من جهة الاستعمال، وهي حسنة على الأصول، لكـن الأصل إذا اطُّرح كان استعماله مكروهاً بعيداً»[2]. وقـال الزمخشـري معلقاً على من احتج للكسر بـأنه الأصـل: «قلت: هذا قيـاس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات»[3].

قلت: ولعـل خير مـا تخرج عليـه هذه القـراءة أن الكسـر في هـذا لغـة لبني اليربوع كما ذكر ذلك كثير من النحـويين كأبـي عمـرو والفراء وقـطرب[4]، وإن كان الأخفش الأوسط ذكر أنه لم يسمع بذلك عن أحد من العرب[5]. وإذا كان الأخفش لم يسمع فقد سمع غيره. ومن سمع حجة على من لم يسمع.

وإذا ثبتت هذه اللغة عن العرب استغنينا بها عن كل قياس وكل تعليل.

(ب) في قوله ـ جـلَّ وعلا ـ : «ولبثـوا في كهفهم ثلاثمـائةٍ سنينَ»[6]. قـرأ حمزة والكسائي: بإضافة (مئة) إلى (سنين)[7].

والمعروف في قواعد العربية أن تمييز (مائة) يكون مفرداً مجروراً، ومن ثمَّ فقد وجِّه النقد لهذه القراءة من قبـل بعض النحويين. وفريق آخر من النحـويين أجازهـا،

---

(١) حجة أبـي زرعة ٣٧٨، والإملاء ٢/٦٨، وحجة ابن خالويه ٢٠٣.
(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٤٤٩.
(٣) الكشاف ٢/٣٧٤.
(٤) معـاني الفراء ٢/٧٥، والكشف ٢/٢٦، والبيـان ١/٥٧، والأشموني ٢/٢٨٢، والخـزانـة ٢/٣٥٧.
(٥) معاني الأخفش ٢/٣٧٥.
(٦) سورة الكهف: آية ٢٥.
(٧) السبعة ٣٨٩.

ولم يعنف القارىء بها. وكان من تخريجهم لها أن الأصل أن يكون تمييز (مائة) جمعاً لا مفرداً، وأن المفرد حين استعمل كان نائباً عن الأصل. وقد شرح حجتهم هذه أبو زرعة بقوله: «قال قوم: ليست هذه القراءة مختارة؛ لأن العرب إذا أضافت هذا الجنس أفردت، فيقولون: عندي ثلاثمائةِ دينار، ولا يقولون: ثلاثمائة دنانير. بل هذه القراءة مختارة، وحجتهما أنهما أتيا بالجمع بعد قوله: «ثلاثمائة دينار» على الأصل، لأن المعنى في ذلك هو الجمع، وذلك أنك إذا قلت: عندي مئة درهم، فالمعنى مئة من الدراهم، والجمع هو المراد من الكلام، والواحد إنما اكتفي به من الجمع إذا قيل: ثلاثمائةِ سنةٍ، وثلاثمائةِ رجلٍ، لأن الواحد ههنا يؤدى على معنى الجمع بذكر العدد قبله، فعاملوا الأصل الذي هو مراد المتكلم، ولم يكتفيا بالواحد من الجمع»[1]. ويشارك أبا زرعة عدد من النحويين في هذا القول كابن خالويه وأبي البركات[2]. ولكن بعض النحويين كمكي والعكبري رأى أن الأصل هو الجمع، ولكن هذا الأصل رُفِض استعماله، فهو حسن في القياس قليل في الاستعمال[3]. ورأى ابن مالك أن إضافة مئة إلى الجمع يُحفظ، ولا يقاس عليه لقلته[4]. وهذا هو الموقف المعتدل الذي تمخض عن موقف البصريين المتشددين كالمبرد[5]، وموقف المتساهلين كابن خالويه وأبي زرعة.

ويؤيد ابن مالك وابن هشام[6] فيما انتهيا إليه من الحكم بالقلة ما روي عن الكسائي والفراء أنهما نقلا عن العرب استعمالها لتمييز (مئة) على هذا النحو[7].

(جـ) في قوله ـ عز اسمه ـ : «إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً

---

(١) حجة أبي زرعة ٤١٤.

(٢) حجة ابن خالويه ٢٢٣، والبيان ١/١٠٦.

(٣) الكشف ٢/٥٨، ومشكل إعراب القرآن ٢/٤٠، والإملاء ٢/١٠١.

(٤) شرح العمدة ٥٢٤.

(٥) المقتضب ٢/١٧١، حيث جعل ذلك من ضرورة الشعر.

(٦) أوضح المسالك ٤/١٠٣.

(٧) معاني الفراء ٢/١٣٨، وحجة أبي زرعة ٤١٤.

وسعيـراً»[1]. قرأ نـافع والكسـائي وعاصم في روايـة أبـي بكر: (سـلاسلاً) منـونة. وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينون إذا وصل، ويقف بالألف[2].

والمستفاد من كلام سيبويه أن صرف ما لا ينصرف خاص بالشعر حيث قـال: «اعلـم أنـه يجوز في الشْعـر ما لا يجـوز في الكـلام من صـرف مـا لا ينصـرف من الأسماء، لأنها أسماء كما أنها أسماء. وحذف ما لا يحـذف يشبهونـه بما قـد حذف واستعمل محذوفاً»[3].

وهذا ما يستفاد من كلام ابن جني الذي نقلناه قبل قليل[4].

ولما كان صرف ما لا ينصـرف من أحسن الضرورات وأيسـر المخالفـات عند المتشـددين، كان الخـطب يسيراً عنـد الفريق الآخـر الذي يميـل إلى المـرونـة في التقعيـد اللغـوي، فقـد احتجـوا لـقـراءة من نـوّن أن من العـرب من يصـرف كـل ما لا ينصرف إلّا (أفعلَ منك) كما حكى ذلك الكسائي[5]. وذهب فريق آخر، منهم مكي بن أبـي طـالب وأبو البقـاء العكبري إلى أن الصـرف والتنوين هـو الأصـل في جميع الأسماء، وإنما امتنع منها أشياء من الصرف لعلل دخلت عليها، فمنعتهـا من الصرف[6].

وقد نقلنا من كـلام ابن جني أن صرف مـا لا ينصرف من الأصـول المهجورة التي لا تعاودها العرب إلّا عند الضـرورة، ولكن يبدو من نقـل الكسائي والأخفـش أن هناك من العرب من يصرف كثيراً مما يمنعه غيرهم؛ ولذا فإن حمل القـراءة على هذه اللغة أولى، مع التوجه إلى أن ما كان جارياً على اللغة الفاشية أولى بالقبول.

وهكـذا نرى أن القـراءات السبع حملت على نـوع من التـوسـع في التـأويـل اللغـوي بفتح منـافذ جـديدة في جـدار الصرح النحـوي الضخم بغية المـواءمة بين النصوص والشواهد المختلفة.

---

(١) سورة الإنسان: آية ٤.
(٢) السبعة ٦٦٣.
(٣) الكتاب ١/٢٦.
(٤) انظر ص ١١٧.
(٥) إعراب النحاس ٣/٥٧٣.
(٦) الكشف ٢/٣٥٢، والإملاء ٢/٢٧٥.

(٥)

كثرة الأقوال المخرَّج عليها واتساع أمدائها

يلاحظ المتتبع لكلام موجهي القراءات من النحاة وغيرهم ضيق العطن عند كثير من قدمائهم، كما يلاحظ قلة الأبعاد اللغوية وقصرها، مما يجعل كثيراً منهم يرفض القراءة، ويضيق بها ذرعاً، لأنها تخالف ظاهر السياق أو حصيلة اللغوي المعرفية. ثم إن إشارات عباقرة اللغة تحتاج إلى زمن حتى تتحول إلى مفاهيم وملاحظات معتبرة، وحتى تنتظم في عقد التصور اللغوي العام. فالزمن بما يأتي من خبرات وتجارب معرفية من أقوى العوامل في تعدد خيارات الحل للمعضلة الواحدة، وإضافة أبعاد جديدة لم تكن في متناول السابقين.

وانفراد القراءات السبع بالصحة والقبول عند الناس في القرن السادس وما بعده[1] أوقد جذوة الفكر في شرحها والعناية بها وبيان وجهة من قرأ بها والحجج التي اعتمد عليها، وصارت القراءات السبع إحدى أهم الخمائر في علميات إعادة صياغة التفكير اللغوي. وإليك من النماذج والأمثلة ما هو كفيل ببيان ما ألمعنا إليه.

(أ) في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿وما كان لنبي أن يَغُلَّ ومن يغلل يأت بما غلَّ يوم القيامة﴾[2] قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم: «أن يَغُلَّ» بالبناء للمعلوم. وقرأ باقي القراء: «يُغَلَّ» بالبناء للمجهول[3].

ويذكرون أن ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ كان ينكر قراءة من قرأ: (يُغَلَّ)، ويقول: كيف لا يكون له أن يُغَلَّ، وقد كان له أن يقتل، قال الله تعالى: ﴿ويقتلون الأنبياء بغير حق﴾[4]. فقد فهم ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ من هذه

---

(١) اكتسبت في هذه المدة وما بعدها قراءات خلف وأبي جعفر ويعقوب شهرة عند الناس، وصار مصطلح القراءات العشر فاشياً في مقام القبول، ولكن ظلت السبع أبعد صيتاً وأعلى مقاماً.

(٢) سورة آل عمران: آية ١٦١.

(٣) السبعة ٢١٨.

(٤) تاريخ بغداد ١/٣٧٢، وأسباب النزول للواحدي ١٢٢.

القراءة وجهاً واحداً، وهو أن تربط يداه إلى عنقه(١). واستدل على صحة ما يراه بأن المنافقين اتهموا النبيَّ ـ ﷺ ـ في شيء من الغنيمة، فأنزل الله: ﴿وما كان لنبي أن يُغَلَّ. . .﴾.

ويذكر ابن منظور أن سعيد بن جبير وأبا عمرو بن العلاء كانوا ينكرون هذه القراءة(٢).

ولكن هذا الفهم للقراءة فهم أولي مباشر يسمح النظام الدلالي والتركيبي للعربية بغيره، ومن ثم فإن النحويين خرَّجوا هذه القراءة على أن فيها احتمالين:

أحدهما: أن تكون من (غلَّ) ثلاثياً، والمعنى: ما صح لنبي أن يخونه غيره ويَغُلَّه، فهو نفي في معنى النهي، أي: لا يَغُلَّه أحد.

والثاني، أن يكون من (أغلَّ) رباعياً، وفيها وجهان، أحدهما: أن يكون من (أغله)، أي: نسبه إلى الغلول، كقولهم: أكذبتُه، أي نسبتُه إلى الكذب، وهذا في المعنى كالذي قبله، أي نفي في معنى النهي، أي: لا ينسبه أحد إلى الغُلول.

والثاني: أن يكون من (أغلَّه)، أي: وجده غالاً، كقولهم: أحمدتُ الرجل، وأبخلتُه، وأجبنتُه، أي: وجدته محموداً، وبخيلاً، وجباناً(٣).

فأنت ترى كيف وجد النحاة ثلاثة معان جديدة أضافوها إلى المعنى الذي فهمه ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ.

(ب) في قوله ـ جلَّ وعلا ـ: ﴿فلا تتبعوا الهوى أن تعدلوا وإن تَلْووا أو تعرضوا فإنَّ الله كان بما تعملون خبيرا﴾(٤)، قرأ الجمهور: (تلووا) بواوين. وقرأ ابن عامر وحمزة: «تَلُوا» بواو واحدة ولام مضمومة.

---

(١) روي عن ابن عباس أنه قال: قد كان النبي يقتل، فكيف لا يُخوَّن. وبهذه الرواية يكون ابن عباس قد التقى مع النحويين في بعض تأويلاتهم.

(٢) اللسان ١١/٥٠٠ (غلل).

(٣) انظر في هذا حجة الفارسي ٣/٩٧، وحجة أبي زرعة ١٨٠، والكشف ١/٣٦٣، والإملاء ١/١٥٦، والبحر ٣/١٠١، والدر المصون ٣/٤٦٥.

(٤) سورة النساء: آية ١٣٥.

وقد اعترض الأخفش وأبو عبيد وابن قتيبة على قراءة حمزة وابن عامر بحجة أن قراءتهما تعني (الولاية)، ولا معنى للولاية هنا[1]. وإن كان الأخفش وجد مخرجاً بتقدير أن الأصل: «وإن تلوا عليهم»، فطرح عليهم.

لكن جماهير النحويين لم يجدوا في فهم ابن قتيبة لهذه القراءة خياراً وحيداً، ومن ثمَّ فإنهم خرَّجوها على أن الأصل: «تلؤوا»، فيهمزون الواو لانضمامها، ثم يتركون الهمز، فتنتقل ضمة الهمزة إلى اللام، ثم حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين.

ووجه ثانٍ، وهو أن (تلوا) مأخوذة من: لوى يلوي أيضاً إلّا أن الضمة استثقلت على الواو الأولى، فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحذف الأول منهما. والوجه الثالث أن هذه القراءة مأخوذة من (الولاية)، بمعنى: وإن وليتم إقامة الشهادة، أو أعرضتم عن إقامتها فإن الله كان بما تعملون خبيرا[2]. أما على الوجهين الأولين، فإن معنى القراءتين واحد. ولم يقتصر الأمر على دفع ما اعترض به المتقدمون بل تجاوز الأمر ذلك إلى تقرير مزية لهذه القراءة ليست موجودة في القراءة الأخرى التي هي قراءة الجماعة، وهذه المزية ذكرها أبو علي الفارسي وتابعه عليها مكي، وهي أن هذه القراءة أفادت ولاية الشيء والإعراض عنه فكأنه قال: «وإن تُقْبِلوا» أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا. ولو قرئت: «وإن تلووا»، أو تعرضوا لكان كالتكرير، لأن اللَيَّ مثل الإعراض بدليل قوله ـ تعالى ـ: ﴿لوَّوا رؤوسهم ورأيتهم يصدُّون﴾. وأما القراءة الأخرى فليس فيها ذلك[3].

ومن خلال متابعتي لنشأة توجيه القراءات، وقفت على قراءات كثيرة صحيحة واضحة المعنى كانت موضع اعتراض علماء غلب عندهم طابع اللغة على طابع

---

(١) معاني الأخفش ١/٢٤٧، وتأويل مشكل القرآن ٦٢.

(٢) انظر معاني الفراء ١/٢٩١، ومعاني الزجاج ٢/١٢٨، وحجة ابن خالويه ١٢٧، والدر المصون ٤/١١٨.

(٣) حجة الفارسي ٣/١٨٥، والكشف ١/٣٩٩.

النحو، كأبـي عبيد وأبـي حاتم وابن قتيبة. وكانوا ــ في أكثر الأمر ــ غير محقّين في نقدهم لها، فهم يحملون الكلام على وجه واحد، ويعرضـون عن احتمالات اللفظ ومـرشحات السيـاق والسباق العـديدة؛ ممـا جعلهم موضـع النكيـر والنقـد من قبـل المتأخرين.

(ج) إلى جانب الصورة التي عرضناها هناك صورة أخرى، هي أن كثيراً من النحـويين المتـأخــرين غضَّ الـطرف عن بعض الأحــاديث والآثـار التي وردت في أسباب النزول، والتي يمكن بمقتضاها أن يتم ترجيح قراءة على أخرى، فردّوا على من استفاد منها في ذلك، لأن الوضعية الذهنية صارت من المرونة والاتساع في حالة تجعل تجاوز مثل ذلك أمراً مألوفاً. ولنضرب مثالين على ذلك.

١ ــ في قوله ــ جلَّ وعلا ــ: ﴿واتَّخِـذوا من مقام إبـراهيم مصلى﴾[1]، قرأ نـافع وابن عـامر: «واتَّخَـذوا» على الإخبار. وقـرأ جمهور السبعـة (واتَّخِـذوا) على الطلب[2].

وقد رجَّح كثير من قدمـاء النحويين قـراءة الجماعـة؛ لأنه ورد في مـظاهرتهـا حديث صحيح أخرجه البخاري [3] وغيره عن عمر ــ رضي الله عنه ــ قـال: «وافقت ربـي في ثلاث، قلت: يا رسول الله، لو اتخذت من مقام إبراهيم مصلى، فنزلت: ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى...﴾. وممّن ذهب إلى ترجيـح قراءة الجمـاعة لهذا الحديث الأخفش والفراء والطبري والزجاج ومكي وأبو عبيد وأبو حاتم[4].

وهؤلاء الأعـلام لا يمنعون القـراءة الأخرى، وإنمـا يختارون قـراءة الجماعـة لمساندة الحديث لها.

---

(١) سورة البقرة: آية ١٢٥.
(٢) السبعة ١٦٩.
(٣) صحيح البخاري ٦/٤٦، وأسباب النزول للسيوطي ٥٢.
(٤) معاني الأخفش ١/١٤٧، ومعاني الفراء ١/٧٧، وتفسير الطبري ١/٤٢١، ومعاني الزجـاج ١/١٨٦، والكشف ٢٦٤.

ولكن عدداً من النحاة لم يشأ أن يرجّح إحدى هاتين القراءتين، وذلك لما ذكرتاه من اتساع معاييرهم، وامتداد آفاقهم. ومن هؤلاء ابن خالويه وأبو زرعة والعكبري وأبو حيان والسمين[1].

٢ ــ في قوله ــ تبارك وجهه ــ: ﴿ولا يجرمنَّكم شَنَآنُ قوم أن صدُّوكم عن المسجد الحرام﴾[2] قراءة الجماعة (أن صدوكم) بفتح الهمزة. وقرأ ابن كثير وتلميذه أبو عمرو: (إن صدوكم) بكسر الهمزة[3].

وقد رجَّح بعض النحويين قراءة الجماعة؛ لأن المعروف المتعالَم أنَّ صد المشركين للنبي ــ ﷺ ــ كان عام الحديبية سنة ست، والمائدة نزلت عام الفتح سنة ثمان. بل قد روي من غير وجه أن سورة (المائدة) وسورة (الفتح) من آخر سور القرآن نزولاً. وفي رواية عن عائشة ــ رضي الله عنها ــ أن آخر سورة نزلت من القرآن هي سورة المائدة[4].

والقراءة بكسر (إنَّ) تفيد أنه إن وقع صد في المستقبل، فلا يحملنكم ذلك الصدُّ على الاعتداء وعدم إقامة العدل. ومن ثمَّ فإن أبا جعفر النحاس ومكياً والشوكاني من المتأخرين اختاروا قراءة الفتح لانسجامها مع ما عرف من أسباب النزول[5]، لكن السواد الأعظم من النحويين لم يرجحوا واحدة على أخرى. وقد احتجّ الفارسي لقراءة الكسر بقوله: «فإن قلت: كيف صح الجزاء هنا والصدُّ ماضٍ؛ لأنه إنما كان من المشركين من صدهم المسلمين عن البيت في الحديبية، والجزاء إنما يكون بما لم يأت، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء؟

فالقول فيه أن الماضي قد يقع في الجزاء، وليس على أن المراد بالماضي

---

(١) انظر حجة ابن خالويه ٨٧، وحجة أبي زرعة ١١٣، والإملاء ١/٦٢، والبحر ١/٣٨٠، والدر المصون ٢/١٠٥.

(٢) سورة المائدة: آية ٢.

(٣) السبعة ٢٤٢.

(٤) رواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين. انظر مختصر تفسير ابن كثير ١/٤٧٤.

(٥) إعراب القرآن للنحاس ١/٤٨٠، والكشف ١/٤٠٥، وفتح القدير ٢/٧.

الجـزاء، ولكن المراد أن مـا كـان مثـل هـذا الفعـل؛ فيكـون اللفظ على مـا مضى والمعنى على مثله، كأنه يقول: إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا. . .»[1].

فهو يعترف أن الآيـة نزلت بعـد الحديبيـة، ولكنه يخـرِّج القراءة على الـوجه الذي ذكرنا.

وممـن لـم يلتفـت إلى أسباب النزول، فلم يقدم قراءة من هـاتين على أخرى الأخفش والفراء وأبو زرعة والزمخشري والعكبري وأبـو حيان والسمين[2]. ومـا ذاك إلاّ لاتساع التأويل النحوي الـذي تسمح بـه مدارج العـربية وتحـرِّض عليه المكـانة العليا للقراءات السبع.

(د) إذا نظرنا في كتب توجيه القراءات خاصة، وكتب التراث النحوي عامـة وجدنا كثرة التخريجـات للقراءة الـواحدة حيث تجتمـع لدى المتـأخرين كـل الردود التي يُدفَع بها اعتراض المعترضين من السابقين، كما يجتمع لديهم كل الوجوه التي يمكن أن تُخرَّج عليها القراءة الواحدة. ولا ريب في أن الوجوه والردود التي يذكرها المتأخرون متفاوتة، ففيها الوجيه، وفيها المتعسف، وفيها القوي، وفيهـا الضعيف، وفيها ما يُخَرَّج على لهجة شاذة أو شيء هو من ضرورة الشاعر.

ولكن صحة القراءة التي لا يرقى إليها الشـك، جعلت المتأخـرين ــ في أكثر الأمـر ــ يتقبّلون أكثر مـا يقال فيهـا من وجـوه التخـريـج والتـأويـل، وإن كـان فيهـا الضعيف، ولكن يقوي بعضها بعضاً. وقد أدى هـذا إلى ثراء الفكـر النحوي، كمـا أوجد نوعاً من اعتدال المـزاج وتوسيـع العطن لـدى الحرفيين والنمـطيين من علماء اللغة. ولنضرب هنا مثالين من أمثلة ثرَّة كثيرة لنجلو ما نزعمه.

أ ــ في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿مـا أنا بمصـرخكم وما أنتم بمصـرخيَّ﴾[3]،

---

(١) الحجة ٣/٢١٣.

(٢) انـظر في أقوالهم: معـاني الأخفش ١/٢٥١، ومعاني الفـراء ١/٣٠٠، وحجـة أبـي زرعـة ٢٢٠، والكشـاف ١/٩٢، والإملاء ١/٢٠٦، والبحـر ٣/٤٢٢، والدر المصـون ٤/١٩٢، ١٩٣.

(٣) سورة إبراهيم: آية ٢٢.

حرك حمزة ياء (مصرخيَّ) بالكسر، وحرك الجمهور بـالفتح. وقـد اعترض الأخفش على هـذه القراءة بحجـة أنها لم تسمـع من أحـد من العـرب ولا أهـل النحـو كمـا زعم[1].

وتسرّع أبو جعفر النحاس فحكى الإجمـاع على عدم جـواز هذه القـراءة[2]. ولكن هـذا النقـل من أبـي جعفـر غيـر صحيـح، فقـد ذكـــر أبـو زرعـــة عن حسين الجعفي، قـال: سألت أبـا عمـرو بن العـلاء عن قـولـه: «بمصـرخيِّ» فقـال: إنهـا بالخفض لحسنة[3]. وإن كان أبو العلاء المعري حمل ما روي عن أبـي عمـرو على الاستهزاء، وأنه أطلق الحسن ومراده ضده[4].

وإذا استعرضنا كتب العربية وجدنا أوجهاً عدة تخـرج عليها هـذه القراءة التي نقل النحاس والمعري كراهية العلماء لها. ومن هذه الوجوه:

١ ــ ذكـــر الفراء وغيره، أن كسر هذه الياء مما يلتقي فيه سـاكنان، فيحـرك بالكسر، وإن كان له أصل في الفتح كما يقولـون: ما رأيتـه مذُ اليـوم، ومذِ اليـوم. والرفع في الذال هو الوجه، لأنه أصل حركة مذ، والخفض جائز[5].

٢ ــ ذكـــر قطرب أن خفض ياء الإضافة هنا لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء، وأنشد هو وغيره:

مـاضٍ إذا هـمَّ بـالـمـضـيِّ قـال لـهـا هـل لـك يـا تـافـيُّ[6]

٣ ــ ذكـــر أبو البركات بن الأنباري أن القـارىء عدل هنـا في التخلص من التقـاء الساكنين عن الفتـح إلى الكسر ليكـون مطابقـاً لكسرة همـزة (إني) في بقيـة

---

(١) معاني الأخفش ٢/٣٧٥.
(٢) إعراب القرآن ٢/١٨٢.
(٣) حجة أبـي زرعة ٣٧٨.
(٤) رسالة الغفران ٢٧٩، ٢٨٠.
(٥) معاني الفراء ٢/٧٥، وحجة أبـي زرعة ٣٧٨.
(٦) المحتسب ٢/٤٩، والكشف ٢/٢٦، وشرح الكافية ١/٢٩٥.

الآية: ﴿إني كفرت بما أشركتمونِ من قبل﴾[1].

٤ ـ ذكر أبو البقاء أن بعض العرب يقول: رميتيه، فيتبع الكسرة الياء إشباعاً، إلّا أنه في الآية حذف الياء الأخيرة اكتفاءً بالكسرة قبلها[2].

هذا الشحذ للذهن حتى يجود بأقصى مكنوناته كان بفضل هذه القراءة، وكانت ثمرة ذلك في النهاية ثراءً للعربية ومدا في آفاقها.

ب ـ في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿وقالت اليهود عزيرٌ ابن الله﴾[3]، قرأ جمهور السبعة: «عزيرُ» غير منون. وقرأ عاصم والكسائي وأبو عمرو في رواية: «عزيرٌ» منوناً[4].

نقف في البداية على قول للأخفش الأوسط حول قراءة حذف التنوين يرى فيه أن حذف التنوين رديء، لأن سياق الكلام هنا على أن (ابن) خبر لا نعت، وإذا لم يكن نعتاً فلا معنى لسقوط التنوين. ولكن الأخفش يرى أن حذف التنوين كثرت القراءة به؛ ولهذا فهو يقرأ به. ثم التمس له وجهاً، وهو أن يكون على تأول: وقالت اليهود: نبينا عزيرٌ بن الله، فصارت (ابن) على هذا نعتاً[5]. ونجد نحواً من هذا عند الفراء كذلك[6].

فالبداية على ما ترى ساذجة، ولكن الفكر النحوي النامي لم يقف عند هذا الحد، فصار تخريج قراءة الجماعة على وجوه عديدة، أهمها:

١ ـ أن (عزيرُ) رفع بالابتداء، و(ابن) خبره. وقد حذف التنوين منه لالتقاء الساكنين[7].

---

(١) البيان ١/٥٧.
(٢) الإملاء ٢/٦٨. ونحو منه في شرح الكافية ١/٢٩٥.
(٣) سورة التوبة: آية ٣٠.
(٤) السبعة ٣١٣.
(٥) معاني الأخفش ٢/٣٢٩.
(٦) معاني الفراء ١/٤٣١.
(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٢، ١٣.

٢ ــ ذكر أبو حاتم السجستاني أن (عزيرُ) مبتدأ، و (ابن) خبره. وحذف التنوين منه، لأنه اسم أعجمي، فمنع من الصرف للعلمية والعجمة[١].

٣ ــ أن التنوين إنما حذف مع أن (ابن) خبر له، لا نعت لكثرة الاستعمال[٢].

٤ ــ أن حذف التنوين من (عزير) له نظائر كثيرة في كلام العرب تكاد تجعله قياساً. وهذا ذكره ابن جني، وجاء له بأمثلة كثيرة جداً[٣].

٥ ــ أن (عزير) خبر لمبتدأ محذوف و (ابن) نعت له، أي هو عزيرُ، أو مبتدأ، والخبر محذوف، تأويله: عزير بن الله نبيّنا[٤].

ما قدمناه أهم مظاهر التأويل النحوي التي أسهمت القراءة السبعية في إيجادها وتنميتها. وأعود إلى التوكيد أن ما ذكرناه من اتساع في مدارج العربية أجلُّ من أن يخضع لعامل واحد، بل إن الظواهر الإنسانية عامة لا تفسّر بالعامل الواحد، وإنما بنسيج معقد من المؤثرات المختلفة. وعلى الله قصد السبيل.

* * *

(١) السابق ٢/١٢، ١٣.

(٢) حجة ابن خالويه ١٧٤، والتبصرة ٢/٧٢٧.

(٣) سر الصناعة ٢/٥٣٣ ــ ٥٤٢.

(٤) حجة الفارسي ٤/٢٩٥، والإملاء ٢/١٣.

أثرها في التسمح بقبول اللهجات

يقول تباركت أسماؤه: ﴿ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين﴾[1]. فقد قرن الله ـ جلَّ وعلا ـ اختلاف الألسنة باختلاف الألوان، وكأن الفوارق بين ألسنة البشر قريبة من الفوارق بين ألوانهم وقسمات وجوههم؛ وإذا كان لا يكاد يتطابق شخصان في الشكل فإنه لا يكاد شخصان في بيئة واحدة ينطقان نطقاً واحداً، بل لا بد أن تلحظ الأذن المدرَّبة بعض الفوارق الدقيقة بينهما. بل إن من العلماء من يؤكد أن المرء يختلف نطقه بعض الاختلاف في كل مرة يتكلم فيها، وإن ترددت الكلمات نفسها في كلامه[2].

ولا بد قبل الخوض في خضم عرض الآثار التي تركتها القراءة السبعية في مرونة موقف اللغويين من اللهجات العربية من رسم صورة للمُناخ الذي قامت فيه محاولات توصيف اللغة وتقعيدها مع إبداء بعض الملاحظات عليها، ويمكن إجمال ذلك فيما يلي:

١ ـ إن المساحة التي انطلق إليها علماء اللغة لجمع الشواهد، أو التي وفد إليهم منها رواة اللغة، واسعة جداً مما يجعل عدد اللهجات فيها كبيراً جداً، ثم إن وعورة مسالكها وتعرض السارين فيها لأنواع المهالك مع قلة المصالح والمنافع التي تفرض على الفرد كثرة الخلاط مع أفراد القبائل الأخرى، كل أولئك جعل شبه الجزيرة عبارة عن جزائر لغوية تتباين لهجاتها قليلاً أو كثيراً.

---

(١) سورة الروم: آية ٢٢.

(٢) في اللهجات العربية ٢٠.

ويضاف إلى هذا كثرة المفردات والأساليب التي يعبر بها العربي عن مراده مما جعل عمليات جمع اللغة وتقنينها أمراً في غاية المشقة، وجعل فوات بعض جوانب الصورة في كثير مُن الأحيان أمراً لا مفرَّ منه. يقول الشافعي ــ رحمه الله ــ : «لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ»(١) وقال أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلاَّ أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير»(٢).

ومن المشهور المتعالم أن اللغويين والنحويين اعتمدوا اعتماداً كبيراً على الشعر في عملهم، وقد ضاع من شعر العرب الكثير الكثير بسبب انصراف عناية الناس عنه إلى الجهاد وحفظ القرآن الكريم والسنن. وقد رفعوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه». قال ابن سلام: فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح، واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدوَّن، ولا كتاب مكتوب، وألفَوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه الكثير»(٣). وهذا كله يجعل الصورة غير كاملة عندهم مما انعكس على الأحكام التي أصدروها بالكثرة والقلة والاطراد والشذوذ.

٢ ــ من الثابت أنهم وصفوا بعض اللهجات بالضعف وبعضها بالعلو والقوة، ولا ندري الأساس المكين الذي قامت عليه تقسيماتهم في هذا الشأن. وهناك نص(٤) مطول عن أبي نصر الفارابي (توفي ٣٩٨) يذكر فيه أن الذين نقلت عنهم العربية، وبهم اقتدي من قبائل العرب هم: تميم وأسد وقيس وهذيل وبعض كنانة وبعض طيء. ثم يذكر قائمة مطوَّلة بالقبائل التي لم يؤخذ عنها إما لأنها تسكن

---

(١) انظر النص كاملاً في المواهب الفتحية ١/١٧.
(٢) الخصائص ١/٣٨٦.
(٣) طبقات فحول الشعراء: ١/٢٤، ٢٥.
(٤) المزهر ١/٢١١، ٢١٢.

الحاضرة، فاختلطت بالأعاجم، وإما لأن مساكنها على أطـراف الجزيـرة، فجاورت الروم والفرس والحبشة وغيرهم.

ونحن نشك في دقة كلام الفارابـي في التعبيـر عن واقع الحـال؛ لأن الروايـة تمت عن العرب في مدة لا تقِلُّ عن ثلاثة قرون، وبلورة هذه الرؤية المعيارية لا تتم في يـوم وليلة، بل ربمـا انقضى عصر الـرواية ولم تتضـح هذه المعـايير عنـد بعض الرواة. والدليل على وجاهة ما نقول أن التهم بين اللغويين بعدم الالتزام بالأخذ عن أهل الفصاحة كانت قائمة على قدم وساق، كما أن بعضهم صرَّح بكلام يغايـر كلام أبـي نصر في بعض منه، فقد نقلوا عن أبـي زيد الأنصـاري (توفي ٢١٥) أنـه قال: مـا أقول قـالت العـرب إلاَّ إذا سمعتـه من بكـر بن هـوازن وبني كـلاب وبني هـلال أو عالية السافلة أو سافلة العالية. وفي رواية أنه قال: ما أقول: قالت العـرب إلاَّ إذا سمعته من عجز هوازن[1]. وقد اتهم الكسائي شيخ الكوفيين بأنـه أخذ عن أعـراب (الأُبُلَّة)[2] وأعراب (الحطمية)[3]، فأفسد ما كان أخذه عن أبـي عمرو بن العلاء من علم[4]. وقال الطرماح: الشعر بالكوفة أكثر، وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى من لم يقله، وذلك بيِّنٌ في دواوينهم[5].

وقال التوزي: خـرجت إلى بغداد، فحضـرت حلقة الفـراء ــ عماد المـدرسة الكوفية في النحو ــ فرأيته يحكي عن الأعراب، ويحتشد بشواهـد ما كـان أصحابنـا يحفلون بها[6]. وهناك كلام كثير نحو هذا يستفاد من مجموعه اختلاف كلمـة اللغويين فيمن يؤخذ عنه من الأعراب والرواة. وهـذا يحول دون قيـام قواعـد واضحة تـرسم الحدود الفاصلة بين المقبول والمردود من الكلام.

---

(١) الاقتراح ٢٠٧.

(٢) قرية على شاطىء دجلة قرب البصرة.

(٣) قرية على فرسخ من بغداد شرقاً.

(٤) إنباه الرواة ٢/٢٧٤، ومعجم الأدباء ١٣/١٨٢.

(٥) مراتب النحويين ١١٩.

(٦) السابق ٨٢، وانظر في هذا السياق أيضاً ص ١٤٣.

٣ ــ لم تكن طبيعة العصر الذي نشطت فيه جهود الاستقراء والتقعيد اللغويين تسمح بقيام تلك الأنشطة في صورة جماعية، لأن ذلك يتطلب ــ في أكثر الأمر ــ وجود جهة عليا تنسق تلك الأنشطة، وتوجهها، وتنفق عليها، وعمل اللغويين نشأ بدوافع فردية تطوعية، مما جعل عمليات الاستقراء لا تخضع لضوابط موحدة أو حسٍ جماعي. ونتج عن هذا أمران:

(أ) خضوع كثير من الأحكام للأمزجة الشخصية، فقد تكون طبيعة اللغوي مرنة هيِّنة ليِّنة، فيتساهل في فصاحة من يأخذ عنه، ويوثق من ليس أهلاً.

وقد يكون حاد المزاج سيِّىء الظِّنة، فيضعِّف الثقات، ويطرح روايات صحيحة معتبرة. فهذا أبو عمرو بن العلاء شيخ البصريين جميعاً يقول: لقد حَسُنَ هذا المولد حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته. يعني بذلك شعر جرير والفرزدق ويقول الأصمعي: جالست أبا عمرو عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي[1].

ويقول يونس: كان أبو عمرو أشد تسليماً للعرب، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عليهم[2]. وانبنى على هذا الحكم بالفصاحة على كثير من الكلمات من قبل بعضهم، مع الحكم باللحن والرداءة من قبل آخرين[3].

(ب) غموض المصطلحات: والمصطلحات ــ على ما هو معروف ــ نتاج التواطؤ والاتفاق، ولما كان الطابع العام للجهود المبذولة في الاستقراء اللغوي هو التوحد والانفراد، كان توحيد المصطلح في غاية العسر، فنحن لا نعرف المعنى الدقيق لقولهم: وهذه هي اللغة العليا، ولا معنى قولهم: هذا كثير عند العرب. وهل هو كثير عند العرب جميعاً أو عند قبيلة بعينها، كما أننا لا نعرف مرادهم الدقيق من قولهم: هذه لغة رديئة أو شاذة أو منكرة.

---

(١) المزهر ٢/٤٨٨.

(٢) طبقات فحول الشعراء ١/١٦.

(٣) انظر مراتب النحويين ٧٦، ١٣، ١١٤.

وحين بدأت أنشطة مراجعة المادة اللغوية والتفريع عليها أدرك علماء اللغة أن خللاً غير يسير تـركه أسـلافهم في الإرث اللغوي في هـذا الصوب. وبعـدت الشقة بين الباحثين، ثم لم يجتمع لهم شمل بعد ذلك.

٤ ــ ومما نزعم أنهم خلَّطوا فيه تحكيم القياس في السمـاع. والقياس كثيـراً مـا يكون علة فلسفيـة وجدوا لهـا في كلام العـرب طريقـاً لاحباً متلئبـاً، فاتخـذوهـا أصلاً، ثم عادوا ليجعلوا منه ميزاناً يزِنـون به كـلام العرب نفسـه الذي أخـذوه منه. وهم إذ يفعلون ذلك يتوهمون، أو يُوهِمون أن اللغة وضعت بعـد طول رويـة وفكر، وأن واضعيها أوتوا من العبقرية ما حُجب عن غيرهم. ثم هم يـظنون مـرة أخرى أن الأصـل في اللغات الاطـراد والتتابـع والمضي على نسق واحد. ومـا دروا أن اللغـة ارتجلت ارتجالاً عفـو الخاطر، وأن الشذوذ فيها له من المكنة قـريبٌ مما لـلاطراد، إذا نحن نظرنا بعين الإنصاف، وتحامينـا التكلف والاعتساف. في هذا الإطار الـذي رسمناه تلقى متأخرو النحاة واللغويين القراءات القرآنية، وفي هذه الأجواء تعاملوا مع الخلافات اللهجيـة فيها، فـوجدوا مـرتعاً خصبـاً للخلاف، كمـا وجدوا مجـالاً رحباً يسمح لهم بقبول كثير من اللهجات التي نصَّ كثير من متقدمي النحاة على تضعيفها أو قلتهـا أو رداءتها، فـأفسحوا لهـا في سياق تـوجيههم للقـراءات وخـلال تقعيـدهم للقواعد.

وأجد نفسي غنياً عن التنويه بأن المكانة الساميـة التي احتلتها القـراءات السبع في نفـوس أهل القـرن الرابـع وما بعـده كانت المـوجِّـه الـرئيس لهم بسلوك طـريق المـرونة تجـاه نصوص متعسفـة بنيت شـدتهـا على غيـر أسس علميـة راسيـة. ومن المعروف أن الخلافات بين القراءات عامة منها ما يكون على صلة باللهجـات ومنها ما لا تكون له علاقة بها.

وسنجمل مظاهر تأثير القراءات السبع في قبول المتـأخرين للهجـات في نقاط عدة، ونبدي على ذلك من الملاحظات ما يناسبه:

١ ــ طـائفة من اللهجـات حكم عليها المتقـدمـون بعـدم الفصـاحـة أو القلة

وانتهى فيها المتأخرون إلى الفصاحة مع النص على القلة من بعضهم:

(أ) في قوله ـ عز اسمه ـ : ﴿وإن كان ذو عسرة فَنَظِرَةٌ إلى مَيْسَرَة﴾[1]، قرأ نافع وحده بضم السين من (ميسُرَة)، وقرأ باقي السبعة بفتحها[2].

وهناك إجماع من اللغويين جميعاً على أن الفتح أكثر في الاستعمال وأشهر. وأما ضم السين فقد اختلفت كلمة متقدمي النحاة فيه، فالأخفش يقول: «وقال بعضهم: «إلى ميسُرَة» وليست بجائزة، لأنه ليس في الكلام (مفعُل). ولو قرؤوها (موسِرَة) جاز، لأنه من (أيسر) مثل أدخل فهو مُدْخَلٌ»[3]. وقال أبو جعفر النحاس إن (ميسُرة) وإن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ إذ لا يوجد في كلام العرب (مفعُلة) إلاَّ حروف شاذة. . .»[4].

والذي استقر عليه الأمر عند المتأخرين أنَّ (ميسُرَة) جائزة، وأنها لغة. وبعضهم يذكر أنها لغة أهل الحجاز مع الاعتراف بأن ما عليه الجماعة من فتح السين أشهر وأكثر على الأفواه. وأخذوا على من ادعى ضعف هذه القراءة[5].

وإنكار الأخفش هذه اللغة غير ذي قدر كبير، لأن المثبت مقدَّم على النافي، لأنه أكثر علماً. ثم إن قوله: ولو قرؤوها (موسرة) لجاز عجيب حقاً، لأنه لو قرىء (موسرة) لكانت القراءة شاذة لخروجها عن رسم المصحف. والمعهود عن الأخفش الحرص على متابعة رسم المصحف[6].

أما ادعاء النحاس بأنها شاذة مع أنها لغة أهل الحجاز فهو أيضاً مستغرب.

---

(١) سورة البقرة: آية ٢٨٠.

(٢) السبعة ١٩٢.

(٣) معاني الأخفش ١/١٨٨.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١/٢٩٦.

(٥) انظر حجة الفارسي ٢/٤١٥، وحجة أبي زرعة ١٤٩، والكشف ١/٣١٩، والبحر ٢/٣٤٠، والدر المصون ٢/٦٤٧، والمعجم الكامل ٥١٢.

(٦) انظر معاني الأخفش ١/٧١، ٣١٠، ٢/٢٨٥.

فإذا سلَّمنا أنها قليلة على ألسنة الحجازيين جاز لنافع أن يختار من القراءة مـا يوافق لغة قومه. ويمكن أن يقال: إن هذا القليل يجوز النطق به، ولا يصح القياس عليه. فمـا جرى عليـه المتأخـرون من الحكم بالجـواز مع القلة هـو الموقف الأقـرب إلى الجادة.

(ب) في قوله ـ تبارك وجهه ـ ﴿قال هل عَسَيْتم إن كُتب عليكم القتال﴾[1] قرأ جمهور السبعة: (عَسَيْتم) بفتح السين. وقرأ نافع وحده: (عَسِيْتم) بكسـرها[2]. يقول الفراء: «قرأها العوام ـ أي الجمهور ـ بنصب السين، وقرأ نافع المدني (هل عسِيتم) بكسـرها. ولـو كانت كـذلك لقـال: (عسي) في موضع (عسىٰ) ولعلها لغـة نـادرة»[3]. وعنـد ابن قتيبـة: هي لغـة ضعيفـة[4]. وأبـو حـاتم يقـول: لا وجـه لـ (عسِيتم). وابن السكيت يقـول: هي لغـة رديئـة[5]. وعنـد الـزمخشـري هي ضعيفة[6].

واستقر الأمر بالنسبة لهذه اللهجة عند متأخري اللغويين مع ثلة من المتقدمين على أنها ثابتة عن العرب، وأنها لهجة أهل الحجاز كسابقتها، وأن الفتح أشهر عنـد العرب[7] فقد سقـطت أقوال التضعيف والإنكـار، وانتهى الأمر إلى الحكم بـالجواز مع الإشعار بأن قراءة الجماعة أشهر.

(ج) في قـولـه تعـالى: ﴿فقـاتلوا أئمـة الكفـر﴾[8]، قـرأ عـاصم وحمـزة

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٦.
(٢) السبعة ١٨٦.
(٣) معاني الفراء ٣/٦٢.
(٤) أدب الكاتب ٤٢٢.
(٥) إعراب النحاس ١/٢٧٧.
(٦) الكشاف ١/٣٧٨.
(٧) حجة أبـي زرعة ١٣٩، والكشف ١/٣٠٣، والبيـان ١/١٦٥، والإملاء ١/١٠٣، والكـافية الشافية ١/٤٥٨ ـ ٤٥٩، واللسان ١٥/٥٥، وأوضح المسالك ١/٣٠٢ ـ ٣٠٤.
(٨) سورة التوبة: آية ١٢.

والكسائي وابن عامر: (أئمة) بتحقيق الهمزتين[1]. وجماهير النحويين على استقباح الجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة لثقل ذلك على اللسان وهجر العرب له[2].

وتفيد عبارة الزمخشري قبول التحقيق حيث قال: «وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة وإن لم تكن مقبولة عند البصريين»[3]. أما ابن خالويه المتأثر بالمدرسة الكوفية فإنه ذهب إلى جواز تحقيق الهمزتين دون الإشارة إلى أن ذلك ضعيف[4]. أما متأخرو النحويين فقد انتهوا إلى أن تحقيق الهمزتين في كلمة هو لغة تميم.

ونصَّ بعضهم ـ كابن هشام والأشموني ـ على أن التحقيق يقبل في الحرف الذي ورد فيه، ولا يتجاوز إلى غيره، أي ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه، وذلك لشهرة القراءة وكثرة القارئين به[5].

وهذا هو الموقف العدل، فقلة التحقيق في اللغة تقضي بالشذوذ، وورود في القراءة يجعله مقبولاً في الحرف الذي ورد فيه.

(د) في قوله ـ تعالى ـ : «ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين»[6] قرأ الأخوان حمزة والكسائي بإضافة (مئة) إلى سنين[7]. وأكثر المتقدمين لا يجيز نحو هذا؛ لأن الشائع في لغة العرب هو إضافتها إلى المفرد، وإن كان الأصل هو أن تضاف إلى الجمع، ولكن ذلك الأصل مهجور[8].

---

(١) السبعة ٣١٢.

(٢) الكتاب ٣/٥٥٢، ومعاني الأخفش ٢/٣٢٨، ومعاني الزجاج ٢/٤٨١، وإعراب النحاس ٢/٧، وحجة الفارسي ٤/٢٨٩، والخصائص ٣/١٤٣، والكشف ١/٤٩٨.

(٣) الكشاف ٢/١١.

(٤) الألفات لابن خالويه ٥٨.

(٥) الارتشاف ١/١٣١، والمساعد ٤/١١١، وأوضح المسالك ٤/٣٦٦، وشرح الشافية ٣/٥٢، والأشموني ٤/٢٩٩.

(٦) سورة الكهف: آية ٢٥.

(٧) السبعة ٣٩٠.

(٨) انظر المقتضب ٢/١٧١، والتبصرة والتذكرة ١/٣١٣.

وذهب الكسائي إلى أن العرب تقول: أقمت عنده مائةَ سنةٍ، ومائـةَ سنين[1]. وعلى هذا الفراء وابن خالويه[2]. ورأى متأخرو النحويين أن الإضافة إلى الجمع هنا جـائزة، ولكنهـا قليلة[3] وذلك جمعـاً بين مـا ورد في القـراءة، وبين مـا عليـه بقيـة الشواهد الأخرى من الإضافة إلى المفرد.

٢ ــ ذكـرنا أنـه عند غيـاب الضوابط وغمـوض المصطلحـات تبرز النـزعات الفردية، وهذا ما جرى حين رأى بعض اللغويين بعض المخالفة بين القراءة السبعية والمشهور من كلام العرب، فمنهم من جرى مـع حـدة طبعـه وضيق عطنـه، فحكم على القـراءة بأنهـا لحن، وبأن العـرب لا تعـرف ذلـك مـع أن كثيـراً من النحـويين يكونون قد نصوا على أن فيها لغة عن العرب، وإن كانت قليلة الانتشار.

وهذا النموذج مـوجود في المتقـدمين، علماء القـرون الثلاثـة الأولى، أما في القرن الخامس وما بعده فإن منطق العربية العام كان أكثر وضوحـاً، كما أن وقـوفهم على ما روي من لهجات العرب كان أكثر يسراً مما جعل الاستجابة للرغبة الداخليـة في توجيه القـراءة السبعية سهـلاً ميسوراً، ومن ثم اختفى ذلـك النموذج الـذي كان موجوداً بين المتقدمين. وإليك بعض الأمثلة التي تبلور ذلك.

(أ) في قـولـه ــ عـز اسمـه ــ : ﴿قـال ومن يَقْنَطُ من رحمـة ربـه إلاَّ الضالون﴾[4]، قـرأ جمهور السبعـة: (يَقْنَطُ) بفتح النـون. وقرأ النحـويان أبـو عمرو والكسائي بضمها[5].

ذكر أبو جعفر النحاس أن أبـا عبيد القـاسم بن سلاّم يختـار قراءة أبـي عمـرو والكسـائي في هذا، ويـردُّ قراءة أهـل الحرمين وعـاصم، لأنهـا على (فَعَـلَ يَفْعَـلُ)

---

(١) حجة أبـي زرعة ٤١٤.
(٢) معاني الفراء ٢/١٣٨، وحجة ابن خالويه ٢٢٣.
(٣) شرح العمدة ٥٢٤، والبحـر ٦/١١٧، وأوضح المسـالـك ٤/١٠٣، والمسـاعـد ٢/٦٩، وشرح ابن الناظم ٧٢٧.
(٤) سورة الحجر: آية ٥٦.
(٥) السبعة ٣٦٧.

فيكون فتح العين في المضارع وليس حرفاً من حروف الحلق[1].

وجماهير النحويين لا يحجِّرون كما حجَّر أبو عبيد، وإنما يذهبون إلى أن قراءة الجمهور من باب تداخل اللغات، قال أبو الفتح: «وكذلك حال قولهم: قَنَطَ يَقْنَطُ، إنما هو لغتان تداخلتا، وذلك أن قَنَطَ يَقْنِطُ لغة، وقَنِطَ يَقْنَط أخرى، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة، فقال من قال: قَنَطَ: يَقْنَطُ. ولم يقولوا: قَنِطَ يَقْنِط، لأن آخذا إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض»[2]. وعلى تجويز قراءة الجمهور الجماعةُ من النحويين المتقدمين والمتأخرين، وإن كان بعضهم رجَّح قراءة الأخوين مع تجويز الأخرى[3].

قلت: وما ذكره أبو الفتح من تداخل اللغات أمر وارد، وهو احتمال عقلي قد يسنده واقع اللغة، وقد لا يسنده. وليس يبعد أن تكون (قَنَطَ يَقْنَطُ) مما شذَّ عن ضابط اللغويين في هذا، لأن ضابطهم ناتج عن استقراء، والتقعيد في اللغات يكون على الأكثر والغالب، فإذا ثبت شيء مما يخرج عن الناموس العام قبلناه، ولم نوسعه بالقياس عليه، ولا حرج في ذلك.

(ب) في قوله تعالى: ﴿إذ أنتم بالعُدوة الدنيا وهم بالعُدوة القصوى﴾[4]. قرأ جمهور القراء «بالعُدوة» بضم العين. وقرأ ابن كثير وتلميذه أبو عمرو: «بالعِدوة»، بكسرها[5].

وقد نقل عن أبي عمرو أنه كان ينكر الضم[6]. ولكن جماهير اللغويين يرون

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٨.

(٢) الخصائص ١/٣٨٠.

(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/٣٨٠، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٨، وحجة ابن خالويه ٢٠٧، وليس في كلام العرب ٩٥، والكشف ٢/٣١، والإملاء ٢/٧٦، والمزهر ٢/٣٩، واللسان ٧/٣٨٦ (قنط).

(٤) سورة الأنفال: آية ٤٢.

(٥) السبعة ٣٠٦.

(٦) البحر ٤/٤٩٩.

أن كـلاً من الضم والكسر في العين لغـة ثابتـة عن العـرب(١). ومن اللغـويين بعـد الإقـرار بـالثبـوت من يـرجـح الكسـر، كمـا فعـل ثعلب، ومنهم من يـرجـح الضم كأبـي عبيد.

ويذكر اليزيدي أن الكسر لغة أهل الحجاز(٢). فيكون ابن كثير على هذا قارئاً بلغة قومه، ويكون أبو عمرو بن العلاء متابعـاً له. وانتهى الأمـر عند ابن منـظور إلى أن في عين (العـدوة) ثلاث لغـات، الضم والفتح والكسـر(٣). وقد كـان أبو عمـرو ــ رحمـه الله ــ على معرفـة واسعة بكـلام العرب، ولكن اعتـزازه بعلمه جعله يقف مواقف غير منهجية؛ فإذا كان لم يسمع بالضم، فعدم سماعه ليس قاطعاً بعدم وجود ما لم يسمعه. وقد أثبتت ما نفاه الجماهير.

(ح) في قوله ــ تبارك وتعالى ــ: ﴿والـذين آمنوا ولم يهـاجروا مـا لكم من وَلايتهم من شيء﴾(٤) قـرأ الجمهـور: (الـوَلايـة) بفتـح الـواو. وقـرأ حمـزة وحـده بكسـرهـا. وقـد حكى المبـرد عن الأصمعي أنـه كـان ينكـر الكسـر، ويقـول: هـو لحن(٥). وجماهير النحويين يذهبون إلى إجازة كل من الفتح والكسر(٦).

وهم بعد ذلك ثلاثة فرقاء، فريق يرجح الكسر كالفراء، وفريق يرجِّح ما عليـه الجمـاعـة، كـالأخفش وأبـي عبيـد والنحـاس وابن خـالـويـه ومكي. وفـريق ثـالث لم يفاضل بين القراءتين كما فعل أبو عبيدة والزمخشري والعكبري وأبو حيان.

---

(١) معـاني الأخفش ٢/٣٢٣، ومجاز القـرآن ١/٢٤٦، ومعـاني الـزجـاج ٢/٤٦١، والكشف ١/٤٩١.

(٢) البحر ٤/٤٩٩.

(٣) اللسان ٥/٤٠ (عدا).

(٤) سورة الأنفال: آية ٧٢.

(٥) حجة الفارسي ٤/٢٧٩.

(٦) معـاني الفـراء ١/٤١٨، ومعـاني الأخفش ٢/٣٥، ومجـاز القـرآن ١/٢٥١، وحجـة أبـي زرعـة ٣١٤، وحجة الفارسي ٤/٢٧٩، والبحر ٤/٥٢٢، واللسان (ولي) ١٥/٤٠٧.

وقد ذكروا في ترجمة الأصمعي ــ رحمه الله ــ أنه كان لا يفتي إلاّ فيما أجمع عليه العلماء، ويقف عما يتفردون عنه، ولا يجوِّز إلاّ أفصح اللغات ويلحُّ في دفع ما سواه[1]. فلعل هذا من ذاك.

(د) في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿والذين إذا أنفقوا لم يُسْرفوا ولم يَقْتُروا﴾[2]، قرأ ابن كثير وتلميذه أبو عمرو: «يقتِروا» بفتح الياء وكسر التاء. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: «يَقْتُروا» بفتح الياء وضم التاء. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم في رواية: «يُقتِروا» بضم الياء وكسر التاء[3].

ويذكرون أن أبا حاتم السجستاني كان يتعجّب من قراءة أهل المدينة هنا، لأن أهل المدينة عنده لا يقع في قراءتهم الشاذ. وسبب الشذوذ عنده أنه إنما يقال: (أقتر يُقْتِر) إذا افتقر، كما قال الله جلَّ وعز: ﴿وعلى المقتر (قدرُهُ)﴾[4].

وجماهير اللغويين قدماء ومتأخرين على أن فيها لغتين، أو لغات[5]. وهكذا يكون تأثير القراءة السبعية في تطوير التفكير النحوي تأثيراً إيجابياً، حيث أصّلت الأقوال المتّزنة وساعدت على حشد الأدلة لها، كما أنها في المقابل أدت إلى إضعاف الآراء التي تعبر عن نزعة فردية أو حصيلة معرفية محدودة.

٣ ــ من مظاهر تأثير السبع في قبول اللهجات ما نجده عند كثير من المتأخرين من قبول اللهجة دون نصٍ على ضعف أو قلة على الرغم من أن بعض المتقدمين أنكرها أو ضعفها. وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

---

(١) مراتب النحويين ٨٤.

(٢) سورة الفرقان: آية ٦٧.

(٣) السبعة ٤٦٦.

(٤) سورة البقرة: آية ٢٣٦.

(٥) انظر معاني الفراء ٢/٢٧٢، ومعاني الزجاج ٤/٧٥، وإعراب النحاس ٢/٤٧٥، وحجة ابن خالويه ٢٦٦، والكشف ٢/١٤٧، والإملاء ٢/١٦٥، والكشاف ٣/١٠٤، والبحر ٦/٥١٤، واللسان (قتر): ٥/٧١.

(أ) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وقالت هيتَ لك﴾[1] قرأ الجمهور: (هيتَ لك) بفتح التاء. وقرأ ابن كثير: «هيتُ لك» بضمها. وروى هشام بن عمار عن ابن عامر: «هئتُ» من تهيأت لك[2].

وقد رووا عن عكرمة مولى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ (توفي ١٠٤) أنه أنكر قراءة (هئتُ)؛ لأنها لم تسمع في العربية. ونجد نحو ذلك عن الكسائي أيضاً[3]، وسئل عنها أبو عمرو بن العلاء فقال: نبسيّ، أي: باطل، جعلها قلت من: تهيأت، فهذا الخندق، واستعرض العربَ حتى تنتهي إلى اليمن هل أحد يقول: هئتُ لك؟[4].

ولم يلتفت كثير من المتقدمين وجميع المتأخرين إلى هذه النقود، وانتهوا إلى أن (هئتُ) معناها: تهيأت، وهي جائزة، ولا ميزة للقراءات الأخرى عليها[5].

(ب) في قوله ـ تبارك وجهه ـ: ﴿وإن تطيعوا الله ورسوله لا يلتكم من أعمالكم شيئاً﴾[6] قرأالجمهور: (لا يَلِتْكم). وقرأ أبو عمرو وحده: (لا يَأْلِتكم)[7]. يقول الفراء: إنه لا يشتهي قراءة أبي عمرو، وذلك لما فيها من مخالفة رسم المصحف، لأنها كتبت بغير همز في المصحف[8]. وهذا مع اعتراف الفراء أن

---

(١) سورة يوسف: آية ٢٣.

(٢) السبعة ٣٤٧.

(٣) تفسير القرطبي ١٦٤/٩.

(٤) مجاز القرآن ٣٠٥/١، ٣٠٦.

(٥) معاني الفراء ٤٠/٢، ومعاني الزجاج ١٠٠/٣، وإعراب النحاس ١٣٤/٢، والكشف ٩٠/٢، والكشاف ٣١٠/٢، والإملاء ٥١/٢، والصحاح ٨٥/١، (هيأ)، واللسان ١٨٩/١ (هيأ).

(٦) سورة الحجرات: آية ١٤.

(٧) السبعة ٦٠٦.

(٨) معاني الفراء ٧٤/٣.

العرب تقول: (ألت يَأْلِتُ). وتابعه على ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس[1] وأبو عبيد[2]. أما أبو حاتم فإنه كان يختار قراءة أبي عمرو لأن قوله تعالى: ﴿وما ألتناهم من عملهم من شيء﴾ يشهد لها.

وهذه الترجيحات عند المتقدمين. أما المتأخرون فإنهم لم يحفلوا بحجة الفراء أن قراءة أبي عمرو مخالفة للرسم؛ لأن الرسم يُتَسَمَّح فيه بمثل هذا، ولا اعتبار للاختلاف في كتابة الهجاء وتصوير الحروف في نحو هذا. وأما احتجاج أبي حاتم فإنه كذلك غير ملزم؛ لثبوت اللغتين عن العرب، وعلة أخرى، وهي أن في اختيار قراءة فرد وترك قراءة الجماعة ضرباً من الاستيحاش. ومن ثمَّ فإنهم ذكروا القراءتين دون ترجيح واحدة على أخرى معترفين بثبوت اللهجتين، بل زادوا لهجتين أخريين في هذه الكلمة[3].

(ج) في قوله ـ تعالى ـ: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾[4]، قرأ بعض السبعة (السراط) بالسين. وقراءة جمهور السبعة بالصاد. وروى الأصمعي، عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقرأها بزاي خالصة[5].

وقد انتقد ابن السراج رواية الأصمعي، واتهمه بأنه سمع أبا عمرو يقرأ بإشمام الصاد زاياً، فتوهم أنه نطقها زاياً خالصاً. وزعم أن الأصمعي كان غيرَ نحوي؛ فلا يؤمن على هذا[6]. ومال إلى قوله النحاس والفارسي[7].

وإن كنت تعجب لشيء فاعجب لقول ابن السراج: إن الأصمعي كان غير

---

(١) إعراب النحاس ٣/٢٠٩، والقرطبي ١٦/٣٤٨.

(٢) السابق ١٦/٣٤٨.

(٣) حجة ابن خالويه ٣٣٠، ومجاز القرآن، ٢/٢٢١، والكشف ٢/٢٨٤، والكشاف ٣/٥٧٠، والعكبري ٢/٢٤٠، والبحر ٨/١١٧، واللسان ٢/٤ (ألت).

(٤) سورة الفاتحة: آية ٦.

(٥) السبعة ١٠٥.

(٦) لسان العرب (سرط): ٧/٣١٤.

(٧) إعراب النحاس ١/١٢٤، وحجة الفارسي ١/٣٧.

نحوي؛ فلذلك فإنه وهم في هذه الرواية. والمسألة هنا لغوية لا نحوية. ولو أننا افترضنا أنها نحوية، فإن الأصمعي شيخ الرواة العرب؛ وهو أجلُّ من أن يختلط عليه مثل هذا. وعلى كل حال فإن الخلف من النحاة أثبتوا رواية الأصمعي، واستقر الأمر عندهم على أن (الزراط) لغة لعذرة وكعب وبني القين[1].

٤ ــ يختلف متقدمو النحاة واللغويين في قراءة من القراءات هل جاءت على لغة من لغات العرب، أو أنها لحن أو ضرورة. وفي هذه الحال فإن المتأخرين يذهبون ــ في الغالب ــ مع الذين يقولون: إنها لغة. وذلك انسجاماً مع ما اتجهوا إليه من التوسع في قبول اللهجات العربية استجابةً لبيان وجاهة القراءة السبعية وجريانها على مقتضى كلام العرب. وهذه نماذج تساعد على توضيح ذلك.

(أ) في قوله ــ تباركت أسماؤه ــ: ﴿ومن أهل الكتاب مَن إن تأمنه بقنطار يؤدِّهِ إليك﴾[2]، اختلفت الروايات عن القراء السبعة اختلافاً واسعاً، فمنهم من أسكن الهاء من (يؤدْه) وأشباهه، ومنهم من يحرك الهاء، ومنهم من يختلس الحركة[3].

وكان من جملة الروايات عن أبي عمرو أنه كان يسكِّن الهاء في حال الوصل. وقد سلك القدماء تجاهها طرائق قدداً، فسيبويه والمبرد يريان أن الإسكان في حال الوصل ضرورة[4].

أما الزجاج والنحاس فلم يجدا إمكاناً لأن يكون أبو عمرو قرأ بالإسكان، فاتهما الرواة بالوهم، وأنهم سمعوا من أبي عمرو الاختلاس، فتوهموه إسكاناً[5].

---

(١) حجة أبي زرعة ٨٠، والبيان ١/٣٨، والعكبري ١/٧، والبحر ١/٢٥، والقرطبي ١/١٤٨، و اللسان (زرط): ٧/٣٠٧.

(٢) سورة آل عمران: آية ٧٥.

(٣) انظر السبعة ٢٠٧ ــ ٢١٢.

(٤) الكتاب ٤/١٩٠، والمقتضب ١/٣٩، ٦٧.

(٥) معاني الزجاج ١/٤٣٩، ٢/٤٠٤، وإعراب النحاس ١/٣٤٥.

لكن الأخفش أشار إلى أن الإسكان لغة لأزد السراة. أما الكسائي، فأشار إلى أنها لغة عقيل وكلاب. وذكر ابن جني أنها لغة دون أن يفصِّل(١).

أما المتأخرون فقد ذهب أكثرهم إلى أن كلاً من التحريك والإسكان والاختلاس جائز. وأشار كثير منهم إلى أن الإسكان في الوصل لغة. فقطعوا بذلك نزاع الأقدمين، وأوجدوا في نظام اللغة من المرونة ما يستوعب نحو هذا(٢).

(ب) في قوله ـ جلّ وعلا ـ: ﴿ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيَّ﴾(٣) قرأ الجمهور: (بمصرخيَّ) بفتح الياء. وهي رواية الأزرق عن حمزة. وقرأ حمزة في أكثر الروايات عنه: «بمصرخيِّ»(٤).

ظاهر اللغة ومنقاد الرواية هو تحريك ياء المتكلم المضاف إليها الجمع بالفتحة. ومن هنا فإن اللغويين اختلفوا في تخريج قراءة حمزة على وجوه عدة، وكان من جملة ما ترددوا فيه القول في التحريك بالكسر هل هو لغة للعرب أو لا؟

والذي تفيده عبارة الفراء، أن من العرب من يفعل ذلك، ولكنه لم يذكر اسم القبيلة(٥). وذكروا أن قطرباً كان يقول: إن كسر الياء في هذا لغة في بني اليربوع. وتابعه على هذا مكي(٦). لكن الأخفش، ومعه الزجاج والنحاس يرون أن قراءة حمزة لم يسمع لها نظير عن العرب(٧).

وقد مال كثير من المتأخرين إلى أن كسر ياء المتكلم في نحو هذا الموضع

---

(١) معاني الأخفش ١/٢٦، والمحتسب ١/٢٤٤، والبحر ٢/٤٩٩.

(٢) انظر الكشف ١/٣٤٩، والبحر ٧/٤١٧، والدر المصون ٣/٢٦٢، والتسهيل ٢٤، وشرح الكافية ٢/١١، والهمع ١/٥٩.

(٣) سورة إبراهيم: آية ٢٢.

(٤) السبعة ٣٦٢.

(٥) معاني الفراء ٢/٧٥.

(٦) الكشف ٢/٢٦.

(٧) معاني الأخفش ٢/٣٧٥، وإعراب النحاس ٢/١٨٢، ومعاني الزجاج ٣/١٥٩.

لغة ثابتة عن العرب[1]، فتجاوزوا بذلك كثيراً مما قاله الأقدمون في تضعيف تلك اللغة أو اللُّغَية على حد تعبير بعضهم.

(ج) في قوله ـ عزّ اسمه ـ: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾[2] قرأ الجمهور: (لكنّا) بإثبات الألف من (لكنا) وقفاً وحذفها وصلاً. وقرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيبي بإثباتها وصلاً ووقفاً[3].

وقد اختلفت نظرة متقدمي النحاة إلى إثبات الألف في الوصل، فمنهم من قال: إن إثباتها في الوصل خلاف الأصل؛ لأن الضمير عنده هو النون وحده، أما الألف فهي ألف سكتٍ تثبت في الوقف، وتُحذف في الوصل. ومن ثم فإن من أثبتها في الوصل، فإنما أثبتها على إجراء الوصل مُجرى الوقف، وإجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة، أو كالضرورة.

ومنهم من ذهب إلى أن العرب تثبت الألف في الوصل كما تثبتها في الوقف.

واستنتج الكوفيون من هذا أن الضمير هو (نا) كلها، ومن حذف الألف حذفها استخفافاً واجتزأ عنها بالفتحة قبلها[4].

وكان موقف كثير من المتأخرين إثبات مثل هذه الألف في الوصل مع الاعتراف بأن إثباتها أكثر ما يكون في ضرورة الشعر، وقد يثبتونها في السَّعة، وذلك لغة قبيلة من كبريات قبائل العرب، وهي تميم[5].

---

(١) الإملاء ٢/٦٨، وشرح العمدة ٥١٣، وأوضح المسالك ٢/٣٩٨، والبحر ٥: ٤١٩، وشرح الكافية ١/٢٩٥، والأشموني ٢/٢٨٢.

(٢) سورة الكهف: ٣٨.

(٣) السبعة ٣٩١.

(٤) معاني الفراء ٢/١٤٤، ومعاني الزجاج ٣/٢٨٦، وإعراب النحاس ٢/٢٧٥، وحجة ابن خالويه ٢٢٤، والكشف ٢/٦١. ومن الجدير بالذكر هنا أن علم اللغة الحديث لا يثبت فتحة قبل الألف، فالنون من (نا) محركة بالحركة الطويلة (الألف) ولا وجود لفتحة معها.

(٥) الكشاف ٢/٣٩٠، والبحر ٦/١٢٨، وشرح الشافية ٢/٢٩٤، والأشموني ٤/٢١٩، والخزانة ٢/٣٩٠، والهمع ٢/٢١٠.

ولعلنا لاحظنا من خلال العروض السابقة ما يلي:

١ ــ أن الاعتداد بفصاحة لهجة من اللهجات كان عرضة لخلاف كثير بين المتقدمين والمتأخرين، فالمتقدمون كانوا أكثر تدقيقاً في فصاحة القبيلة، ومن ثمَّ فإن المتأخرين قبلوا كثيراً من المفردات والأساليب والهيئات اللغوية التي كان المتقدمون ينظرون إليها على أنها ضعيفة أو شاذة.

٢ ــ اعتبر كثير من المتقدمين اللهجات التي ورد استعمالها في الشعر من باب الضرورة على حين عدَّها المتأخرون لغة لقوم ينبغي اعتبارها، ولو وردت في شعر. وغضَّ كثير منهم الطرف عن التفريق بين ما ورد في الشعر لاضطرار ألجأ الشاعر، وبين ما أخطأ الشاعر نفسه في استعماله.

٣ ــ أدّت القراءات القرآنية عامة والقراءات السبعية خاصة إلى تشذيب بعض الزوائد في الفكر النحوي، حيث حدَّت من اعتبار الأقوال التي كان مبعثها اجتهاداً فردياً، أو نتيجة رؤية لا تؤمن بتعدد الألوان، أو نتيجة ظروف شخصية دفعت إلى المغالاة في بعض المسائل إرهاقاً لخصم أو إظهاراً لعلم.

٤ ــ لم نعثر خلال تتبّعنا لآثار القراءات السبع في حركة الفكر اللغوي على أي استعمال كان موضع قبول من المتقدمين، ثم رفضه المتأخرون، وإنما المشاهد هو العكس. وذلك؛ لأن اشتهار القراءات السبع وتسنمها الذروة في القبول بين عناصر الاستشهاد المختلفة أدّى إلى دخول عنصر هام ساحة التفكير اللغوي لم يكن المتقدمون يعطونه ذلك الوزن، إمّا لكثرة القراءات الصحيحة في ذلك الأوان، وإما لعدم معرفتهم واطّلاعهم على القراءات السبعية، وإما لدواعٍ أخرى منهجية، بل وشخصية، كملابسات المعاصرة ونحوها.

وهذا العنصر الجديد جاء معه بأساليب جديدة كثيرة تراكمت على ما كان موجوداً من قبل فأثّرت فيه معدِّلة ومضيفة ومقوّية.

وكان لكل ذلك آثار إيجابية في ترشيد الفكر اللغوي.

* * *

أثرها في الاعتماد على القياس والسماع

ألمعنا من قبل إلى أن القراءات السبع اكتسبت مكانة رفيعة عند اللغـويين في القـرن السادس ومـا وراءه. ولم تطرأ لهـا هـذه المكـانـة بـالكليـة، وإنمـا تـوسعت قاعدتها، وترسّخت، وصارت أحد موارد الاجتهاد والاستدلال في اللغة. وكان لهذا أثره في أدلة النحو الأخرى حيث صارت القراءات السبع قسيماً لها، فجرى بين هذه وتلك من التزاحم والتحارج ما جرت بـه العادة بين الخلطاء. فقـد يلجأ المتـأخرون في سيـاق الدفـاع عن القراءة والتقعيـد عليها إلى بسط القيـاس، وقـد يلجـأون إلى قبضه وتعزيز مكانة السماع. وقد يزاوجون بين هذا وذاك، أو يـدفعون قيـاسا بقيـاس آخر، إلى آخر ما هذه سبيله.

ولا بد قبل الإفاضة في شرح ما نزعمه من تـأنيس ذهن القارىء بشيء يضعـه في الأجواء التي تمَّ فيها ذلك، حتى تنجلي موارد هذا الأمرومصادره.

(١)
تعريف القياس

القياس هو: «حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة»[١].

وللقياس عند الأصوليين تعاريف كثيرة، يمكن أن نختار منها ما ذكـره العبّادي بقوله: «هو رد الفرع إلى الأصل بعلة تجمعهما في الحكم»[٢]. وهو عند المناطقة:

---

(١) الاقتراح ٩٤، وفي أصول النحو العربـي ٧٨.

(٢) شرح الورقات للعبادي ١٩٧.

«الاستدلال الذي إذا سلمنا فيه ببعض الأشياء لزم عنها بالضرورة شيء آخر»(١).

وهـذه التعاريف عنـد أهل هـذه الفنون الثـلاثة متقـاربـة من حيث المضمـون والنتيجة.

وسلوك القيـاس أمر لا بـد منه في شؤون اللغـة، بـل وفي كثيـر من القضـايـا الإنسانية. ولكن هناك فرقاً بين قياس وآخر، فنحن مثلاً لسنـا بحاجـة إلى أن نسمع كل جملة فاهت بها العرب جاء فيها خبر المبتدأ مرفوعاً ما دام قد بلغنا عنهم مئـات الأمثلة، بـل ألوف من ذلـك، بل سمـاع كل مـا نطقت بـه العـرب مستحيـل. فمـا لم نسمعـه محمول على مـا سمعناه، وقد نسمع مصـدراً أو اسم مفعول، ولم نسمـع لهما فعلاً، فيمكن كذلك القياس عليه، لأن نحو هذا قريب المأخذ سهل المنزع.

وقد كان القدماء من النحاة في القرن الثاني يحملون بعض ما لم يسمـع على ما سُمع جرياً وراء ما بينهما من شبه. وكان ذلك القياس ــ في أكثر الأمر ــ مقبولاً؛ إذ كـان أقرب إلى طبيعـة اللغة منـه إلى المنطق والفلسفـة(٢). وتلك البدايـة طبيعية ــ فيما أرى ــ لأن العصر عصر فصاحة واستشهاد ممـا يجعل العثـور على النصوص والروايات التي تسـاعد في حـلٍّ إشكال أو مـلء فراغ في البنـاء النحوي أمـراً ممكناً وميسوراً. ولم تكن للعرب ــ من وجه آخر ــ سابقة في البحث العلمي ولا منـاهجه ورسومه، مما يجعل الولوغ في الأقيسة المغرقة في التجريد غير ممكن فضلاً عن أن يكون مقبولاً.

وكان من أشد ما ابتلي به المسلمون في القرن الثالث تسرب الفلسفة اليونـانية والمنطق الأرسطاليسي إلى مناهج البحث العلمي عنـد العرب. وهـذه الفلسفة تعـد خلاصة لتجربة حضارية ضخمة، فتلقّاها الناس بنوع من الشغف، وصار الجهل بها نـوعاً من العقم الفكـري عند كثيـر من المثقفين آنـذاك. وقـد أثبتت الأيـام أن تلك النظرة كانت خاطئة، وانتهى المسلمون كما انتهى اليونان وغيرهم بعد أن بلغ الـداء

---

(١) أصول النحو العربـي ٧٥.

(٢) انظر في النحو العربـي ٢٢، والمفصل في تاريخ النحو ٢٨٣.

منهم كـل مبلغ إلى أنهم كانـوا على خطأ عـظيم حين اندفعـوا وراء أقيسة أرسـطـو وتأليه العقل والسلوك به في غير سبيله. وكان نصيب النحو من هذه الفاجعة وافراً.

وحين انتهت عصور الاستشهاد، وجفَّت منابع النصـوص كانت العلة النحـوية قد تضخمت، وخرج المنطق النحوي وتحكيم مقاييس أرسطو البعيدة عن واقع اللغـة من قبضة الذين شيَّدوه حتى تبرم به النحاة أنفسهم، فهذا أبو علي الفـارسي (٣٧٧) الـذي كان يقـول: «أخطىء في خمسين مسـألة في اللغـة، ولا أخطىء في مسـألـة واحدة في القياس»[١]. يتبرم بما انتهى إليه النحو على يد الرمـاني حين يقول: «إذا كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معـه منه شيء»[٢]. وفي عهد أبـي علي بلغ القياس النحوي مرحلة النضج التـام حتى قال تلميذه أبو الفتح: «أحسب أن أبا علي قد خطر له، وانتزع من علل هـذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا»[٣]. وورث أبو الفتح التراث النحـوي كله وأعمل فيه عقله، وأضاف إلى الذهنية المتوقدة والبصيرة النافذة التي مُتِّع بها ما أفاده من مطارحاتـه مع شيخه أبـي علي. وبلغ من احتفاله بالقياس أنه قـال عند حـديثه عن القلب: «ونحن نعتقد إن أصبنا فسحة أن نشرح كتاب يعقوب بن السكيت في القلب والإبـدال، فإن معرفة هذه الحال فيه أمثل من معرفة عشرة أمثال لغتـه، وذلك أن مسـألة واحـدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس»[٤].

والمعلومات التي يتداولها الباحثون في السماع والقياس اليوم انتزع أكثرها من كتـب ابـن جنـى كالخصائص وغيره. وقد قسم ابن جنى أحوال الكلام العربـي عند اعتباره بالقياس إلى أربعة أقسام:

١ ــ مطرد في القياس والاستعمال.

٢ ــ شاذ في القياس والاستعمال.

---

(١) الخصائص ٢/٨٨.

(٢) السابق ٢/٢٣٤.

(٣) في أصول النحو ٨٦.

(٤) الخصائص ٢/٨٨.

٣ ــ مطرد قياساً شاذ سماعاً.

٤ ــ مطرد في السماع شاذ في القياس[١].

وهذا التقسيم ابتداءً أُملته الذهنية المنطقية الحاصرة. وهو بعد التأمل يرينا غير ما يبدو منه لأول الأمر؛ لأن القياس يقصد منه دائماً أن يكون جارياً على الاستعمال المطرد، فإذا كان القياس مخالفاً للاستعمال المطرد فما هي وجهته وما هو مبناه، وما هي قيمته اللغوية، وهو مطروح من استعمالات العرب أنفسهم[٢].

ومن جهة أخرى، فإن نحو (استقام) الذي حكم له ابن جني بعدم جواز قياسه على (استحوذ) و(استصوب) مسموع من العرب على هذا النحو، أي: (استقام)، فقياسه على (استحوذ) إهمال للسماع فيه، فيعود الأمر إذن إلى تحكيم السماع في المطرد قياساً وسماعاً والمطرد سماعاً دون القياس، ويصبح القياس غير ذي وزن عند التحقيق.

أما الشاذ في الاستعمال المطرد في القياس فإن تعامل ابن جني والنحويين معه مضطرب، وقد مثل له ابن جني بنحو (ودع) و(وذر)، وحكم له بعدم جواز الاستعمال، وأباح استعمال ما كان على شاكلته من نحو وزن، ووعد للمتفصح وإن لم يسمعهما عن العرب.

وهذا من أبي الفتح غريب، فإذا ثبت أن نحو (ودع) وارد في الشعر وفي القراءة فكيف يقال: إن العرب تحامته، وكيف يؤمر المتفصح بتحاميه، ثم يقال له: استعملْ نحو (وزن) وإن لم تسمع عن العرب، فيكون الأمر عكساً لما ينطق به منطق الفطرة الذي لم يلوث بلوثة العجمة!!.

وبالنسبة لـ (ودع) فهي واردة في قراءة شاذة، وقد ذكر ابن جنى في مقدمة (المحتسب) ما نصه: «... لكن غرضنا منه أن نُرِي وجه قوة ما يسمى الآن شاذاً،

---

(١) انظر الخصائص ١/٩٧ وما بعدها.

(٢) اللغة بين الوصفية والمعيارية ٤٠.

وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانـه آخذ من سمت العـربية مهلة ميـدانه لئـلا يُرى مُرىً أن العدول عنه إنما هو غضٌ منه، أو تهمة له.

ومعاذ الله وكيف يكون هذا والرواية تنميه إلى رسول الله...»[1].

ويتكلم أبو الفتح بكلام كثير على هذا النحو يقرر فيه عـدم جواز التـوقف في قبول الشاذ من القراءات وإن كان غيره أقوى منه إعراباً.

وقال أبو الفتح في قراءة (وَدَعَـكَ): إن هذه القـراءة هي قراءة النبـي ـ ﷺ ـ وعروة بن الزبير. وذكر أن هذه القراءة قليلة في الاستعمال[2]. فكيف نوفق بين كلامه في (الخصائص) وكلامه في (المحتسب)، بل كيـف نـوفق بينهما وبين مـا ذكره في مـوضع آخـر حين قال: «واعلم أن الشـاعر إذا اضـطر جاز لـه أن ينطق بمـا يبيحـه القياس، وإن لم يرد به السماع، ألا ترى إلى قول أبـي الأسود:

ليت شعــري عن خـليلي مــا الــذي غــالــه فــي الـحــبِّ حـتــى وَدَعَــهْ

وعلى ذلك قراءة بعضهم: «مـا وَدَعَك ربـك وما قلى»[3]. فمـا معنى قولـه: وعلى ذلـك قـراءة بعضهم... والإجمــاع منعقـد على أن القــرآن ليس مـوضــع ضرورة؟!.

ويقول أبو الفتح في موضـع آخر: «ومـا يحتمله القياس، ولم يـرد به السمـاع كثير، منه القراءات التي تُؤثر روايـة، ولا تُتجاوز، لأنهـا لم يسمع فيهـا ذلك كقـوله ـ عز اسمه ـ: ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾، فـالسنَّة المـأخوذ بهـا في ذلك إتْبـاع الصفتين، إعرابَ اسم الله سبحانه. والقياس يبيـح أشياء فيهـا وإن لم يكن استعمالُ شيء منها»[4]. فأبو الفتح نصَّ هنا أن القراءات التي تـروى لا تُتجاوز، فلمـاذا إذن أوجب أن تُتحـامى القـراءة بـ (وَدَعَـك)؛ أفيُنكـر الـزعم ـ بعـدمـا رأينـا من هــذا الاضطراب ـ بأن الشاذ في السماع المطرد في القياس لا وجود له في العربية.

---

(١) المحتسب ١/٣٢، ٣٣.
(٢) السابق ٢/٣٦٤.
(٣) الخصائص ١/٣٩٦.
(٤) السابق ١/٣٩٨.

أما القسم الثاني، وهو الشاذ في القياس والسماع، فأجدر به كذلك ألاّ يكون موجوداً. وسوق ابن جني له نتيجة حتمية للسير في رياض المنطق اليوناني القائم على السبر والتقسيم...

(٢)

بعض مظاهر خضوع اللغة لسيطرة العقل

اللغة عرف اجتماعي تتكوّن على سبيل التدريج، وتظلُّ في حالة من المخاض الدائم والنمو المستمر، وهي تتم ــ في أكثر الأمر ــ على غير وعي من أصحابها. وإخضاعُها لمقاييس العقل ومقتضى الحكمة إخراج لها عن طبيعتها.

وهذا ما فعله أئمتنا القدامى حين شرعوا في تعليلها وشرح مناهج نموها. فهم يرون ــ كما يقول المستشرق فايل ــ أن اللغة عقل منطوق، وأنها لا تختلف عن ظواهر الحياة المادية الأخرى، فهي مثال الحكمة والعدالة والانسجام. وهم يوازنون بين العامل النحوي والعامل الحسي كالنار والماء والسيف. واللغة تنفر من الأضداد مثلما تنفر ظواهر الحياة العقلية. وهي تؤثر العوامل المشتركة في العمل بحسب قربها من المعمول.

ونشأ عند النحويين كذلك فكرة الاستغناء حيث استغني بـ (بل) عن (لكن) في العطف بعد الموجب[1]، إلى آخر ما هذه سبيله. وهذا كله في مناهج البحث اللغوي الحديث غير واقعي ولا مفيد.

وقد كلف أئمتنا ــ رحمهم الله ــ أنفسهم بما لم يكلفوا به، فأدّى بهم ذلك إلى التشاغل عما كان أنفع لهم وأجدى، وهو إتقان السماع وتوصيف اللغة وبيان مسالك اللاغين حتى يحذو حذوهم من بعدهم.

والآن بعد هذه المقدمة الضرورية نلقي الأضواء على أثر السبع في القياس

---

(١) الخصائص ١/٢٨٥، ٢٨٦.

من خلال عرض بعض الأمثلة والشواهد التي تصور الأثر الإيجابي البنّاء الذي تركته السبع في ترشيد القياس وتسديد مسيرته:

١ ــ يلاحظ أن هناك عدداً من علماء القرون الثلاثة الأولى كانت لهم قدم راسخة في علوم القرآن والعلوم اللغوية، ولكنهم كانوا ضيقي العطن لا يرون في المسألة إلاّ وجهاً واحداً، فأنكروا كثيراً من القراءات الصحيحة الثابتة لمخالفتها للمشهور من القاعدة اللغوية، أو لمخالفتها ظاهر المعنى أو السياق العام، فحكّموا مثل هذه الاعتبارات، وتغافلوا عن أن ما أنكروه أثبتته الأسانيد ونمته إلى النبي ــ ﷺ ــ وأصحابه ــ رضوان الله عليهم. ونستطيع أن نعدَّ من هذا الفريق أبا عمرو بن العلاء (توفي ١٥٤)، وأبا عبيد القاسم بن سلام (توفي ٢٢٤)، وأبا حاتم السجستاني (توفي ٢٥٥) وابن قتيبة (توفي ٢٧٦).

وكان التطور الذي أحدثته القراءة السبعية في هذا الباب هو توسيع مدارك المفكر اللغوي والفسح في أمداء السماع ووجوه تصرفه؛ ليشمل على وجه القبول ما عابه أولئك المتقدمون، فكان موقف المتأخرين حاسماً في الوقوف إلى جانب ما كان عليه جمهور المتقدمين. وقد أدّى هذا إلى تضاؤل المساحة التي تتحكم فيها المقاييس اللغوية عامة أياً كان نوعها. ويمكن أن نضرب لهذا بعض الأمثلة لإماطة اللثام عنه.

(أ) في قوله ــ تبارك وجهه ــ: ﴿قال أبشرتموني على أن مسَّني الكِبَرُ فبم تبشرون﴾[1]، قرأ ابن كثير بكسر النون من (تبشرونِّ) لكن مع التشديد. وقرأ أكثر السبعة: (تبشرونَ) بفتح النون[2].

قال ابن قتيبة: «وقرأ نافع: (فبم تبشرونِّ) بكسر النون. ولو أريد بها الوجه الذي ذهب إليه لكانت: (فبم تبشروننني) بنونين، لأنها في موضع رفع»[3]. وذكر

---

(١) سورة الحجر: آية ٥٤.

(٢) البحر ٥/٤٥٨.

(٣) تأويل مشكل القرآن ٦٣.

أبو جعفر النحاس أن أبا عمرو بن العلاء يرى أن حذف النـون في نحو هـذا لحن[1]. وعنـد أبـي حيـان أن أبـا حـاتم غلَّط نـافعـاً، وقـال: إن مثـل هــذا لا يـأتي إلاّ في الشعر[2].

وظاهر اللغـة مع هؤلاء المعتـرضين، ولكن فاتهم أن اللغـة لا تخضع لقـانون صارم كالقوانين الطبيعية، ولو أن ذلك مما يسرنا منها لـو وقـع. وفي حملنا لهـا على ما نحب من الاطراد والتتابع نوع من العسف والتكلف المكروه.

قال سيبويه في جواز حذف هذه، النـون: «وتقول: هـل تفعلنَّ ذاك، تحذف نـون الرفـع؛ لأنك ضـاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحـذفوهـا إذ كانت تحذف. وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوهـا فيما هـو أشد من ذا؛ بلغنا أن بعض القراء قرأ: «أتحاجوني»[3]. وكان يقرأ: «فبم تبشرونِ». وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف»[4].

وكان موقف المتـأخرين الاتجـاه إلى جواز هـذا التركيب، ولكن اختلفـوا هل المحذوف نون الرفع أو نون الوقاية. وتلقـوا ما أنكـر أبو عمـرو وغيره بـالقبول؛ لأن ما ثبت في القراءة، وله وجه في العربية لا يسع المنصف تجاهله[5].

(ب) في قوله ــ تعالى ــ: ﴿فتلقى آدم من ربه كلماتٍ فتاب عليـه﴾[6]، قرأ جمهور السبعة: (آدمُ) بالرفع. وقرأ ابن كثير: (آدمَ) بالنصب وبرفع (كلمات)[7].

وقد ذكر ابن جـرير ــ رحمـه الله ــ أن قراءة من نصب (آدم) ورفـع (كلمات)

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/١٩٧.
(٢) البحر ٥/٤٥٨.
(٣) سورة الأنعام: آية ٨٠. وهي قراءة نافع من السبعة.
(٤) الكتاب ٣/٥١٩، ٥٢٠.
(٥) انظر حجة ابن خالويه ١٤٣، والبحر ٥/٤٥٨، والتسهيل ١٠، والتصريح ١/٨٦، والخزانة ٢/٤٤٥، والأشباه والنظائر ١/٨٢.
(٦) سورة البقرة: آية ٣٧.
(٧) السبعة ١٥٣.

وإن كانت جائزة في العربيـة إلّا أنه لا يجـوز عنده إلّا الـرفع في (آدم) والنصب في (الكلمات)، وذلك ــ على حد تعبيره ــ لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علمـاء السلف والخلف عُلى تـوجيــه التلقي لآدم دون الكلمـات. وبمــا أن قـراءة الجمهور وقع عليهـا الإجماع فـإنه لا يصـح الاعتراض عليهـا بقراءة من يجـوز عليه السهو والخطأ[1].

وهذا غريب من ابن جرير إذ إن رسم المصحف والقاعدة العربية والمعنى كل أولئك مبيح لقراءة ابن كثير، وإن كان في ترك متابعة الجماعة نوع من الوحشـة، إلا أن ذلك لا يسوِّغ ردَّ هذه القراءة والتشنيع على قارئها.

ومن ثم فإن جماهير النحويين ذهبوا إلى جواز قـراءة ابن كثير واعتلوا لهـا بأن الله ــ تعـالى ــ جعل الكلمـات هي التي استنقذت آدم بتـوفيق الله له لقـولـه إيـاهـا والدعاء بها، فتاب الله عليه بها[2].

(ج) في قـوله ــ تعـالى ــ: ﴿من كان عـدواً لله وملائكتـه ورسله وجبـريـل وميكال﴾[3]، اختلف السبعة في قراءة (جبريل) وكان ابن كثير ــ رحمه الله ــ يقرأ: «جَبْرِيل». وقـد نُقل عن الفـراء أنه لا يشتهي هـذه القراءة؛ لأنـه لا يوجـد في كلام العرب (فَعليل)[4]. وذكـر ابن جريـر الطبـري أن هذه القـراءة لا تصح، واعتـلَّ بما اعتل به الفراء[5].

والمعروف من كلام أكثـر النحويين أن جبـريل اسم أعجمي، وأن العـرب إذا نـطقت الأعجمي خلَّطت فيه لعـدم موافقتـه لأقيستها في أكثـر الأحيـان، وانحـراف

---

(١) انظر تفسير الطبري ١/١٩٣.

(٢) حجـة الفارسي ٢/٣٧، الكشف ١/٢٣٧، ومعـاني الزجـاج ١/٨٥، والكشـاف ١/٢٧٤، البيان ١/٧٥، والبحر ١/١٦٥، والدر المصون ١/٢٩٥.

(٣) سورة البقرة: آية ٩٧.

(٤) البحر ١/٣١٧.

(٥) تفسير الطبري ١/٣٤٦.

الألسنة بنطقه عند تلقفه من أهله. ولهذا فإن اللغويين رأوا غير ما رآه الفراء وابن جرير، وذهبوا إلى أن العرب تركت ألفاظاً من العجمية على أبنية العجم، كالآجر والإبريسم والفرند؛ وليس في كلام العرب ما هو على هذه الأبنية. وقراءة من فتح الجيم من (جبريل) من هذا القبيل(١).

وتصديقاً لما ذكرناه من تخليط العربي إذا نطق غير العربية، بل تخليط بني البشر جميعا إذا هم فعلوا نحو ذلك ما ذكره الأخفش من أن في (جبريل) ست لغات. وذكر ابن الجوزي أن فيها إحدى عشرة لغة. أما أبو حيان فذكر أن فيها ثلاث عشرة لغة(٢).

وردُّ الطبري مبني على القياس؛ لأنه يرى أن هذا الوزن ليس موجوداً ولكن السماع ــ كما شاهدنا عند جمهور النحويين ــ أثبت أن هذا الوزن موجود، ولكنه قليل. وإذا ثبت أن العرب نطقت بهذه اللفظة على هذا النحو لم يضرَّ ألا يكون له شبيه آخر في مادة أخرى، كما يقضي به المنطق اللغوي الصحيح. وهكذا فإن تمكن القراءات السبع في نفوس اللغويين لا سيما المتأخرين منهم أدى إلى تعديل المزاج النحوي وتشذيب الزوائد التي أبت التفاعل مع الأطر المرنة للعربية.

٢ ــ المرونة حيال الضرورة الشعرية: أدرك علماؤنا الأقدمون أن للشعر لغته الخاصة، وأن الشاعر قد يسهو عن مراعاة قواعد اللغة المستعملة في النثر وذلك لانشغاله باصطياد المعاني التي تتزاحم على خاطره، وانشغاله كذلك بأداء حقوق الوزن والقافية، وميله إلى التجديد في الصورة الشعرية التي يعرضها، وما يصاحب ذلك من إسهاب في المعنى وإيجاز شديد في اللفظ(٣).

ومن ثم فإن جمهور العلماء اتجهوا إلى أن الضرورة الشعرية هي ما يقع من الصيغ والتراكيب في الشعر، ولا يقع عادة مثله في النثر سواء احتاج إليه الشاعر

---

(١) حجة الفارسي ٢/١٦٥.

(٢) انظر معاني الأخفش ١/١٤٠، ومعاني الزجاج ١/١٥٦، وحجة أبي زرعة ١٠٧، والبيان ١/١١١، وزاد المسير ١/١١٧ ــ ١١٩، والبحر ١/٣١٧، والدر المصون ٢/١٩.

(٣) انظر من أسرار اللغة ٣٣٦ وما بعدها.

أم لا. ونقلوا عن سيبويه أنه كان يرى أن الضرورة هي ما لا مندوحة للشاعر عنه. فإذا أبدل حركة بأخرى مثلاً، فترتب على ذلك مخالفة نحوية، لم يكن ذلك مما يعذر فيه، لأن ذلك مما لا يخل بالوزن لو لم يفعله. وهذا مذهب ابن مالك والأعلم الشنتمري(١).

وقد نازع بعض الباحثين في أن يكون سيبويه مخالفاً للجمهور في هذا(٢). ثم اختلف النحويون مرة أخرى هل يُترخص في بعض الأحكام في غير الشعر كالأمثال والسجع، وما شاكل ذلك مما يقصد فيه إلى نوع من الازدواج في اللفظ، فذهب الجمهور إلى أن الضرورة خاصة بالشعر لا تتعداه إلى غيره وذهب عدد من النحويين، على رأسهم الأخفش إلى أن ذلك متاح في غير الشعر لغرض التناسب والسجع(٣).

والنحاة بعد هذا وذاك يختلفون فيما يباح للشاعر من تلك الضرورات اختلافاً واسعاً لا يعنينا هنا استعراضه(٤).

ونتيجة لاعتماد النحويين على الشعر في إحكام قواعد العربية نثرها وشعرها وجد بعض النحويين مساغاً لأن يقول: «كل ما يجوز في الشعر فهو جائز في الكلام، لأن الشعر أصل كلام العرب، فكيف تتحكم في كلامها، وتجعل الشعر خارجاً منه»(٥). وهذا الكلام يتناسق مع خلط النحويين بين فني الشعر والنثر.

ولو أنهم اعتمدوا في التقعيد على القرآن الكريم وما يغلب على الظنِّ أنه روي بلفظه من الحديث الشريف وعلى ما بين أيديهم من أقوال العرب

---

(١) انظر الخزانة ٣/٥٣٥، والهمع ٢/١٥٥، والاقتراح ٤٢.
(٢) انظر الضرائر اللغوية ٢٦، حيث ناقش المؤلف د. خديجة الحديثي فيما ذهبت إليه من ذلك.
(٣) الهمع ٢/١٥٨.
(٤) انظر الصاحبي ٤٦٨، والهمع ٢/١٥٦ وما بعدها.
(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣/٥٧٣.

وخطبها. . . إلخ، مما هو من قبيل النثر، ثم صاروا إلى الشعر فحاكموه إلى أصوله، وحكَّموا في تمليحه وتقبيحه رؤساء الشعراء وفحولهم لكان عملهم أقرب إلى الصواب ولكان مجال الضرورة أوسع مما كانوا يظنون. . .

وقد احتفى متأخرو النحويين بالقراءات السبع في مجالات تقعيد اللغة، وجعلوها في مقام ما يحتج به لا له، وقد كانت تُعاملُ عند أكثر المتقدمين معاملة ما يحتج له لا به. ووجدوا أنفسهم في بعض المواضع بحاجة إلى تدعيم القراءة بالشواهد، فصاروا إلى بعض الشواهد الشعرية التي كان كثير من المتقدمين يرى أنها لا يحتج بها على النثر؛ لأنها موضع ضرورة الشاعر، واحتجوا بها في تسويغ القراءة التي يريدون الاستشهاد بها والاحتجاج لها، بل جمعوا بين الشعر والقراءة في سياق تأسيس حكم نحوي يغاير ما أصَّله المتقدمون من قبل.

وهذا المسلك ــ فيما أرى ــ جزء من المرونة العامة التي أحدثتها القراءات السبع في الفكر النحوي عند المتأخرين مما ترتب عليه الرفق في الأحكام الذي يتناسب مع أطر العربية المرنة ومدارجها الفسيحة وضوابطها الرخية، وبهذا يكون المتأخرون قد كسروا من حدَّة القياس حين حولوا كثيراً من الشواهد من نطاق الضرورة إلى نطاق الاحتجاج. وإني أزعم أن الذين نعوا على ابن مالك ما ذهب إليه في تعريف الضرورة ــ كأبي حيان مثلاً ــ لم ينتبهوا إلى الدافع الذي دفع به في هذا الاتجاه، وهو دافع ناتجٌ عن الرغبة في إفساح المسار أمام القراءات والأحاديث لتسهم في بناء القاعدة اللغوية، إذ إنه بمذهبه ذاك استطاع أن يجعل عدداً غير قليل من أبيات الشعر خارجة عن نطاق الضرورة؛ لأنه لا ملجىء للشاعر فيها، وحينئذٍ فإن حكمها في قوة الاحتجاج كحكم النثر.

وسنعرض هنا بعض النماذج التي توضح تقلص الضرورة لحساب السعة على مقتضى ما ذكرناه قبل قليل:

(أ) في قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[1]، قرأ حمزة

---

(١) سورة النساء: آية ١.

من السبعة بجر الأرحام. وقرأ الجمهور بنصبها[1].

ومذهب جماهير النحويين من متقدمين ومتأخرين على نحو ما أسلفنا أن العطف على الضمير المجرور لا يصح إلاَّ بإعادة الخافض، قال الفراء: «حدثني شريك بن عبد الله، عن الأعمش، عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: بالله والرحم. وفيه قبح؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه، وقد قال الشاعر:

نُعلِّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه»[2].

وممن منع العطف على الضمير المخفوض في حال السَّعة: سيبويه، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والصيمري، والزمخشري وغيرهم[3].

أما المتأخرون فلم يروا في هذه القراءة ما رآه سلفهم، فاتجهوا إلى جوازها، والتمسوا لها من التخريج ما يناسب، واستدلوا لقولهم بالشواهد الشعرية التي جاء فيها مثل ما في قراءة حمزة، ليشعروا بتوسيع دائرة الاختيار على حساب دائرة الضرورة. وفي تعليق ابن يعيش على وجهة نظر الزمخشري في هذه المسألة ما يكشف الغطاء عما نقول. قال الزمخشري: «ولا يقال مررت به وزيدٍ، ولكن يعاد الجار. وقراءة حمزة (والأرحامِ) ليست بتلك القوية[4]. قال ابن يعيش بعد أن قرر أن العطف في نحو هذا لا يكون إلاَّ في ضرورة الشعر، نحو قول الشاعر:

فاليوم قرَّبتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيامِ من عجبِ

---

(١) السبعة ٢٢٦. وص ٥٣ من هذا البحث.

(٢) معاني الفراء ١/١٤١.

(٣) انظر في أقوالهم على التوالي: الكتاب ٢/٣٨١، والمقتضب ٤/١٥٢، والأصول لابن السراج ٢/٧٩، وإعراب النحاس ١/٣٩٠، والكشاف ١/٤٩٣، والبيان ١/١٥٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٤.

(٤) شرح المفصل ٣/٧٤.

قال: وأما قوله تعالى: ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ﴾ في قراءة حمزة فإن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على الضمير المخفوض، وقد ردَّ محمد بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها. وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ــ هو المبرد ــ لأنه قد رواها ثقة، ولا سبيل إلى ردَّ نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة، كابن مسعود، وابن عباس، والقاسم، وإبراهيم النخعي، والأعمش، والحسن البصري وقتادة ومجاهد. وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها»[1]، وبعد أن يذكر ابن يعيش كلاماً آخر في هذا ساق البيت الذي ساقه الفراء ونقلناه عنه قبل قليل للتدليل على أن ذلك خاص بالشعر ساقه للدلالة على وجاهة قراءة حمزة كما ساق أبياتاً أخرى.

وعلى هذا النهج سار كثير من المتأخرين حيث ساقوا أبياتاً من الشعر في سياق الاستدلال لقراءة حمزة، وذلك لأن هذه القراءات تمثل النثر وهي ثابتة لا مجال لردها. فصار ما ورد في الشعر من العطف على الضمير المخفوض من غير الرخص التي تبيحها الضرورة؛ لأن الضرورة ورود استعمال شيء في الشعر لا مثيل له في النثر[2].

وممن خالف توجه المتأخرين في هذا، فأبقى المسألة على باب الضرورة علي بن سليمان بن حيدرة اليمني وابن الحاجب[3].

(ب) في قوله تعالى: ﴿ثم لْيقطع فَلْينظر هل يُذْهبنَّ كيدُه ما يغيظ﴾[4] قرأ الكوفيون ونافع في رواية بإسكان لام الأمر من: (ثم لْيقطع) وقرأ الباقون بتحريكها[5]، والنحويون القدماء يفرقون بين إسكان لام الأمر بعد (ثم) وبين إسكانها بعد الواو والفاء

---

(١) السابق ٣/٧٨.

(٢) انظر شرح ابن الناظم ٥٤٤، والبحر المحيط ٢/١٤٧، ٣/١٥٨، والدر المصون ٣/٣٩٤، وشرح الكافية الشافية ٣/١٤٦، والأشموني ٣/١١٤، وشرح التصريح ٢/١٥١.

(٣) انظر كشف المشكل ١/٦٣٨، وشرح الكافية ١/٣١٩، ٣٢٠.

(٤) سورة الحج: آية ١٥.

(٥) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.

حيث يمنعونه بعـد الأولى ويبيحونـه بعد الـواو والفاء. قـال المبرد: «وأمـا قراءة من قرأ: (ثم لْيقطع) فـإن الإسكان في لام (فلينـظر) جيد وفي لام (ليقـطع) لحن؛ لأن (ثم) منفصلة من الكلمة»[1] وهذا مأخوذ من كلام سيبويه[2].

ويرى بعض النحويين أن إسكان اللام بعـد (ثم) خاص بضـرورة الشعر، ولا يجوز فى النثر[3].

ولكنَّ ورود هذه القراءة غيَّر نظرة المتأخرين لهذه المسألة، وصار هناك اعتقاد راسخ بأن إسكان لام الأمر بعد (ثم) جائز في السَّعة. واختلفوا بعد ذلـك أهو جـائز على قلة أم جائز، ولا يوصف بالقلة ولا بالضعف.

فعبـــارة ابن يعيش وابن هشـام والـــرضي تفيـد الجـــواز مـع القلة في كـــلام العرب[4]. وصرح عـدد من النحويين بـأن الإسكان هنـا جائـز في النثر ولا يـوصف بقلة، ولا ضعف، قال ابن عقيل: «وهذا ــ أي الإسكان ــ يطرد في (ثُمَّ) أيضاً فهـو أولى، لأن مـا ثبت في السبعـة لا يصـح رده، ولا يـوصف بضعف أو قلة. وتسكين اللام بعد (ثم) ثابت فيها[5]. وإلى هـذا ذهب أبو حيـان والأشموني، وقـريب منهم المرادي»[6].

وهكذا فقد خرجت هذه الظاهرة اللغـوية من حيـز الضرورة واللحن إلى حيـز السعة، وذلك بتأثير هذه القراءات السبعية.

---

(١) المقتضب ٢/١٣٤.

(٢) الكتاب ٤/١٥١.

(٣) رصف المباني ٣٠٤، والمغنى ٢٩٤، ٢٩٥.

(٤) انـظر في أقـوالهم على التـوالي شـرح المفصـل ٣/٩٨، والمغني ٢٩٤، وشـرح الكـــافيـة ٢/٢٥١.

(٥) المساعد ٣/١٢١، ١٢٢.

(٦) انظر الهمع ٢/٥٥، والأشموني ٤/٤، ورصف المباني ٣٠٤. وهو ينقـل عن الجنى الداني ٤٢.

ونحن مع الفريق الذي يقول: إنه جائـز قليل في كـلام العرب. أمـا ما ذهب إليه أبو حيان، وابن عقيل وغيـرهما من الامتنـاع عن وصف ما يـرد في السبع بـالقلة والضعف فهـو تكلف. ولأبـي حيان وغيـره مواضـع كثيرة نصـوا فيها على القلة مـع ورود مـا نصوا عليـه في قراءة سبعيـة. والنتيجة المستخلَصَـة من كـل مـا مضى هي توسع السماع على حساب القياس.

(ج) قرأ ابن عامر وحده: ﴿وكذلك زُيِّن لكثيـر من المشركين قتـلُ أولادَهم شـركائِهم﴾[1]، ففصـل بين المضاف والمضـاف إليه بمعمول المضـاف (المصـدر) وهذا الفصل موضع استنكار عند جمهور النحويين، ولذلك منعوه في الشعر والنثـر، واعتلّوا بشدة الصلة بين المضاف والمضاف إليه، فكأنهما كالشيء الواحد. وأباحـوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الشعـر لأنه يُتـوسع في الـظروف ما لا يتوسع في غيرها.

وقد ساق سيبويه شعـراً كثيراً وقـع فيه الفصـل بين المضاف والمضـاف إليه، ورفضـه جميعاً، وكـأنه يعـدُّه من غلط العـرب، أو ممـا جـرى على لهجـة ضعيفـة لم تتسع لها اللغة الأدبية المشتـركة التي هي لغـة الشعر. وأقـر الفصل بـالظرف في الشعر[2]. وتابعه على هذا البصريون[3].

أما الكوفيون فقد كانوا أرفق في موقفهم من البصريين جرياً على ما مضوا عليه في منهجهم العام، فأجازوا الفصل بالمعمول في الشعـر[4]. وتبين من هذا إجمـاع المتقدمين على منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمعمول في النثر.

وفي المرحلة الوسيطة من التأثر بالقراءة السبعية كـان النصُّ على ضعف قراءة ابن عامر كما نشاهد ذلك عند مكي وأبـي البركات والعكبري[5].

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٢) الكتاب ١/١٧٦ وما بعدها.

(٣) انظر سر الصناعة ١/١١، والتبصرة والتذكرة ١/٢٨٥، وإعراب القرآن للنحاس ١/٥٨٣.

(٤) انظر مجالس ثعلب ١/١٢٥، ١٢٦، والبيان ١/٣٤٢.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١/٢٩١، والبيان ١/٣٤٢، والإملاء ١/٢٦٢.

أما عند المتأخرين حيث بلغ التأثر بالقراءة السبعية ذروته، فقد صار الفصل بالمفعول به بين المضاف والمضاف إليه أمراً شائعاً في النثر مع العتب على القدماء لتجاهلهم قراءة ابن عامر[1]. ويمكن تلخيص وجهة نظرهم فيما ذكره السمين حين قال: «وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُلتفت إليها، لأنها طعن في المتواتر، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر. وأيضاً فقد انتصر لها من يقابلهم، وأورد من لسان العرب نظمه ونثره ما يشهد بصحة هذه القراءة لغة»[2]، وقد ساق بعد ذلك ما يدعم به قراءة ابن عامر في عشر صفحات من النثر والشعر.

(د) من مظاهر المرونة تجاه ما دعاه الأقدمون بضرورة الشعر ما نجده من أحكام الوصل والوقف في العربية حيث نرى أن كثيراً من المتأخرين خرَّجوا كثيراً من القراءات على أن القارىء حمل فيها الوصل على الوقف. ومن المعروف أن الوقف له أحكامه وأن الوصل له أحكامه التي تخصه.

فمن ذلك أن قدماء النحاة يرون أن هاء السكت تلحق في كلام العرب أواخر بعض الكلمات لبيان الحركة حالة الوقف، فإذا وصلوا أسقطوا تلك الهاء حيث يُظهر الوصلُ الحركة. ولكن وردت بعض القراءات السبعية التي أُثبتت فيها هاء السكت في حالة الوصل، وذلك كما في نحو ﴿كتابيه﴾[3] و ﴿ماليه﴾ و ﴿سلطانيه﴾ و ﴿ماهيه﴾[4]. وقد نص سيبويه والمبرد وغيرهما من أئمة البصريين أن إجراء الوصل مجرى الوقف إنما يكون لضرورة الشعر، فأما في النثر فلا يجوز ذلك[5].

---

(١) انظر شرح العمدة ٤٩٠، وأوضح المسالك ٢/٣٨٨، والخزانة ٢/٢٥١، والأشموني ٢/٢٧٦.

(٢) الدر المصون ٥/١٦٦.

(٣) سورة الحاقة: آية ٢٥ وما بعدها.

(٤) سورة القارعة: آية ١٠.

(٥) الكتاب ٤/١٩٠، والمقتضب ١/٣٩.

ونص كثير من النحويين أن إلحاق هاء السكت بآخر الكلمة في حالة الوصل لحن[1].

ولكن كثيراً من متأخري النحاة ذهبوا إلى إثبات هاء السكت في بعض القراءات السبعية في حالة الوصل مما أجري فيه الوصل مجرى الوقف، فيكونون بذلك قد فسحوا في السعة والاختيار على حساب ضرورة الشعر[2]. ولا يعكر على هذا ذهاب بعض النحويين إلى أن ذلك كثير في الشعر قليل في النثر، لأن القليل فصيح جائز.

وفي قوله ـ تبارك وجهه ـ : ﴿إنه من يتق ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[3] قرأ ابن كثير في رواية قنبل: (من يتقي ويصبرْ) بإثبات الياء وجزم (يصبر) في الوصل والوقف. وقرأ باقي السبعة بحذف الياء وإسكان الراء وصلاً ووقفاً[4].

و (من) في الآية تحتمل أن تكون موصولة، فيرفع الفعلان بعدها، وتحتمل أن تكون شرطية، فيجزمان. ولكن رواية قنبل عن ابن كثير رفعت الأول، وذلك بإثبات حرف العلة وجزمت الثاني بإسكان الراء. وقد خُرِّجت قراءة ابن كثير هنا على وجوه عدة كان من جملتها عند بعض المتأخرين أنهم جعلوا (من) موصولة، ولذلك ثبتت معها الياء وسكنت الراء من (يصبر) حملاً للوصل على الوقف[5]. وبهذا يكون حمل الوصل على الوقف قد أُخرج من دائرة الضرورة إلى دائرة السعة.

---

(١) الكتاب ٤/١٦٢، والمقتضب ٤/٢٤٨، والأصول ٢/٣٨١.

(٢) شرح الكافية ٢/٤٩، والمقرب ٢/٣٤، والمساعد ٤/٣٢٩، وشرح التصريح ٢/٤٤٦، والهمع ٢/٢١١.

(٣) سورة يوسف: آية ٩٠.

(٤) السبعة ٣٥١.

(٥) انظر الإملاء ٢/٥٨، والبحر ٥/٣٤٢، ٣٤٣، وشذور الذهب ٦٣، والصبان على الأشموني ١/١٠٣.

وهكذا نرى أن القراءات السبع أثَّرت تأثيراً واضحاً في توسيع دائرة السماع حتى تجاوزت الخطوط الحمراء التي رسمها قدماء النحويين، وحظروا على الناثر القرب منها. وهذا ما كان ليحدث لولا خلط النحاة بين لغة الشعر ولغة النثر، ولولا قصور استقرائهم لظواهر اللغة، ولولا غضهم الطرفَ عن كثير من القراءات الصحيحة التي كان ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار.

٣ ــ من الآثار التي تركتها القراءات السبع في القياس والسماع ــ كما يرى من أنعم النظر ــ توجه كثير من النحويين المتأخرين إلى الوقوف الموقف الراشد من الظاهرة اللغوية إذا وردت على خلاف القياس، أو على خلاف الفاشي في لسان العرب. والموقف الذي انتهى إليه أولئك المتأخرون هو قبول تلك الظاهرة حين ترد في قراءة قرآنية صحيحة، وعدم القياس عليها؛ لأن من أراد منا معاشر المتفصحين أن يحاكي العرب في شيء من كلامها فالأولى له آنذاك أن يحاكي الأشيع الأشهر. وغالباً ــ على ما أدى إليه الاستقراء ــ ما يكون ذلك في قراءة الجمهور.

وهذا الموقف يتناسب مع تصريحات اللغويين بأن ما جاء على خلاف القياس عن العرب حفظناه، ولم نقس عليه غيره. ولنضرب بعض الأمثلة التي تجلو ذلك.

(أ) في قوله ــ جل وعلا ــ : «وجعلنا لكم فيها معايش»[1]. قرأ السبعة: (معايش) بياء، وانفرد خارجة عن نافع بروايتها: (معائش) بالهمز[2].

ويبدو ابتداءً أن هذه القراءة لم تثبت عن نافع عند كل علماء القراءة؛ لأن هناك كتباً عدة مهتمة بتوجيه القراءة السبعية لم تعرض لها، ولم تثبتها، وذلك كحجة ابن خالويه وحجة أبي زرعة والكشف لمكي. وقد علَّق ابن مجاهد على هذه القراءة بعد أن ذكرها بقوله: «قال أبو بكر: وهو غلط»[3]. فهل يقصد ابن مجاهد أنها غلط من جهة مخالفة ما استقر عليه الأمر عند القدماء من عدم جواز همزها،

---

(١) سورة الأعراف: آية ١٠.
(٢) السبعة ٢٧٨.
(٣) السابق ٢٧٨.

أو أنه أراد أن خارجة غلط في الرواية عن نافع حين وهم في السماع؟.

لا يوجد لدينا ما يرجح واحداً من الاحتمالين.

وقد أسهمت هذه الرواية عن نافع ـ على كل حال ـ في الكشف عن مدى اعتزاز النحويين بالقياس والمنهج المعياري الذي احتكموا إليه في تقنين العربية.

والذي يراه النحاة ابتداءً في (معايش) أنها لا تهمز، لأنه إنما يكون الهمز في الياء الزائدة كما في (صحائف) إذ فعلها هو: (صحف). أما الياء في (معايش) فليست طارئة على هذه المادة، ومن ثم فإنها أصلية تبقى على حالها، ولا تهمز. وتفيد عبارة سيبويه وغيره أن العرب همزت (معائش) ولكنها غلطت في همزها لها. قال سيبويه: «فأما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة، وإنما هي مُفْعِلة. وقد قالوا: مصاوب»(١).

فقد صرَّح بأن الهمز من كلام العرب. وذكر ابن جني أن الأخفش سمع الهمز من العرب. وذكر الفراء أن العرب ربما همزت ذلك. وصرح المازني بنحو من ذلك إلا أنه حكم على همزها بالغلط(٢).

وأتمَّ ابن جني ما بدأه سيبويه حين زعم أن العرب إنما يجوز عندهم مثل هذا الغلط لما يستهويهم من الشَّبَه؛ لأنه ليست لهم قياسات يعتصمون بها، وإنما يُخلدون إلى طبائعهم(٣). مع أن الرجل نصح القوم بعدم القطع بتخطئة العرب ما أمكن أن يوجد لهم وُجَيْه ما. ولكنه بعد قليل ذكر أنهم غلطوا؛ لأنه ليست عندهم قياسات، إلخ...

ولا أدري ما قيمة قياسات يصطنعها النحاة لا تستند إلى سماع عن العرب!

---

(١) الكتاب ٤/٣٥٦.

(٢) الخصائص ٣/٣١٠، ومعاني الفراء ١/٣٧٣، والمنصف ١/٣٠٧.

(٣) الخصائص ٣/٣١٠.

ولكنَّ متأخِّري النحاة وقفوا من هذه القراءة الموقف المنطقي إذ حكموا بصحة الهمز مع إعلانهم أنه لا يقاس عليه، وذلك لندرة وقوعه[1].

(ب) في قوله ـ عز اسمه ـ : «فقاتلوا أئمة الكفر»[2]. قرأ الكوفيون وابن عامر ونافع في رواية: (أئمة) بهمزتين. وقرأ أبو عمرو بن العلاء ونافع وابن كثير: (أيْمَة) بهمزة وياء ساكنة[3].

وكان موقف قدماء النحويين من الجمع بين الهمزتين في كلمة واحدة هو التلحين في الأعم الأغلب منطلقين في ذلك من قلة استعماله في لسان العرب وحرصهم على التخلص من الهمزة إذا كانت منفردة فإذا صار إلى جانبها أخرى فذلك أدعى إلى شدة التخلص وشناعة الاجتماع. وقد قرروا هذا وفي حسّهم أن اللغة ذات نظام صارم، وأن اللاغين بها قاموا بعملية انتقائية محكمة، فخلصوها من كل ما يجهد المتكلم أو يخدش أذن السامع...!

وانطلاقاً من هذا الهاجس جاءت عباراتهم صارمة في هذا، قال سيبويه: «واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة ولا تخفف؛ لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف...»[4]. وقد تابع السواد الأعظم من البصريين سيبويه في هذا[5] مع تصريحهم بأن الجمع بينهما مسموع عن العرب، ولكنه رديء[6].

---

(١) المساعد ٤/٩٧، وأوضح المسالك ٤/٢٥٣، والأشموني ٤/٢٨٩، والبحر ٤/٢٧١، والدر المصون ٥/٢٥٩.

(٢) سورة التوبة: آية ١٢.

(٣) السبعة ٣١٢.

(٤) الكتاب ٣/٥٥٢.

(٥) معاني الزجاج ٢/٤٨١، وإعراب النحاس ٢/٧، وحجة الفارسي ٤/٢٨٩، والخصائص ٣/١٤٣.

(٦) معاني الفراء ٢/٣٢٨، وحجة الفارسي ٤/٢٨٩.

وكـان رأي بعض الكوفيين جـواز الجمع بينهمـا في كلمة واحـدة كما نشـاهد ذلك عند ابن خالويه(١).

وانتهى كثيـر من متـأخـري النحـاة إلى أن الجمــع بين الهمـزتين ليس بلحن ولا عيب على من قرأ به، ولكنه شاذ يحفظ، ولا يقاس عليه(٢).

وهذا هو الموقف الصحيح العدل من هذه القراءة، وهذه الظاهرة.

(جـ) في قوله ــ عز اسمه ــ : «مـا أنا بمصـرخكم وما أنتم بمصـرخيَّ»(٣). الجمهور: (بمصرخيَّ). وقرأ حمزة من السبعة: (بمصرخيِّ)(٤).

وقدماء النحويين مختلفون في شأن حركة ياء الإضافة المـدغَم فيها يـاء جمع المذكر السالم ونحوهـا، فمنهم من يقول: إن العـرب لم تنطق بغيـر الفتح، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك وارد في لغة أو لُغيَّة، لا يحسن الأخذ بها وترك مـا عليه عـامة العرب من الفتح. وذكر بعضهم أن تلك اللغة هي لغة بني يربوع(٥).

وقد بالـغ النحاس حين ذكـر أن هناك إجمـاعاً من النحويين على عدم جـواز الكسـر؛ لأن عبارة الفـراء في ذلك متـرددة؛ ولأن ابن خالـويه وأبـا زرعة لا يمنعـان ذلك(٦).

ولكن نحـويين في القرنين الخـامس والسادس على وجـه التقـريب لا القـطع ذهبوا بعد تجـويز ابن خـالويـه وأبـي زرعة إلى أن قـراءة حمزة ليست لحنـاً، ولكنها

---

(١) الألفات ٥٨.

(٢) أوضــح المسـالــك ٤/٣٦٦، والمسـاعــد ٤/١١١، والارتشـاف ١/١٣١، والأشمــوني ٤/٢٩٩، وشرح ابن الناظم ٨٤٥.

(٣) سورة إبراهيم: آية ٢٢.

(٤) السبعة ٣٦٢.

(٥) معاني الفراء ٢/٧٥، ومعاني الزجاج ٣/١٥٩، ومعاني الأخفش ٢/٣٧٥، وإعراب القرآن للنحاس ٢/١٨٢.

(٦) انظر حجة ابن خالويه ٢٠٣، وحجة أبـي زرعة ٣٧٨.

بعيدة أو ضعيفة على ما نشاهده عند مكي والعكبري[1].

وانتهى كثير من متأخري النحاة إلى أن كسر الياء في نحو هذا قليل أو شاذ[2]. فقد أجازوا القراءة مع النصِّ على عدم فشوها في كلام العرب.

ونحن نرى أن أثر القراءات السبع بنّاءٌ هنا حيث وضع الأمور في نصابها، وكسر من جموح الاعتداد بالأقيسة، وأعاد للسماع بعض الاعتبار.

٤ ـ التوسع في عقد الشَّبه بين المقيس والمقيس عليه: جرت عادة النحويين بعقد ألوان من الشبه بين المقيس والمقيس عليه كالشبه في المعنى والشبه في اللفظ والشبه في العمل، بل هناك الشبه التخييلي الذي جرى في الفكر النحوي دون أن يكون له ظهير من الواقع اللغوي، كما ذكروا في علة بناء اسم الإشارة (هنا) بأنه تضمَّن معنى حرف كان من حق العرب أن يضعوه ولكنهم لم يضعوه. وذلك منهم قياساً على باقي أسماء الإشارة التي ذكروا أنها تضمنت معنى حرف من الحروف[3].

وقد وجد كثير من النحويين أن بعض القراءات أتت ببعض الاستعمالات التي ينكرها جمهور المتقدمين، أو يشذذونها، فقاموا بالاحتجاج لها والتقعيد عليها بقياس ما جاءت به من ظواهر لغوية على غيرها مما يشبهها، ويلتقي بها في صورة من الصور. ويكونون بذلك قد وسَّعوا من دائرة القياس كما أنهم ـ كما أسلفنا ـ ضيقوها في مواضع أخرى.

ونكتفي بسوق مثالين على هذا:

(أ) في قوله ـ تبارك وجهه ـ : «كن فيكون»[4]. قرأ الجمهور برفع (يكونُ). وقرأ ابن عامر بنصبها.

---

(١) انظر الكشف ٢/٢٦، والإملاء ٢/٦٨.

(٢) انظر شرح العمدة ٥١٣، والبحر ٥/٤١٩، وأوضح المسالك ٢/٣٩٨، والأشموني ٢/٢٨٢، والخزانة ٢/٢٥٩.

(٣) الأشموني ١/٥٣.

(٤) سورة البقرة: آية ١١٧.

وقد نصَّ ابن مجاهد في موضع من كتابه على أن قراءة ابن عامر غلط، ونصَّ في موضع آخر على أنها وهم[1]. وكلام ابن مجاهد مبني على ما قرره قدماء النحويين، قال سيبويه: «ومثله (كن فيكونَ). كأنه قال: إنما أمرنا ذاك فيكونُ. وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر»[2]. وعلى منواله نسج جمهورهم[3].

وحجتهم في هذا أن لفظة (كن) هنا لا يراد منها حقيقة الأمر ــ الذي يشترط للنصب بعد فاء السببية ــ ؛ لأنَّ الله تعالى لا يقول لكل شيء يريد إيجاده: كن، وإنما ذلك تعبير عن سرعة الإيجاد.

وسبب آخر، وهو أن الشيء لا يكون علة لنفسه، ومن ثمَّ فإن جواب الأمر لا بد أن يخالف الأمر، إما في الفعل أو الفاعل أو فيهما معاً، نحو: اذهب ينفعك زيد، واذهب يذهبْ زيد. ولا يقال: اذهبْ تذهبْ[4].

وقد ذكر أبو علي الفارسي تخريجاً حسناً لقراءة ابن عامر تُلقي بالقبول مِمَّن جاء بعده، قال: فيه: «وقد يمكن أن تقول في قول ابن عامر: إن اللفظ لما كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حملته على صورة اللفظ، فقد حمل أبو الحسن نحو قوله: «قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة»[5] ونحو ذلك من الآي على أنه أُجري مجرى جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة. فكذلك على قول ابن عامر يكون قوله: «فيكونَ» بمنزلة جواب الأمر نحو: ايتني فأحدِّثَك، لما كان على لفظه. وقد يكون اللفظ على شيء والمعنى على غيره،

---

(١) السبعة ١٦٨، ٢٠٦.
(٢) الكتاب ٣/٣٨.
(٣) انظر مجاز القرآن ١/٥٢، ومعاني الفراء ١/٧٤، والمقتضب ٢/١٨، وحجة ابن خالويه ٨٨.
(٤) حجة الفارسي ٢/٢٠٥.
(٥) سورة إبراهيم: آية ٣١.

ألا تـرى أنهم قـد قـالـوا: مـا أنت وزيـداً؟ والمعنى: لمَ تؤذيـه؟ وليس ذاك في اللفظ»[1].

ويـلاحظ هنا أن أبـا علي قاس صـورة (كن) التي هي أمـر، وإن لم يكن لهـا معنى الأمـر على ما كـان له صـورة الأمر ومعنـاه. واستشهد لهـذا القياس بمـا فعله الأخفش في الآية التي ذكرناها. ومع هذا فإن أبا علي ذكرأن قراءة ابن عامر ضعيفـة وغير متجهة[2].

وظلَّ تخريج أبـي علي وجهاً وارداً مع اعتقاد ضعفه فترة طويلة من الزمن كما نلاحظ ذلك عند مكي والعكبري والأنباري[3].

ولكن بعـد مضي فتـرة أخـرى من الـزمن ازدادت القـراءات السبـع رسـوخـاً وتعميماً حتى صار يعتقد كثير من الناس أنه لا يـوجد صحيـح غيرهـا، ومن هنا فـإن تخـريـج أبـي علي صـار مقبـولاً دون تحفظ أو النصِّ على ضعفـه عنـد كثيـر من النحويين المتأخرين[4].

(ب) في قوله تعالى: «وأرِنا منـاسكنا»[5]. اختلف السبعة في حركة الراء من (أرنـا)، فـأكثـرهم على كسـرهـا، وبعضهم قـرأهـا بـاختـلاس الكسرة، وبعضهم أسكنهـا[6]. والإسكان مـرفوض عنـد كثير من النحـويين، لأن الكسـرة وإن لم تكن علامة إعراب، ولكنها ـ كما يرون ـ علامة على الياء المحذوفة، فيكون في حذفها نوع من الإجحاف[7].

---

(١) حجة الفارسي ٢/٢٠٦.
(٢) السابق ٢/٢٠٦، ٢٠٧.
(٣) انظر الكشف ١/٢٦١،والإملاء ١/٦٠، والبيان ١/١٢٠.
(٤) انـظر البحـر ١/٣٦٦، والـدر المصـون ٢/٨٨، والأشمـوني ٣/٣٠٥، والهمـع ٢/١٦، والفتوحات الإلهية ١/٩٩، وشرح الكافية ٢/٢٤٤.
(٥) سورة البقرة: آية ١٢٨.
(٦) السبعة ١٧٠.
(٧) انظر إعراب القرآن للنحاس ١/٢١٣، ومعاني الزجاج ١/١٨٩.

ونفى عدد من المتقدمين جواز عقد الشَّبَه بين (أرنا) وبين (فَخِذ)؛ لأن بينهما فرقاً وظيفياً، فالكسرة ذات دلالة هنا. أما الكسرة التي تحذف من (فخـذ) للتخفيف فليست كذلك؛ ومن ثم فلا يصح حمل الإسكان هنا عليه في (فخذ)[1]، لكن عدداً من النحويين وجد صلة صـورية بين الكلمتين، فقـاس (أرنا) على (فخـذ) وأجازه، وإن كانت (أرنا) كلمتين عندهم و(فخذ) كلمة واحدة، فقد يقاس في كـلام العرب المنفصل على المتصل[2].

وهكذا فقد أدت القراءات السبع إلى قبض القيـاس وبسط السماع ــ في أكثـر الأمر ــ ولكنها في بعض الأحيان أعطت القياس بعض المرونة لتتسع أرجـاؤه بـعـد ضيق.

(٣)

ملاحظات عامة على تعامل اللغويين مع النصوص

هنـاك بعض الملاحـظات العامـة التي يمكن للباحث أن يبـديهـا على مـوقف النحـويين من النصوص، ذلـك الموقف الـذي كانت تعـوزه عناصـر فنية عـدة حتى يكون أقرب إلى الكمال. ولا نريد هنا من خلال هذه الملاحظات أن نهون من شأن الجهـود التي بذلها أسلافنا في ضبط اللغة وتنهيجهـا، فإن هنـاك اعترافـاً من العدو قبل الصديق بجلالة العمل الذي قاموا به، والجهود العزيزة التي بذلوها. وما اهتدوا إليه من المناهج واستنبطوه من قوانين اللغة يعدُّ بمقاييس عصـرهم شيئاً فـذاً. ولكن من حق مؤسسـاتنا العلميـة ومجامعنـا اللغويـة عند إعـادة قـراءة النصـوص ومصـادر الاستشهاد أن تفيد من تجارب القدماء وما اهتدى إليه المحدَثون من منـاهج البحث حتى نصل إلى رؤية أقرب إلى الكمال والوضوح. ومن هذه الملاحظات[3]:

١ ــ عامل علمـاؤنا الأقـدمون ــ فـي الأعـم الأغلب ــ اللغـة على أنها شيء

---

(١) المرجعان السابقان... والكشاف ١/٣١١.

(٢) حجة ابن خالويه ٧٨، والإملاء ١/٦٣، والبحر ١/٣٩١.

(٣) انظر ملاحظات أخرى على عمل النحاة ص ١٣١ من هذا البحث.

ثابت واللغة كائن حي، وهي في مسيرتها المديدة عبر القرون أشبه بقافلة طال عليها المسير، فاعتراها ما يعتري الأحياء من ولادة وموت وشباب وشيخوخة. وحين أكرم الله هذه الأمة بكرامة الرسالة الخاتمة حدث في حياة العرب انقلاب شامل في الأفكار والتصورات والعقائد والأخلاق والعادات، وأدى كل ذلك إلى انتقال الناس من حياة البداوة إلى حياة الحاضرة، وصارت جزيرة العرب ــ التي كانت أميل إلى السكون ــ تموج بالناس الداخلين في دين الله أفواجاً، وانعكس هذا كله على مفردات اللغة وأساليبها وأصواتها ودلالاتها. ومع إدراك علمائنا لكل هذا إلا أنهم عند تقعيد اللغة تعاملوا معها على أنها شيء ثابت، وأدى ذلك إلى اختلاط الأمور عليهم اختلاطاً ذهب برياح الموضوعية كلها. وكان الواجب أن تدرس لغة الجاهلية وشواهدها على حدة، ثم يصار إلى دراسة العصور الإسلامية وشواهدها، وحينئذ تستقيم لهم الأمور إلى حد بعيد.

٢ ــ عدم التفريق بين اللغة الأدبية المشتركة واللهجات المحلية مع أن من الثابت أن عامة الناس كانوا يشعرون بسمو لغة الذكر الحكيم ولغة الشعر وما يشققه الخطباء المصاقيع على ما يتداوله الناس في أحاديثهم الاجتماعية وشؤونهم العامة. وقد تسرب بعض الشعر الذي يمثل لهجة محلية إلى شواهد الأدبية المشتركة مما أوقع اللغويين في الحيرة وعكَّر عليهم منهجيتهم في التعامل مع المطرد والشاذ حيث صنفوا ما تسرب من الشواهد مع الشواذ، وربما كثرت تلك الشواهد في ظاهرة واحدة فجعلوا تلك الظاهرة لغة وأدخلوها في نظام اللغة العام.

٣ ــ اعتقادهم العبقرية في العرب، وأنها وضعت هذه اللغة بعد طول تفكير وواسع خبرة ودراية، وهذا جعلهم يجرون وراء علل وأقيسة لم تخطر للعرب على بال في يوم من الأيام، وهذا إلى جانب تضخيمه للنحو العربي شغلهم عن الاهتمام بتوسيع استقراء اللغة وتوصيفها.

٤ ــ ظنهم الحسن بعملهم حيث كان الواحد منهم ــ كأبي عمرو بن العلاء مثلاً ــ يجزم أن العرب لا تنطق بهذه اللفظة من خندق البصرة إلى آخر حدود اليمن، وهذه الدعوى العريضة تحتاج قبل الإقدام عليها إلى جهود عظمى ما كان

واقعهم يسمح بعشرها. وقد أدى هذا إلى نوع من العجلة في بناء المسلمات، أو على حد تعبير أحدهم: «احترق النحو قبل أن ينضج». وأخذ من جاء بعدهم تصريحاتهم تلك مأخذ الجد، فانصرفوا عن إكمال المسح اللغوي إلى التعليل للموجود، والاستنباط منه.

وليس هذا الحديث للوم والعتاب، وإنما لاستجلاء جادة الصواب؛ ولله الأمر من قبل ومن بعد.

* * *

أثرها في العلة النحوية

أدّى دخول الناس في دين الله وانسياح العرب في الأرض داعين لهذا الدين وفاتحين لأقطار المعمورة إلى اختلاط العرب بأقوام لهم سابقة بالبحث العلمي ودراية بمناهجه كالرومان واليونان والهنود. وصاحب ذلك انتقال العرب من حياة البداوة السهلة البسيطة إلى حياة الحضر التي يغلب عليها طابع التعقيد، وأدّى هذا وذاك إلى تعقيد الفكر لديهم، وتطورت الملاحظة العابرة إلى مفاهيم ثابتة، ونشأ عندهم أساليب للاستقراء والاستنباط، وتدرجوا في مراقي ربط الظواهر المختلفة ببعضها بعضاً لاستخلاص قانون عام يهيمن عليها.

وليس ما ذكرناه هو كل ما في الأمر؛ إذ إن الظواهر الإنسانية ــ أياً كانت ــ لا تفسَّر بالعامل الواحد، وإنما تخضع في وجودها وتطورها لتفاصيل كثيرة لم نقصد هنا إلى الإتيان عليها.

وحين أحسَّ أولو التميز الفكري والثقافي في هذه الأمة بأن لغة القرآن الكريم في خطر، سارعوا إلى الشروع في عمل يحفظ عليهم نقاء لغتهم. وكان اندفاعهم في بداية الأمر إلى السماع ممن يرون فيهم الفصاحة والنقاء اللغوي. وكان هذا الردُّ فطرياً وصواباً، وهذا السماع هو أبسط مظهر ممكن للقياس، ولكنه قياس فطري مقبول، إذ يستحيل أن نسمع جميع كلام العرب، فكانت الضرورة قاضية بأخذ عينات تمثل شتى الأساليب اللغوية، ثم تنظيمها والاكتفاء بها عما لم يسمع.

ولكن عوامل عدَّة ساعدت على النزوع نحو التعليل والجدل المنطقي في الكشف عن أساليب العربية ومعالمها.

ولعل أهم هذه العوامل طريقة السماع نفسها؛ إذ إن المنطق يقضي بسماع نموذج على الأقل لكل ظاهرة لغوية؛ والاقتصار على بعض الظواهر دون بعض ليس له مسوِّغ من المنطق. ولما كانت فروع اللغة وجزئياتها لا تقف عند حد؛ إذ إن العقل قد يتفتق عن أسئلة كثيرة غير متناهية حول بعض التركيبات اللغوية؛ ولما كان الأمر على هذه الحال فإن الوسيلة القريبة المأخذ لتكميل ذلك النقص كانت اللجوء إلى النهج الجدلي، وذلك بالاعتماد على المسلمات والمشهورات، ثم الانطلاق منها إلى الفرعيات والجزئيات التي ترتبط بها. ويتم خلال إلحاقها بأمهاتها من المسلمات والمشهورات استقراء الآراء التي قيلت فيها، ثم استنتاج النتائج التي يؤدي إليها كل رأي من هذه الآراء، ثم مقارنة هذه النتائج بعضها ببعض، أو مقارنتها بحقائق يقينيَّة مسلَّم بها، ثم يصار إلى خطوة أخيرة، هي دفع الشكوك والاعتراضات على النتائج المستخلصة من وراء عمليات الجدل هذه.

وهذه هي الوسائل عينها التي كانت يراها أرسطو لتكميل عملية الاستقراء الناقص للظواهر المختلفة(١).

وكان الزمن يسير باستمرار نحو مزيد من الاعتماد على هذه الوسيلة؛ لأن المنطق اليوناني تغلغل في فروع الثقافة الإسلامية المختلفة، وقد بُهر به كثير من علماء المسلمين، وارتضوا كثيراً من مناهجه في تنظيم المعارف المختلفة. وكان لتبني المأمون لمذهب الاعتزال وسعيه الحثيث لترجمة التراث السرياني واليوناني أكبر الأثر في هذا(٢).

وصاحب هذا نضوب مصادر السماع شيئاً فشيئاً لزحف العجمة على معاقل الفصحى وسقوطها حصناً وراء آخر حسب ما يراه اللغويون القدماء.

ولذا، فإن مما يلاحظه الباحثون أن الجيل الأول من النحاة يغلب عليه طابع

---

(١) أرسطو ٧٩، ٨٠.

(٢) يزعمون أن المأمون رأى أرسطو في منامه يحثه على ترجمة كتب الفلسفة. انظر تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ٢٣.

السماع، وإذا لجأ إلى القياس أو التعليل الفلسفي فإنه لا يوغل فيـه بحيث يبتعد عن منطق اللغة وروحها العام.

لكن الأمـر اختلف عند الجيـل الثاني حيث تسـاوق السماع والتعليـل، وليس ذلك لتراجع السماع، بل لتضخم العلة النحويـة. ولكن الأمر اختلف عنـد الزجـاج وخـالفيـه من أمثـال أبـي علي الفـارسي وابن جني حيث مضت العلة النحـويـة في تطورها واتساعها، ونضبت موارد السماع. وما زال الأمر على هذه الصورة من السير في الاتجـاه الخاطىء إلى أن صـار النحو في المـوضع الـذي أراد النحاة أن يكـون فيه[1].

ومن اطَّلع على تراثنا اللغوي وجد عبارات كثيرة للنحاة واللغويين عامة، تفيد أن العـرب حين وضعـوا لغتهم نـطقـوا بهـا على مقتضى الحكمـة، وأن العلل التي يتـداولها النحـاة كانت في خـواطرهم وإن لم ينقـل عنهم التصـريـح بـذلـك. قـال الـزجاجي: سئـل الخليل عن العلل التي يعتـلُّ بهـا في النحـو، فقيـل عن العـرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العـرب نطقت على سجيتهـا وطباعهـا، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم يُنقل ذلك عنهـا. واعتللت أنا بما عنـدي أنه علة لما عللته منه»[2].

وقـال ابن السـراج: «واعتـلالات النحـويين على ضـربين: ضـرب منهـا هـو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفـوع، وضرب آخـر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوبـاً، ولم إذا تحركت اليـاء والواو وكان مـا قبلهما مفتـوحاً قلبتـا ألفاً، وهـذا ليس يُكْسِبنا أن نتكلم كمـا تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتْها، وتبيَّن بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات...»[3]. ونحو هذا كثير عندهم[4].

---

(١) النحو العربـي د. مهدي المخزومي ٢٢، والخلاف النحوي ٢٨١، وما بعدها.

(٢) الإيضاح ٦٥.

(٣) الأصول ١/٣٥.

(٤) انظر الخصائص ١/٤٧، ٦٤، ٧٦، ٢٥٠، والاقتراح ١١٤.

وعندي أن هذا الظن هو بداية الانـزلاق، وهو الـذي أفضى بهم إلى الاعتماد على التعليل وإهمال شأن السماع، ورد كثير من الفصيح لمخـالفته لـلأقيسة والعلل التي كانوا شديدي الإعجاب بانتزاعها واختراعها.

وسأذكر هنا مثالاً واحداً من ذلك ليتضح للقارىء ما انتهت إليه العلة النحـوية في عالم الفكر المجرَّد البعيد عن أي واقع لغوي.

يقول المرحوم محمد الخضر حسين: «ثالثها: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل، ومثال هـذا أن (هل) تختص في أصـل استعمالهـا بالـدخول على الأفعال نحو: هل كتب عمرو؟ وقد تخرج عن هذا الأصل فتـدخل على مبتـدأ خبره اسم نحو: هل عمرو كاتب. ولكنها لا تدخـل على مبتدأ خبـره فعل، نحـو: عمرو كتب. وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبـره اسم، وعدم دخـولها على اسم خبـره فعل، فقـال: لأن (هـل) إذا لم تـرَ الفعـل في حيـزهـا تسلَّت عنـه ذاهلةً، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة، فلم ترضَ حينئذٍ إلّا بمعانقته.

وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر:

مليحـة عشقت ظبيـاً حـوى حـوراً فمـذ رأتـه سعت فـوراً لخـدمتـهِ
كهـل إذا مـا رأت فعـلاً بحيـزهـا حنَّت إليـه ولم تـرضَ بـفـرقتـهِ[1]

ونظراً لخضوع الفقه والنحو لسلطان واحـد هو سلطان المنـطق، فإن أبـا عمر الجرمي كان يقول: أنا منذ ثلاثين سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه[2]!

وكان في المائة الرابعة فقيه شـافعي؛ وهو ابن الحـداد المصري، وكـانت له حلقة كل ليلة جمعة يُتكلم عنده في مسائل الفقه على طريق النحو، وكان أبـو جعفر النحاس لا يدع حضور هذا المجلس[3].

---

(١) القياس في اللغة العربية ٧٦، ٧٧.
(٢) في أصول النحو ١٠٥.
(٣) السابق ١٠٥.

وقـد تنوعت العلة وصـار لها من الثـراء في التقسيم والتفريـع عند المتـأخرين ما أتاح للسيوطي وغيره أن يوصل أقسـام العلة إلى أربعة وعشـرين نوعـاً[1]!!. وقد استـأنس القوم بـالعلة، وصار تنـاولها ــ لكثـرة المرانـة ــ أمـراً سهـلاً عليهم، فـإذا جاءهم نص صريح صحيح عن العرب وجدوا فيه ما يعكر عليهم صفو اعتلالهم هان عليهم الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف أو تأويله بما يسلِّم لهم عللهم وأقيستهم.

وكنـا قد ألمعنـا في مواطن عـدة من هذا البحث إلى أن القـراءات الصحيحة كانت كثيرة جداً في القرن الثاني والثالث، وأن القراءات السبع بـدأت بالتميـز على غيرها في القرن الرابع مما حمل علماء العـربية ــ بصـورة تدريجيـة ــ على ضرورة التفكير بإفساح المجال لهـا بين شواهـدهم. كما ذكـرنا أن الأيـام لم تزد السبـع إلاّ رسوخاً وتمكيناً مما جعل مزاحمتها لعلل النحويين وأقيستهم تشتد على مدار الأيام.

والملاحظ أن تأثير القراءات السبع لم يكن بإيجاد علل جديـدة بمقدار مـا هو توسيع في مجالات تطبيقها، وسحبها على ظواهر لغوية ما كان السابقون يُحكِّمـونها فيها. ومما أعيد التوكيد عليه أن الظواهر اللغوية ــ ومنها العلة النحويـة ــ لا تخضع لعـامل واحـد، ولكننا نحـاول أن نجلو مـا أسهمت فيـه القـراءات السبـع من ذلـك التطور.

وسوف نرى أن القراءات السبع أسهمت في تعزيز البدائل العليَّة، وأثْرَتْ جـو الحجاج والجدال مما جعل متأخري النحاة في خيرة من أمرهم (ومن أخفض تخير) حيال عدد غير قليل من الظواهر اللغوية التي وقف منها المتقدمون موقف المتردد.

ولم يقتصـر أثر السبـع على التوسـع في العلة، ولكنه أدّى في بعض الأحيـان إلى العـدول عن العلة إلى السماع، كمـا أدّى إلى نوع من البلبلة في نـظام التعليل في أحيان أخرى. وسنعرض من الأمثلة والنماذج ما يوضح كل هذا.

---

(١) الاقتراح ١١٥، وما بعدها.

(١)

التخلص من الثقل

يتجه المرء بصورة عامة نحو الاقتصاد في الجهد العضلي في شؤون حياته كلها، ومنها اللغة، كما أن رقي الذوق لدى المرء يدفعه إلى الابتعاد عن الأصوات والكلمات التي تخدش أذن السامع لتنافر تركيبها أو خشونة جرسها. وفي العربية من هذا شيء كثير في القديم والحديث[١].

ولكن بعض الباحثين ينازع في هذا الأمر، ويرى أن اللغات لا تسعى إلى السهل من الألفاظ، وما يرى من ذلك فإنه يتم بطريقة اعتباطية محضة[٢].

ونحن نجزم بأن الفرار من الثقل موجود ولكن المشكلة تكمن في التعميم وعند التطبيق، فلا يمكن أن تتخلص لغة من كل مظاهر الثقل فيها، لأن ألسنة أهلها مرنت على النطق بها، فصار الإحساس بمظاهر الثقل فيها ضعيفاً، ولأن الإحساس بالثقل يتفاوت بين جماعة وأخرى وشخص وآخر مما يجعل التخلص من الثقل متفاوتاً كذلك.

وحين ننظر في تأثير القراءة السبعية في فكرة التخلص من الثقل نجد صدق ما أشرنا إليه من ذلك من توسيع لمفهوم الثقل في بعض المواضع وتضييقه في مواضع أخرى، كما في الأمثلة التالية:

(أ) في قوله تعالى: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾[٣]، قرأ الكوفيون وابن ذكوان بتحقيق الهمزتين[٤].

والذي عليه جماهير النحاة لا سيّما المتقدمون منهم أن الجمع بين الهمزتين مستثقل، لأن العرب حاولت التخلص من الهمزة بأساليب شتى، فكيف تجمع بين

---

(١) انظر التطور اللغوي ٤٧.

(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ٤٨.

(٣) سورة البقرة: آية ٦.

(٤) السبعة ١٣٥.

همزتين هنا؟ ومن ثم فلا ينبغي أن يُقرأ بما قرأ به الكوفيون[1].

ولكن بعض النحويين لم يجد مسوِّغاً لدفع قراءة صحيحة بعلة متوهمة، فذهب إلى جواز الجمع بين الهمزتين غاضاً الطرف عن علة الاستثقال كما غضَّ المتقدمون الطرف عن النصوص الوثيقة التي تعارض ما اعتلوا به، قال أبو زرعة: «وحجتهم في ذلك: أن الهمزة حرف من حروف المعجم كغيره من سائر الحروف صحّا بالجمع بينهما نحو ما يجتمع في الكلمة حرفان مثلان، فيؤتى بكل واحد منهما صحيحاً على جهته من غير تغيير، كقوله تعالى: ﴿أتمدونن بمال﴾[2]. و﴿لعلكم تتفكرون﴾[3]، ونظائر ذلك، فلا يستثقل اجتماعهما، بل يؤتى بكل واحد منهما، فجعلوا الهمزتين كغيرهما من سائر الحروف»[4].

وعلى نهج أبي زرعة سار عدد من النحاة[5].

وما ذهب إليه هؤلاء الأئمة هو الصواب لأمرين:

الأول: أن سيبويه وغيره ذكروا أن العرب تحقق الهمزتين في نحو هذا[6].

والثاني: أننا معاشر المتفصحين اليوم نجمع بين الهمزتين ولا نرى في ذلك حرجاً، وهذا يدل على جذور الجمع بين الهمزتين في كلام العرب، كما يدل على أن الاستثقال الذي ادعاه الأولون وهمٌ أكثر منه حقيقة.

(ب) في قوله تعالى: ﴿فليمدد بسبب إلى السماء ثمَّ لْيقطع﴾[7]، قرأ الكوفيون ونافع في رواية بإسكان اللام من (ليقطع).

---

(١) انظر الكتاب ٣/٥٥١، ومعاني الأخفش ١/٤١، وحجة الفارسي ١/٢٨٠، والخصائص ٣/١٤٢، والإملاء ١/١٤، والبيان ١/٥٠.

(٢) سورة النمل: آية ٣٦.

(٣) سورة البقرة: آية ٢١٩.

(٤) حجة أبي زرعة ٨٦.

(٥) حجة ابن خالويه ٦٥، ٦٦، والكشف ١/٧٣، والبحر ١/٤٧، والدر المصون ١/١١٠، وشرح الشافية ٣/٦٥.

(٦) الكتاب ٢/٤٠٩، والبحر ١/٤٧.

(٧) سورة الحج: آية ١٥.

ومـذهب كثير من النحـويين أن لام الأمر ينبغي تحـريكها إذا سُبقت بـ (ثم)، بخـلاف ما إذا سبقت بـالواو أو الفـاء. وحجتهم في ذلـك: أن (ثم) ليست كـالـواو والفاء، لأنها يوقف عليها دونهما، فيكون اتصالهما باللام أشد، فأشبه تركيبهما معها نحـو (فخـذ) و (كتف)، فتُسكَّن الـلام كمـا تسكَّنـا، وليس كـذلـك لام الأمـر مـع (ثم)[1].

وقد ذهب كثير من النحويين إلى قياس (ثم) على الواو والفاء مع اعتراف كثير منهم بأن التحريك مع (ثم) أكثـر من الإسكان. ولكن الـذي يهمنا هنـا ما اعتـلَّ به بعضهم من أن الإسكـــان مـع (ثم) إنمـــا كـان فـــراراً من ثقـل الحـــركـة، وطلبـــاً للتخفيف[2].

ونحن نلاحظ أنه في المثال السابق كان تأثير القراءة السبعية في العدول عمـا احتج به متقدمو النحاة من الثقل، وأمـا في هذا المثـال فكان التـأثير في دفـع بعض النحاة للاحتجاج للقراءة بالخلاص من ثقل الحركة وطلب الخفة.

(ج) نجد في مواضع أخرى نوعاً من الاضطراب في تقدير الثقل، كمـا في قوله ــ جلَّ وعلا ــ: ﴿فيـه هدى للمتقين﴾[3] حيث قـرأ أبو عمـرو وحـده بـإسكان الهاء من (فيه)، ثم أدغمها في الهاء من (هدى).

والنحـويون يرون أن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام، وإدغامها ثقيل[4].

لكن ابن خـالويـه يقول: «فـالحجة لمن أدغم ممـاثلة الحرفين؛ لأن الإدغـام على وجهين: ممـاثلة الحرفين ومقـاربتهما، فـالممـاثلة كـونهمـا من جنس واحـد، والمقاربة أن يتقاربا في المخـرج، كقرب القـاف من الكاف والميم من البـاء واللام

(١) الكتـــاب ٤/١٥١، والمقتضب ٢/١٣٤، وإعـــراب القـــرآن للنحـــاس ٢/٣٩٣، ورصف المباني ٣٠٤.
(٢) حجة ابن خالويه ٣٥٣، والكشف ٢/١١٧، وشرح الكافية ٢/٢٥١.
(٣) سورة البقرة: آية ٢.
(٤) الكتاب ٤/٤٤٩، ومعاني الزجاج ١/٣٢، وإعراب النحاس ١/١٢٩.

من النون. وإنما وجب الإدغام في ذلك، لأن النطق بالمتماثلين والمتقاربين ثقيل، فخففوه بالإدغام إذ لم يمكن حذف أحد الحرفين»[1]. وقريب من هذا كلام أبي زرعة[2]. فأنت ترى ادعاء كل من المحتجين للإدغام والإظهار طلبَ الخفة والفرار من الثقل.

ونحو من هذا ما ذُكر في قوله تعالى: «فنِعِمّا هي»[3]. حيث روي عن أبي عمرو وعن نافع في غير رواية ورش وعن عاصم في رواية أبي بكر والمفضل أنهم قرؤوا: (فنعْمّا) بإسكان العين[4].

وهذا عند أكثر النحويين غير جائز، بل عند بعضهم مستحيل لعسر النطق بالساكنين في نحو هذا[5].

لكن أبا زرعة يقول: «وأصل الكلمة: (نَعِمّا) بفتح النون وكسر العين، فكسروا النون لكسرة العين، ثم سكنوا العين هرباً من الاستثقال»[6]. ونحو من هذا عند ابن خالويه[7]. وهذا من هذين الإمامين عجيب غريب مخالف للحسّ. ولو أنهما قالا كما قال غيرهما: إن الرواية صحت بذلك، فوجب قبوله لكان خيراً لهما وأحسن تأويلاً من هذه العلة العليلة. وهكذا نرى أن القراءة السبعية أسهمت في إيجاد نوع من الخلخلة في النظر إلى الثقل والخفة في بناء القاعدة اللغوية، وفي ذلك إسهام في إيجاد تفاعلات جديدة في التفكير اللغوي أدت في مجموعها إلى بقائه في حالة من التطور المستمر.

---

(١) حجة ابن خالويه ٦٣.
(٢) حجة أبي زرعة ٨٤.
(٣) سورة البقرة: آية ٢٧١.
(٤) السبعة ١٩١.
(٥) انظر الكتاب ٤/٤٣٨، والمقتضب ١/٢٤٣، والأصول ٣/٤١٠، والمحتسب ١/٦١، والمقرب ١/٣١٩، وشرح الشافية ٣/٢٤٧.
(٦) حجة أبي زرعة ١٤٧.
(٧) حجة ابن خالويه ١٠٢.

(٢)

دفع الوهم عن الرواة

كان كثير من قـدماء اللغـويين يتهم الرواة عن القـارىء بأنهم لم يضبـطوا عن القارىء ألفاظه، فوقعوا في الوهم، فنسبوا إليه ما لم يقرأ به. وهذا يصدر غالبـاً عن المتقدمين حين تكون في القـراءة معضلة لغويـة، ويكون القـارىء ذا مكانـة خاصـة عندهم، فيلجأون إلى توهيم الرواة عن القارىء باعتباره مخرجاً من ذلك التحارج.

وهذا الاتهام لا يقوم على أسس عليمة صحيحة، كما أنـه لم يُبنَ على دراسة محكَمة كما فعـل المحدِّثـون حين حكموا على بعض الـرواة بالـوهم أو الاختلاط. ومن ثمَّ فإن تميز القراءات السبع على غيرها وثقة الناس بهـا أضعف من ادعاء وهم الرواة عن القراء السبعة. وكان في ذلـك نوع من النَّصَفَـة؛ إذ إن القراء أكثـر إتقانـاً وعناية بما يسمعون حيث يأخذ الراوي القراءة عن القارىء ــ في كثير من الأحيان ــ مرات عدة ممـا يجعل تـطرق الوهم إليهم بعيـداً. ثم إن كان لا بـد من تطبيق مبـدأ الاتهام، فالرواة عن الشعراء وعن القبائل أولى بـذلك؛ فهم أقـل عنايـة من القراء، كما أنهم أقل عدالة. ولنضرب بعض الأمثلة التي تصوِّر ذلك:

(أ) وردت قـراءات عدة عن بعض السبعـة حذفت فيهـا حـركـة الإعـراب، كقـوله تعـالى: «إلى بـارئْكم»[١] حيث رويت بـإسكـان الهمـزة، وكقـولـه: «وأرْنـا مناسكنا»[٢] بإسكان الراء، ونحو: «ينصـرْكم»[٣] بإسكـان الراء. وهـذه كلها مـروية عن أبـي عمرو[٤].

ونظراً لجلالة قدر أبي عمرو وأستاذيته لأعلام البصريين مع ما عُرف من التـزام العرب بحركات الإعراب وجد كثير من المتقدمين مخرجـاً لهذا بـاتهام الـرواة بأنهم

---

(١) سورة البقرة: آية ٥٤.

(٢) سورة البقرة: آية ١٢٨.

(٣) سورة آل عمران: آية ١٦٠.

(٤) السبعة ١٥٤.

سمعوا اختلاس أبـي عمرو ـ أو من روى عنه الاختلاس ـ الحركةَ، فظنوه إسكاناً. والاختلاس مروي حقاً عن أبـي عمرو كما روي عنه إشباع الحركـة. فرجـح النحاة الاختلاس والإشباع، ووهَّموا من روى الإسكان، يقول أبو الفتـح بن جني: «ألا ترى إلى قراءة أبـي عمرو: «فتوبوا إلى بارئكم» مختلَساً غير ممكَّن كسر الهمزة حتى دعا ذلك من لُطف عليـه تحصيل اللفظ إلى أن ادَّعى أن أبـا عمرو كـان يسكِّن الهمزة. والذي رواه صاحب الكتاب ـ هو سيبويه ـ اختلاسُ الحركـة لا حذفهـا ألبتة، وهـو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً. ولم يؤت القوم في ذلك من ضعف أمانة لكن أُتـوا من ضعف دراية»(١).

ولكن اتهام الرواة عن أبـي عمرو وغيره ممن روى عن السبعـة صار مـرفوضـاً عند كثير من المتأخرين، وصار قبول الإسكان أمراً لا محيص عنه.

يقـول أبو حيـان: «وروي عنه ـ أي أبـي عمـرو ـ الإسكـان، وذلـك إجـراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصـل من كلمة، فـإنـه يجـوز تسكين مثـل (إبـل)، فـأجري المكسـور في (بارئكم) مجـرى (إبـل). ومنـعُ المبـرد التسكين في حـركـة الإعراب ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ، لغـة العـرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك مُنكَر»(٢).

والذي يغلب على الظن أن من أسكن من القراء تابعَ ما عليه قبيلة تميم كبرى القبائل النجدية حيث روي عنها الإسكان في مواضع شتى. ولكن المظنون أن اللغة الفصحى لم تفسح صدرها لمثل هـذه الظاهـرة التميمية، فيكـون الإسكان نـوعاً من تسرب خصائص اللهجات المحلية إلى اللغة الأدبية المشتركة. ولكن لا يصح ـ على كل حال ـ وصف الإسكان بالمنع ولا باللحن.

---

(١) الخصائص ١/٧٢، ٧٣ مع تصرف يسير. وقارن مع المحتسب ١/١٩، ٢٢٧. وانظر أيضاً معاني الأخفش ١/٩٣.

(٢) البحر ١/٢٠٦. وانظر في هذا البحر أيضاً ١/٣٩٠، ٣٩١. وانظر حجـة ابن خالـويه ٧٨. وانظر تجويز ابن مالك الإسكان في الهمع ١/٥٤. وانظر الدر المصون ١/٣٢٠.

(ب) قرأ بعض السبعة ــ ومنهم أبو عمرو ــ بجزم هاء الضمير في نحو قوله ــ تباركت أسماؤه ــ : «يؤدهْ»[1]. وهذا الإسكان لا يصح في حالة الوصل إلا في الشعر للضرورة[2].

ولذا فإن الزجاج والنحاس اتهما الرواة عن أبي عمرو في ذلك، وذهبا إلى أن أبا عمرو كان يختلس، ولكن الرواة دقَّ عليهم ذلك. وحجة النحاس في هذا الاتهام أن الإسكان هنا خطأ صراح يتنزه أبو عمرو عن أن يخفى عليه مثل ذلك[3].

والملفت للنظر هنا أن الزجاج والنحاس تجاهلا أن الإسكان ليس مروياً عن أبي عمرو وحده حتى يُدَّعى أن الرواة عنه وهموا فيه، وإنما روي عن غيره كحمزة والأعمش وأبي بكر عن عاصم. ومن ثم فإن كثيراً من المتأخرين أدار ظهره لهذه التهمة، وحكم أن كلاً من الإسكان والاختلاس والإشباع جائز، وأن ذلك ثابت عن قبيلة أزد السراة وعن عقيل وكلاب[4].

(جـ) وردت قراءات عدة عن بعض السبعة التقى فيها ساكنان على غير حدهما[5]. وذلك نحو قوله ــ عز اسمه ــ : «والحرثِ ذلك»[6]. حيث أسكن أبو عمرو الثاء، وأدغمها في الذال والراء قبلها ساكنة. ونحو قوله: «إذ تلقونه»[7]. حيث روي عن ابن كثير تشديد التاء، والذال قبلها ساكنة[8].

---

(١) سورة آل عمران: آية ٧٥. وانظر السبعة ٢٠٨.

(٢) الكتاب ٤/١٩٠، والمقتضب ١/٣٩، ٢٦٧.

(٣) معاني الزجاج ١/٤٣٩، ٢/٤٠٤، وإعراب القرآن للنحاس ١/٣٤٥.

(٤) انظر معاني الأخفش ١/٢٦، ٢٧، وحجة أبي زرعة ١٩٠، وحجة ابن خالويه ١١١، والبحر ٢/٤٩٩، والهمع ١/٥٨، ٥٩، والدر المصون ٣/٢٦٢. وانظر في قريب مما نحن فيه الإملاء ١/١١٥.

(٥) انظر الكشف ١/٢٧٦، حيث عقد مكي فصلاً لبيان أحكام التقاء الساكنين.

(٦) سورة آل عمران: آية ١٤.

(٧) سورة النور: آية ١٥.

(٨) حجة ابن خالويه ٢٦٠.

ومـذهب جمهور النحـويين عدم التقـاء الساكنين في هـذا؛ ممـا جعـل بعض المتقـدمين يبحث عن صيغة تـوفيقية بين القـراءة والقاعـدة اللغـويـة، وكـانت هـذه الصيغة اتهام الرواة بعدم الضبط، وأنهم سمعـوا التحريـك أو الاختلاس، فتـوهموه إسكاناً للطف ذلك عليهم(١).

ويعكـر صفو هـذا التعليل أن القـراءات التي ورد فيهـا الجمـع بين السـاكنين كثيرة تتجاوز العشر، وفي مواضع شتى مما يجعـل احتمال وهم الـرواة أمراً بعيـداً. كما يعكر صفوه أن بعض من وهَّموه يعدُّ من أئمة الرواية عنـد العرب، كـالأصمعي مثـلاً. ومن ثم فإن كثيـراً من اللغويين لم يـرتضِ هـذا التعليـل، وذهب إلى ثبـوت الجمع بين الساكنين عن العرب وعن القراء(٢).

وقريب مما ذكـره النحويـون من رمي الرواة بـالوهم الادعـاء بأن عبـارة بعض الرواة والمصنفين عن بعض الظواهر اللغوية التي تعرض في بعض القـراءات لم تكن دقيقـة، فيـطلقـون التعبيـرات التي لا تنسجم مـع مـا عـرف عنـد الجمـاهيـر من مصـطلحات. والهـدف من هذه العلة لا يختلف عن الهـدف السابق، وهـو حمايـة القاعدة اللغوية التي صاروا إليها بعد أن وجدوا نقصاً في استقراء الـظاهرة اللغـوية، فصاروا إلى التعويض عنه بهذه العلل التي تخرج النص من سياق دلالته التنظيمية.

ومثال ذلك أنه وردت قراءات عدة عن بعض السبعة أدغمت فيهـا أصوات في أصوات أخرى، للنحاة القدماء عليها اعتراض، وذلك كـالذي روي عن أبـي عمـرو من إدغام الميم في الباء في قوله تعالى: «على مريم بُهتاناً»(٣) إدغـاماً كبيـراً، ونحو إدغام الضاد في الشين من قوله تعـالى: «لبعضْ شَّأنهـم» إدغـامـاً كبيـراً ونحو إدغـام الشين فى السين من قوله تعالى: «إلى ذي العرش سَّبيلا» إدغاماً كبيراً أيضاً.

---

(١) انظر الكتاب ٤/٤٣٨، والمقتضب ١/٢٤٣.

(٢) انـظر الحجة للفـارسي ٣/٢٧، والتبصرة ٢/٩٣٥، والمحتسب ١/٦١، والبيـان ١/١٧٧، وشرح ابن يعيش على المفصل ١٠/١٤٧، والتصريح ٢/٣٩٨.

(٣) سورة النساء: آية ١٥٦.

والـذي عند جمـاهير النحـويين عدم جـواز الإدغام في هـذه المـواضـع كمـا هو مفصل في كتب العربية[1].

وقـد ذكـر بعض متقـدمي النحـويين أن ذلـك إخفـاء وليس إدغـامـاً، يقــول الصيمري: «والميم لا تدغم في غيرها؛ لأن فيها غنة يذهبها الإدغام».

وروي عن أبـي عمرو إدغـام الميم في الباء مثل «مـريم بهتانـاً»، وإذا سألت أصحاب أبـي عمرو عن اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيـه إدغام لصـار باءً مشددة. وقال بعض شيوخنا ــ هو السيـرافي ــ سألت أبـا بكر بن مجـاهد عنـه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام.

ولعل أبا عمرو كان يخفي حركة الميم فيما روي عنه[2].

وذكر نحواً من ذلك ابن يعيش والرضي[3].

لكن بعض متـأخري النحـاة لا يرى حمـل الإدغام هنـا على الإخفاء، ويُبقي النصَّ على ظاهره ليقضي في العـربية بمقتضـاه، يقول ابن عقيـل: «وحمل مـا ذكر القراء من الإدغام على الإخفـاء ضعيف جداً. ولم يجعـل الله لغة العـرب محصورة فيما حفظه البصريون...»[4].

وقد رأينا فيما مضى من أمثلـة أن علة التوهيم والتجوز في التعبير استخدمت من بعض متقدمي النحاة لتحييد بعض القراءة السبعية عن التأثير في نتائج الاستقراء الذي بنوا عليه القاعدة اللغوية. ولكن كثيراً من المتـأخرين رجـح النصَّ على العلة، فانكمشت العلة لصالـح النص، وعاد الأمر إلى نصابه.

---

(١) انظر التبصرة والتذكرة ٢/٩٣٣ ــ ٩٥٣.

(٢) السابق ٢/٩٦١.

(٣) شرح المفصل ١٠/١٣٣، وشرح الشافية ٣/٢٧٤.

(٤) المسـاعـد ٤/٢٦٧. وانــظر كـذلــك النكت الحسـان ١٧٩، والبحــر ٧/٢٦٠، والهمـع ٢/٢٣٠.

(٣)
العـلل المعنويـة

ستـظل العـلاقـة بين اللفظ والمعنى من القضـايـا المثيـرة للجـدل والحمّالة لوجهات نظر متفاوتة. وساحات الجدل مرتع خصب للأقوال المتـوازنة والأقـوال غير المتوازنة لا سيما حين يكون مبنياً على أصول لا تحظى بالإجماع والاتفاق، وحينئـذ تفقد تلك الأصول عملها في ردم الفجوات وعقل جموحـات الخيال الخصب الـذي يزداد ثروة على مدار الأيام نتيجة للتراكم المعرفي الضخم الذي تفرزه حركة الزمن.

ولكن يـظل الاتجاه العـام فيما نحن بصـدده واحداً، وهـو المواءمـة من جهة المتقدمين بين النصِّ الذي كان مغفـلاً والقاعدة التي وضعت على عجـل، وإغضاء الـطرف عن علل المواءمـة عند المتـأخرين والصيـرورة إلى ظاهـر النصِّ. وهذا في الأعم الأغلب. وقد يتبادل الطرفان المواقع، ولا عجب في ذلك، لأن الجدل يـأتي بالشيء ونقيضه. ولكن في كـلا الحالين يـظل أثر القـراءة السبعية في تـطور التفكير اللغـوي طافيـاً على السطح وسـواء أكانت العلة لفـظيـة أم معنـويـة. وإليـك بعض النماذج التي تكشف عما نقول:

(أ) في قوله تعالى: «وما كان صلاتُهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً»[1]. قرأ جمهور السبعة بـالرفـع (صلاتُهم) على أنـه اسم (كان) و (مكـاءً) بالنصب على أنـه خبـرها. وروى أبـو بكر عن عـاصم أنه كـان يعكس، فينصب (صلاتَهم)، ويـرفـع (مكاءً). وقد ذكر ابن مجاهد بسنده إلى سفيان الثوري عن الأعمش أن عاصماً قرأ: «ومـا كان صـلاتَهم إلا مكاءٌ وتصـديةٌ»، فقـال ــ أي سفيان ــ لـلأعمش: وأن لحن عاصم تلحن أنت؟[2]. فقد اعترض سفيان على رواية أبـي بكر لمخـالفتها لصريح القاعدة النحوية. وسبب اعتراض النحويين على هذه القراءة أن الأشهـر في أساليب العربية أنه إذا اجتمع مع (كان) نكرة ومعرفة جعلت المعرفة اسمها، وجعلت النكرة

---

(١) سورة الأنفال: آية ٣٥.

(٢) السبعة ٣٠٥، ٣٠٦.

خبرها؛ لأن الأصل في المحدَّث عنه التعريف والأصل في المحدَّث به التنكير[1].

لكن أبـا الفتح بن جني يـرى أن الأعرب والأكثـر ما قـرأ به الجمهـور، ولكن قـراءة عاصم ليست من القبـح واللحن كمـا ذهب إليـه الأعمش ــ لعـل الصـواب: سفيان ــ لأن (مكاءً وتصدية) جنسان، ومفاد نكـرته كمفـاد معرفتـه، كما في قـولنا: خرجت فإذا أسد بالباب، فمعناه معنى قـولنا: خـرجت فإذا الأسـد بالبـاب، فيكون التنكير في (مكاءً) قريباً من التعريف. ومن وجه آخر فإنـه يجوز مـع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرةً ما لا يجوز مع الإيجاب، لأننـا نجيز: مـا كـان إنسـان خيراً منك، ولا نجيز: كان إنساناً خيراً منـك. فكذلـك هذه القـراءة. هذا ملخص كـلام أبـي الفتح[2].

وقـد تلقيت علة أبـي الفتح هـذه بالقبـول لدى كثيـر من المتأخـرين، وصـار بعضهم يصرح بأنه إذا اجتمع مـع (كان) نكـرة ومعرفـة كنت في خيرة من أمرك في ذلك[3].

(ب) في قوله ــ جـلَّ وعلا ــ : «إنـا كلَّ شيء خلقنـاه بقدر»[4]. قرأ السبعة بنصب (كلَّ). وقرأ أبو السمال وطائفة من أهل السنة بالرفع[5].

وقراءة السبعة تصطدم مع القاعدة النحوية التي وضعها سيبويه صداماً مباشـراً لأن ما تقضي به القواعد هنا هو رجحـان الرفـع؛ لأنه لا يـوجد مـا يرجـح النصب، فيُرْجَع إلى الأصـل، وذلك كمـا في نحو: زيـد ضربتـه، قال سيبـويه: «فـأما قـوله ــ جل وعز ــ : «إنـا كلَّ شيء خلقنـاه بقدر» فـإنما هـو على (زيداً ضـربته)، وهـو

---

(١) انـظر الكتاب ١/٤٨، والمقتضب ٤/٩٠، والأصـول ١/٦٧، وحجـة الفـارسي ٤/٢٦١، وشرح المفصل ٧/٩١، والبيان ١/٣٨٧.

(٢) انظر المحتسب ١/٢٧٩.

(٣) البحـر ٤/٤٩٢، والتسهيـل ٥٤، والمسـاعـد ١/٢٦٣، وشـرح الكـافيـة ٢/٢٩٩، والـدر المصون ٥/٦٠٢، والخزانة ٤/٦٣.

(٤) سورة القمر: آية ٤٩.

(٥) البحر ٨/١٨٣.

عربـي كثير. وقد قرأ بعضهم: ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾[1]، إلاَّ أن القـراءة سنة»[2]. فقد أحسَّ سيبويه أن قراءة العامة تصطدم مع القاعدة التي قعَّـدها، فصـار إلى كلام غير مفهوم، وهوأن الجماعة اتبعوا الـرواية. ولا أدري لمـاذا يحلُّ للقـاعدة النحـوية ألا تتبع الرواية؟! وقد تابع بعض المتقدمين سيبويه على هذا[3].

وقد حار بعد ذلك النحويون في أمر التوفيق بين ما أجمع عليه السبعة ــ وهـو هنا قرآن بلا ريب ــ وبين القاعدة النحوية التي وضعها شيخ العربيـة سيبويـه. فأمـا الكـوفيون فتخلصـوا من المشكلة بإيجـاد الفرق بين الآيـة هنـا وبين قـولنـا: (زيـداً ضربته) المرجوح، وذلك بالقول: إن (إنا) تطلب الفعل وهي به أولى كما هو الشأن في الآيـة، ومن ثم فإن الجمـاعة قـرأت بالنصب لتقـدير الفعـل، بخـلاف: (زيـداً ضربته)[4].

ولكن الذين لم يتأثروا بمذهب الكـوفيين لجأوا إلى علة أخـرى قدح بهـا زناد الفكر المتوهج، وهي معنوية، حيث ذهبوا إلى أن الآية في حال نصب (كـل) تكون نصا في عموم خلق الأشيـاء خيرهـا وشرهـا من الله تعالى. وفي قـراءة الرفـع تكون جملة (خلقناه) صالحـة لأن تكون صفـة، وحينئذ يكـون النعت قيداً يـوهم أن هناك أشياء غير مخلوقة لله تعالى. أمـا في قراءة النصب فـإن جملة (خلقناه) لا تصلح أن تكون نعتاً؛ لأن النعت لا يصلح للعمل في المنعوت، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً[5].

وقد جاء من يقول للنحاة: إن احتمـال الوصفيـة مع النصب بـاق أيضاً، لأنـه يجوز كون (خلقنـاه) صفة و (كـل) منصوب بـ (خلقنـاه) مقدراً، ولا يكـون من باب

---

(١) سورة فُصِّلت: آية ١٧.

(٢) الكتاب ١/١٤٨.

(٣) انظر معاني الأخفش ٢/٤٨٩، والبحر ٨/١٨٣.

(٤) إعراب النحاس ٣/٢٩٨.

(٥) انـظر إمـلاء مـا منَّ بـه الـرحمن ٢/٥٥، والبحـر ٨/١٨٣، وأوضــح المسـالــك ٢/٨٠، والمساعد ١/٤١٧، والأشموني ٢/٧٧.

الاشتغال، كما في قوله تعالى: «وفعلتَ فعلتكَ التي فعلتَ»، ثم حذف العامل جوازاً. وحينئذ لا يرجح النصب[1].

وسيبويه لا يعترف لهم بهذه العلة التي اتخذوها لحماية القاعدة التي وضعها من أن يعترض عليها بالآية. وقد أدرك بعض النحويين التكلف في هذا التعليل، فذهب إلى وجوب النصب موافقة لما عليه جماعة السبعة[2]. وعندي أن الأولى الحكم بجواز كل من الرفع والنصب دون ترجيح أحدهما على الآخر، وذلك للجمع بين الأدلة. والمهم من وراء كل ما استعرضناه أن القراءة السبعية هي التي دفعت إلى استخراج تلك العلة المعنوية.

(ج) في قوله ـ جلَّ وعلا ـ : ﴿وقيل منْ راق﴾[3]، وقوله: ﴿كلا بلْ ران على قلوبهم﴾[4] روى حفص عن عاصم أنه كان يسكت سكتة لطيفة على النون من (مَن) وعلى اللام من (بل). وغيره من السبعة لا يسكت[5].

ولما كان المعروف هو إدغام النون في الراء إدغاماً كاملاً، كما أن أكثر القراء يدغم (اللام) في (الراء) هنا، استنكر بعض النحويين ما رواه حفص عن عاصم، قال أبو الفتح: «فأما قراءة عاصم: «وقيل منْ راق» ببيان النون من (مَنْ)، فمعيب في الإعراب معيف في الأسماع...»[6].

لكن عدداً من النحويين اعتذر لعاصم بأنه فعل ذلك حتى لا يقع السامع في اللبس؛ فيتوهم أن (من راق): مرّاق و(بل ران): برّان[7]. بل إن مكياً قال: «ولو

---

(١) الصبّان على الأشموني ٢/ ٨٠.

(٢) الفتوحات الإلهية ٤/ ٢١٥.

(٣) سورة القيامة: آية ٢٧.

(٤) سورة المطففين: آية ١٤ ونحو هذا: (عوجاًس قيماً)، سورة الكهف: آية ١، ٢ و(من مرقدناس هذا)، سورة يس: آية ٥٢.

(٥) السبعة ٦٧٥.

(٦) الخصائص ١/ ٩٤.

(٧) حجة أبي زرعة ٧٣٧، وحجة ابن خالويه ٣٦٥، والبحر ٨/ ٣٨٩.

اختار متعقب الوقف على (عوجا) وعلى (مرقدنا) لجميع القراء لكان ذلك حسناً، لأنه يفرِّق بالوقف بين معنيين»[1].

وفي قوله عز اسمه: ﴿لكنّا هو الله ربي﴾[2]، قرأ ابن عامر ونافع في رواية: (لكنّا) بإثبات الألف في الوصل والوقف[3]. ومذهب البصريين وأكثر النحويين أن الضمير هو (أن)، وأن الألف تزاد في الوقف كما تزاد هاء السكت، وتسقط عند الدرج. ومن ثم عاب كثير منهم قراءة ابن عامر هذه[4]، مع أن بعضهم ذكر أن إثبات الألف هنا في حالة الوصل لغة تميم[5].

لكن الرضيّ احتج لابن عامر بدفع اللبس حين قال: «وابن عامر يثبت الألف في (لكنّا هو الله) وصلاً أيضاً؛ ليؤذن من أول الأمر بأنه ليس (لكنَّ) المشددة، بل أصله: لكن أنا»[6].

وهكذا نجد أن ما احتجَّ به النحويون في هذا المثال والذي قبله يعود إلى المعنى، ولا علاقة له باللفظ، وفي ذلك نوع من الإثراء للعلة النحوية وفتحٌ لأبواب جديدة في صرحها المشيد.

(د) في قوله ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلاً﴾[7]، روي عن ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم من طريق حفص أنهم قرؤوا بفتح (أعمى) في الموضعين. وروي عن حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر إمالتهما جميعاً. أما أبو عمرو فكان يميل الأولى، ويفتح الثانية[8].

ولما كان هذا التفريق من أبي عمرو بين الكلمتين غريباً فإن النحاة ذكروا

---

(١) الكشف ٢/٥٦.
(٢) سورة الكهف: آية ٣٨.
(٣) السبعة ٣٩١.
(٤) إعراب النحاس ٢/٢٧٥، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٢٣، وشرح المفصل ٣/٩٣.
(٥) الكشف ٢/٦١، والبحر ٦/١٢٨.
(٦) شرح الشافية ٢/٢٩٥.
(٧) سورة الإسراء: آية ٧٢.
(٨) السبعة ٣٨٣.

علَّتين في تسويغ قراءة أبي عمرو وتوجيهها، فقد رووا عن أبي عمرو أنه قال: تجوز الإمالة في الأولى ولا تجوز في الثانية. وفسَّر النحاس ذلك بأن الألف في الثانية متوسطة؛ لأن التقدير: فهو أعمى منه في الدنيا، حيث إن (أعمى) الثانية اسم تفضيل، فقدر الجار والمجرور بعدها مما منع الإمالة. ولو لم تقدر (منه) لجازت الإمالة، بخلاف الأولى حيث لا تقدير(١).

والعلة الثانية ذكرها أبو زرعة بقوله: «وكان أبو عمرو أحذقَهم؛ ففرق بين اللفظين لاختلاف المعنيين، فجعل الأول صفة بمنزلة: (أحمر وأصفر)، والثاني بمنزلة: (أفعل منك)، أي: أعمى قلباً». ووافقه على هذا عدد من النحويين(٢). وعندي أن هذه العلة صناعية، وليست مبنية على نمط عربي مروي، وهي أشبه ما تكون بعلة دفع اللبس حيث يعتمد على اللفظ في توضيح المعنى. وعلى كل حال فإن النحويين القدماء خبطوا في باب الإمالة، ولم يستقم لهم تقعيده حين أدخلوا كثيراً من العلل المعنوية والتقديرية في أسباب الإمالة مع تصريحهم بأن الهدف من الإمالة هو تقريب الكلام من بعضه بعضاً لإيجاد شيء من الانسجام بين أجزائه. وقد وصلوا في تعليلهم للإمالة في بعض المواضع إلى طريق مسدود حين ذكروا أن من الإمالة ما لا يعرف له علة، وتتبع فيه الرواية(٣)، ومع هذا وذاك، فإن القراءة السبعية هي التي دفعت إلى إيجاد هذه العلة حيث زادت العلة النحوية ثراء ونماءً، وأمكن إيجاد علل أخرى مترتبة عليها، أو تخرج وإياها من مشكاة واحدة.

(٤)
المشاكلة اللفظية

التعليل بالعلة اللفظية المحسوسة أقرب إلى طبيعة اللغة وأدنى متناولاً من العلة المعنوية؛ ذلك لأن احتكاك الكلمات مع بعضها في نظام تركيبي وسياقي

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٥٣. ونحوه في حجة الفارسي ٣/٣٦٣، والإملاء ٢/٩٥.
(٢) حجة أبي زرعة ٤٧، وحجة ابن خالويه ٢١٩، والكشف ٢/١٨٤.
(٣) انظر: الإمالة ١٧٦.

معين يؤدي إلى أنواع من التأثر بينها، وقد يكون المؤثر متقدماً، وقد يكون متأخـراً، وقد يكون التأثر جزئياً وقد يكون كلياً.

ولكن النحوي قد يعلل لظاهرة ما تعليلاً خـاطئاً، وقـد يركب مـركب التعسف والتمحل حين تضيق عليه السبـل، وتتقضاه الجـواذب المتضادَّة، كمـا أنه قـد يعقد الشبه بين متناظرين، ويعمم حكم أحدهمـا على الآخر دون أن يكـون لذلـك الشبه تأثير في الحكم. وإليك ما يميط اللثام عن شيء من ذلك.

(أ) في قوله ــ تعالى ــ : ﴿وما أدراك مـاهيه﴾[1] روى أبـو مزاحم الخـاقاني عن الكسائي أنه كان يميل هـاء السكت[2]، كما يميـل هاء التـأنيث، كما فعـل في (ماهيه) ونحوها[3]. وقد أنكر هذه الإمالة كثير من النحـاة والقراء، لأن هـاء السكت يؤتى بها ــ في نظر النحاة ــ من أجل بيـان الفتحة التي قبلهـا. وإمالـة هاء التـأنيث ــ كما قالوا ــ تقضي بإمـالة الفتحـة قبلها. وفي هـذا نقض للحكمة التي من أجلهـا اجتلبت هاء السكت[4].

لكن روي عن ثعلب وتلميذه أبـي بكر بن الأنباري أنهما لا يريان بأساً بإمالـة هاء السكت ما دام هذا مروياً[5].

ويعلل أبو الحسن الباذش لجـواز إمالـة هاء السكت في قـراءة الكسائي بعقـد الشبـه اللفظي بينهـا وبين هاء التـأنيث[6]. ويعقد أبـو عمرو الـداني الشبه بين هـاء السكت وبين الألف، وذلك أن سيبويه حكى الإمالـة في قولهم: (طلبنـا)، و (طلبَنا

---

(١) سورة القارعة: آية ١٠.

(٢) التحقيق أن الإمـالة لمـا قبل الهـاء، أما الهـاء نفسها فـلا تمال على خـلاف ما يـظن بعض القراء.

(٣) انظر النشر ٢/٨٥، ٨٦.

(٤) انظر السابق ٢/٨٥، والتصريح ٢/٣٥٢.

(٥) السابق . . .

(٦) الهمع ٢/٢٠٣.

زيد)، و(رأيت عنبا). فكما أمالت العرب هذه الألف لوقوعها طرفاً، كذلك تمال هاء السكت[1].

ولا أرى أن الحكمة من المجيء بهاء السكت تنتقض إذا ما هي أميلت؛ لأن تفسير وجود هاء السكت ليس قاطعاً. ومشابهة الهاء للألف أو هاء التأنيث ليست مسوغاً للإمالة. وليس في هذه المسألة من حكم سوى السماع، فإذا ثبتت الرواية فيها أميلت، وإلاَّ فلا.

وقريب من هذا ما ذكره بعضهم في قوله تعالى: ﴿فبهداهم اقتده﴾[2]، حيث قرأ ابن عامر: (اقتدِهِ) بكسر الهاء. وبما أن هاء السكت مبنية على السكون فقد علل بعض النحويين لذلك بأن هذه الهاء أشبهت هاء الضمير في نحو (بهِ)، فحركت كما تحرك[3]. وهو كذلك شبه بعيد.

(ب) في قوله ـ عز اسمه ـ: ﴿كن فيكونُ﴾[4]، قرأ الجمهور برفع: (فيكونُ). وقرأ ابن عامر: (فيكونَ) بالنصب. وقد قدمنا[5] أن جماهير متقدمي النحاة لا يجيزون النصب هنا؛ لأنه لا يوجد أمر حقيقي، ولكن متأخري النحاة اطمأنوا إلى القول بأن (كن)، وإن لم يكن أمراً حقيقة، ولكنه جاء في صورة الأمر، فكان ذلك كافياً لتحقيق شرط إضمار أن بعد الفاء. ودعموا هذه المشاكلة اللفظية الخارجية بالقول: إن هذه المشاكلة التي صرنا إليها ليست فاذَّة، بل لها نظير في كلام العرب، قال الله تعالى: ﴿قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾[6]. وقال ـ جل شأنه ـ: ﴿قل للذين آمنوا يغفروا﴾[7]. وقال عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) الإمالة ٢٤٧.

(٢) سورة الأنعام: آية ٩٠.

(٣) انظر البيان ١/٣٣٠، والإملاء ١/٢٥١، والبحر ٤/١٧٦، وشرح الكافية ٢/٤٠٩.

(٤) سورة البقرة: آية ١١٧.

(٥) انظر ص ٩٧ من هذا البحث.

(٦) سورة إبراهيم: آية ٣١.

(٧) سورة الجاثية: آية ١٤.

فقلت لجنـادٍ خـذِ السيفَ واشتـمـلْ عليـهِ بـرفقٍ وارقبِ الشـمسَ تغـربِ

فإقامة الصلاة والمغفرة وغروب الشمس ليست مترتبة على صيغ الأمر الـواردة قبلها[1]. وهذا بسط للعلة من أجل مؤازرة السماع.

(ج) ومما اعتلَّ به بعض اللغويين من العلل اللفظية رعاية الفاصلة والتناسب بين أجزاء الكلام، حيث جعلوا ذلك مرخصا لبعض الخروج عن السنن العام الذي مضت عليه العربية في بعض الظواهر، وذلك كالذي نجده عند الحديث على إجماع القراء السبعة على إثبات هاء السكت وصلاً ووقفاً في (كتابيه) و (حسابيه) و (ماليه) حيث قال الفارسي: «ووجه الإثبات أن ما كان من ذلك فاصلة أو مشبهاً للفاصلة في أنه كلام تام يشبه بالقافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف، كما يفعل ذلك في القافية، فيجعل في الوصل مثله في الوقف»[2]. وأصرح من هذا الكلام في الدلالة على التناسب ما رآه العكبري في هذا، حيث ذكر أن الهاء في هذه المواضع لبيان الحركة، لتتفق رؤوس الآي[3].

ولا ريب أن اتفاق رؤوس الآي مرعي في بعض السور كما في قوله ـ عز اسمه ـ : ﴿ما ودَّعك ربك وما قلى﴾[4]، حيث لم يصرح بالمفعول، وهو الكاف بعد (قلى) لما في ذلك من اختلاف نظام أواخر الآيات.

ولكن يعكر صفو هذه العلة اللفظية هنا أن الآيات في سورة الحاقة مشاكلة لبعضها بعضاً في حال الوقف حيث تنتهي جميعاً بالهاء كما في (الجارية)

---

(١) الدر المصون ٢/٩٠، وانظر كذلك حجة الفارسي ٢/٢٠٦، والبحر ١/٣٦٦، وشرح الكافية ٢/٢٤٤.

(٢) حجة الفارسي ٢/٢٧٦.

(٣) الإملاء ٢/٢٦٨.

(٤) سورة الضحى: آية ٣.

و (الـطاغية) و (الخـاطئة) وغيـرها. فهـاء السكت مؤدية لغـرض المشاكلة في حـال الوقف، لكن في حال الـوصل فـإن هاءات التـأنيث تلفظ تاء، وهــاء السكـت تلفظ بالوصل هاءً على حالها؛ فلا تقع المشـاكلة المرجـوة مما يجعـل الاحتجاج لإتيـانها في الوصل بهذه العلة ليس على ما ينبغي. وإجمـاع السبعة على الـوصل بـالهاء في هـذه المـواضـع ينبغي أن يكـون مــوضـع اعتبــار، إذ هـو كــافٍ لإثبـات القــاعـدة وغـضٍّ الـطرف عن أية علة معارضة لذلك. ويضاف إلى هذا أن أبا بكر بن الأنباري نقـل أن من العرب من يثبت هـاء السكت في الوصـل والوقف[1]. وهـذا يدل على عدم استيفاء اللغويين استقراءَ هذه الظاهرة.

(د) في قـوله ــ عـز اسمه ــ : ﴿يـدعون ربهم بـالغداة والعشيِّ﴾[2]، قـرأ جمهور السبعة: (بالغداة). وقرأ ابن عامر وحده: (بـالغدوة)[3]. وقـد اعترض كثيـر من متقدمي النحاة على قراءة ابن عامـر بحجة أن العـرب تستعمل (غـدوة) معرفـة، وأن المعرَّف لا يعرف؛ فـلا يجوز إدخـال (أل) عليها[4]. وقـد اعتُذر عن ابن عـامر بـاعتذارات شتى، منهـا رسم المصحف، ومنها أن ذلـك وارد عن العـرب[5]. لكن أبا زرعة احتج لابن عامر بحجة مغايرة لذلك حين قال: «فإن قيـل: لم أدخلَ الألف واللام على المعرفة فالجواب أن العرب تدخل الألف واللام على المعرفة إذا جاورتهـا فيه الألف واللام ليزدوج الكلام كما قال الشاعر:

رأيت الــوليـد بن اليــزيــد مبــاركــاً شــديـداً بــأحنـاء الخــلافــة كــاهلُهْ

فـأدخل الألف والـلام في (اليزيـد) لما جـاور الوليـد. فكذلـك أدخل الألف

---

(١) انظر الكشف ١/٤٣٩.
(٢) سورة الأنعام: آية ٥٢.
(٣) السبعة ٢٥٨.
(٤) انظر الكتاب ٣/٢٩٣، وإعراب النحاس ١/٥٤٨، وحجة ابن خالويه ١٤٠.
(٥) انظر الكشف ١/٢٣٢، والدر المصون ٤/٦٣٩.

واللام في (الغدوة) لما جاور (العشيّ)[1].

وابن خالويه استخدم عين هذه الحجة ولكن لقراءة الجماعة[2]. وهذا لا يمس موضوعنا الذي نحن بصدده؛ إذ أدت القراءتان إلى قدح زناد الفكر في استنباط علة المشاكلة والازدواج في الآية الكريمة.

(هـ) في قوله ـ جل وعلا ـ : ﴿إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً وسعيراً﴾[3]، قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: (سلاسلاً) بالتنوين[4]. ولا يخفى أن تنوين (سلاسلاً) خارج عن القاعدة النحوية، لأنها إحدى صيغتي منتهى الجموع. ومن ثم فإن النحويين احتجوا لها بحجج شتى، وكان من بينها أن المراد مشاكلة ما قبلها من رؤوس الآي حيث تنتهي بالتنوين في حالة الوصل، مع أن (سلاسلاً) ليست في آخر الآية. وذكروا أيضاً أنهم أرادوا من تنوينها أن تنسجم مع ما بعدها، وهي (أغلالاً وسعيراً) [5].

وهنا يلاحظ أنهم توسعوا في علة المشاكلة، لأن (سلاسلاً) ليست في آخر الآية؛ فليس لها حكم الفواصل والقوافي، ولكن حجتهم أنها حُفَّت بالتنوين من خلف ومن قُدَّام، فكان في تنوينها نوع من التناغم والانسجام بينها وبين غيرها.

(و) في قوله ـ تعالى ـ : ﴿أرجهْ وأخاه﴾[6]، قرأ ابن عامر في رواية ابن ذكوان: (أرجئهِ)[7]. وهذا عند سيبويه وكثير من النحويين لا يجوز؛ لأن الهاء لا تكسر في نحو هذا إلا إذا كان قبلها ياء أو كسرة، مثل: (إليهِ)، و(بهِ). لكن

---

(١) حجة أبي زرعة ٢٥١.

(٢) حجة ابن خالويه ١٤٠.

(٣) سورة الإنسان: آية ٤.

(٤) السبعة ٦٦٣.

(٥) حجة أبي زرعة ٧٣٧، وحجة ابن خالويه ٣٥٨، والبيان ١/ ٤٨٠، والإملاء ٢/ ٢٧٥.

(٦) سورة الأعراف: آية ١١١.

(٧) السبعة ٢٨٧.

سيبويه ذكر أن قوماً من ربيعة يقولون: مِنْهِم، فأتبعوا حركة الهاء كسرة الميم. وعلل لجواز هذا الإتباع بأن الحاجز بينهما حرف ساكن؛ فليس بحاجز حصين. ولكنه قرر بعد ذلك أن هذه لغة رديئة(١).

لكن بعض المتأخرين قبل حجة سيبويه في التعليل لكسر الهاء، ولم يشر إلى ما ألحقه به سيبويه من الرداءة، كما نرى ذلك عند أبي حيان وتلميذه السمين(٢). وبعضهم قعَّد على هذه القراءة، فقال: «فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلَّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان: «أرجئهِ وأخاه»(٣). فواضح من هذا أن الحكم بالقلة دليل الجواز، وهو حكم مبني على علة الاتباع التي أملت اعتمادَها القراءةُ السبعية.

(ز) في قوله ــ تبارك وتعالى ــ : ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾(٤)، قرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم بجر (أرجلكم)، وقرأ باقي السبعة بنصبها(٥). ظاهر قراءة الجر وجوب المسح في الرجلين، لأنها معطوفة على (رؤوسكم)، والمستقر الثابت عند جماهير أهل العلم أن فرض الرجلين هو الغسل، وليس المسح مما دعا عدداً من النحويين إلى تخريج هذه القراءة، وكان من جملة ما خرِّجت عليه (الجر على الجوار)، وهو يعني إتباع حركة المجرور لحركة ما قبله مع غض الطرف عما يترتب على ذلك من اضطراب في المعنى، كما قالت العرب: (جحر ضبٍ خربٍ). وقد جروا (خرب) مع أنها في المعنى نعت لـ (جحر) المرفوع. والمعروف أن كثيراً من النحويين لا يرى جواز حمل شيء من الكتاب العزيز على (الجر على الجوار)؛ لأنهم يعدون ذلك غلطاً من العرب، وذلك لتجاوز العامل النحوي، وما عهد في سنن العرب في كلامها.

---

(١) انظر الكتاب ٤/١٩٥. وانظر كذلك حجة الفارسي ٣/١٨٩.
(٢) البحر ٤/٣٦٠، والدر المصون ٥/٤١٠.
(٣) الهمع ١/٥٨.
(٤) سورة المائدة: آية ٦.
(٥) السبعة ٢٤٢.

وهـو من الضعف والشـذوذ بحيث لا يخـرّج عليـه كـلام البـاري سبحـانـه المنـزه عن الضرورات[1].

ولكن فـريقاً من اللغـويين ليس كثيراً عـددُه جـوَّز التعليـل لهـذه القـراءة بعلة المجـاورة التي تشكـل نـوعـاً من التجـانس اللفـظي مـع تجـاوز واضـح للعـامـل النحوي[2].

وعلى هذا النحو أدت القراءة السبعية إلى نـوع من التوسـع في التعويـل على المشاكلة اللفظية، بل كان هناك نوع من التكلف في عقد تلك المشـاكلة في بعض الأحيان، على ما رأينا. وهذا كله نـوع من البسط في العلة أو إن شئت هو نـوع من التوسع في تطبيقات العلة اللفظية.

(٥)
الاعتلال بما كان عليه الأصل

من أنواع العلة الكثيرة التداول في كتب النحويين الاعتلال بالأصل[3]. وذلك ينبىء عن وعيهم بنمو اللغة وعدم ثباتها. وقد كنت أسائل نفسي حيناً من الدهر عن معنى قـول النحويين ــ مثـلاً ــ : إن الفتح هـو الأصل وإن الإمـالة فـرع عليـه هـل يقصدون بذلك أن أصل الكلمـة في الواقـع اللغوي كـان على الفتح، ثم صاروا إلى النطق به على صـورته المـوجودة الآن، أو أنهم يـريدون من قـولهم ذاك أن التداعي المنطقي يقضي بوجود فتحة خالصة متميـزة عن الكسرة دون أن يكـون هناك اعتقـاد بأن ذلك الأصل كان سائداً على الألسنة في يوم من الأيام. . .

ثم وقعت على كلام للزجاجي يقـول فيه: «فـإن قال: فـأخبروني عن الكـلام المنـطوق به الـذي نعرفـه الآن بيننا أتقـولون إن العـرب كانت نـطقت به زمـانا غيـر

---

(١) الكتاب ١/٤٣٦، ومعاني الأخفش ١/٢٥٥، ومعاني الزجـاج ٢/١٦٧، وإعراب النحـاس ١/٨٥، وحجة ابن خالويه ١٢٩.

(٢) انـظر مجاز القـرآن ١/٣٠٢، وحجة أبـي زرعـة ٢٢١، والبيان ١/٢٨٥ وقـد نصَّ على أنه قليل. وانظر الإملاء ١/٢٠٨.

(٣) الاقتراح ١١٧.

معرَب ثم أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زماناً غير معرب، ثم أعربته. فإن قيل: فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً، وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلا به ثانياً، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له: قد عرَّفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلاَّ مجتمعة؛ ألا ترى أنا نقول: إن السواد عرض في الأسود، والجسم أقدم من العَرَض بالطبع والاستحقاق، وأن العَرَض قد يجوز أن يُتَوَهم منفصلاً عن الجسم، والجسم باق، فنقول: إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نرَ الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه...»[1].

وإذا كان الأمر على هذه الصورة ــ وهو كذلك ــ فإن الاحتجاج بأن الأصل في هذه الكلمة هو كذا... يكون ضعيفاً مع قناعتنا بتطور اللغة ونمائها واحتمال كثير من الكلمات لأن تكون في أحوال نموها كما قال النحاة، إلاَّ أن ما ذكروه ليس متعيناً، لأنه لم يقم على إلمام بقوانين التطور الصوتي للغة، ولا على استقراء الواقع التاريخي لها. ونحن على الرغم من أكداس المعلومات حول قضايا التطور اللغوي لم نشعر إلى هذا الوقت أننا نقف على أرض صُلبة، أو نسلك طريقاً لاحبة في هذا الشأن. وإليك بعض الأمثلة التي يتجلى فيها هذا اللون من العلة النحوية:

(أ) في قوله ــ تعالى ــ: ﴿فقاتلوا أئمة الكفر﴾[2]، قرأ الكوفيون وابن عامر: (أئمة) بهمزتين[3]. ومن المعروف أن جماهير النحاة من المتقدمين يمنعون الجمع بين الهمزتين بحجة أن العرب يفرون من الهمزة إذا كانت منفردة، فكيف يجمعون بين همزتين في كلمة واحدة[4]؟

وقد ذكر سيبويه وغيره أن ابن أبي إسحاق وجماعة معه كانوا يحققون الهمزتين، ويرون جواز التخفيف[5]. ويقول المبرد مسوغاً اتجاه ابن أبي إسحاق:

---

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٧، ٦٨.

(٢) سورة التوبة: آية ١٢.

(٣) السبعة ٣١٢.

(٤) انظر ص ١٦٩ من هذا البحث.

(٥) الكتاب ٢/٤٠٩.

«فأما ابن أبـي إسحاق فكان يرى أن يحقق الهمزتين كمـا يراه في الـواحدة، ويـرى تخفيفها على ذلك، ويقول: هما بمنزلة غيرهما من الحـروف، فأنـا أجريهمـا على **الأصـل**، وأخفف إن شئت استخفـافـاً، وإلاّ فـإن حكمهمـا حكم الـدالين، ومـا أشبههمـا. . . »[1] فقد احتـج لابن أبـي إسحاق في تـوجهـه ذاك بـأنه جـاء بـه على الأصـل. وإن كـان الادعـاء بـأن هـذه العلة مصـطنعـة من المبـرد ليس بعيـداً عن الحقيقة، كما هو الشأن في علل ابن الأنباري في (الإنصاف). وأغلب الظن أن ابن أبـي إسحاق ما قال ما قاله من أجل القراءة، ولكنه خطا الخطوة الأولى، وفتح الباب ليلجه بعده عدد من النحاة[2].

(ب) في قـوله ـ تعـالى ـ: ﴿ثـلاثمـائـةٍ سنين﴾[3]، قـرأ حمـزة والكسـائي بإضافة (مئة) إلى (سنين). وذلك موضع نقد من بعض النحـويين، لأن تمييز (مئـة) إنما يكون مفرداً مجروراً[4].

لكن عـــدداً من النحـويين احتـــجَّ بـأن الأصـــل: (سنين)، لأن المعنى على الجمـع، وذلـك أنـك إذا قلت: عنـدي مئـة درهم، فـالمعنى: مئـة من الـدراهم، والجمـع هو المـراد من الكلام، والـواحد إنمـا اكتفي به بـدلاً عن الجمع[5]. لكن **أبا جعفر النحاس يفيد أن الأصل في هذا هو المفرد حين قال: «فأما (ثلاث مئةِ سنين)** فبعيد في العربية يجب أن تُتَوقّى القراءة به، لأن كلام العرب: ثلاث مئةِ سنةٍ. فسنة بمعنى سنين، فجئت به على المعنى والأصل[6].

ويغلب على الظن أنه لم يرد بالأصل أصل الوضع قبل التطور، ولكنـه أراد به ما جرت بـه ألسنة العـرب، وكثر في كـلامها. وعلى كـل حال فقـد اتجه فـريق من

---

(١) المقتضب ١/١٥٩.

(٢) الكشف ١/٧٣، والإملاء ٢/١٢.

(٣) سورة الكهف: آية ٢٥.

(٤) انظر الكتاب ١/٢٠٩، والمقتضب ٢/٧١، والأصول ١/٣١٨.

(٥) انظر حجة ابن خالويه ٢٢٣، والبيان ١/١٠٦، والإملاء ٢/١٠١.

(٦) إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٧٢.

النحـويين إلى تسويـغ قراءة الأخـوين بأنهمـا في ذلك رجعـا إلى الأصـل الـذي إن لم يكن عليـه الوضـع في السالف، فينبغي أن يكـون. وقد ازدادت هـذه العلة ثـراءً وتفـريعاً حين أمكن لـرجـل كمكي بن أبـي طـالب أن يقول: إن هـذا هـو الأصـل، ولكنـه أصل مهجـور[1]. وعبارة مكي تـوهـم أن مكياً كـان يعتقـد أن مـا ادعي من الأصل كان موجوداً في الواقع اللغوي، وهذا يحتاج إلى خبر نبـي!.

(ج) في قوله ــ تبارك وجهه ــ: ﴿ثمَّ لْيقطع﴾[2]، قرأ الكـوفيون ونـافع في رواية بإسكان لام الأمر. وقرأ باقي السبعـة بكسرهـا[3]. والذي ذكـره سيبويـه وغيره من قدماء النحويين أن لام الأمر لا تسكّن إلّا إذا سبقت بـواو أو فاء، أمـا إسكانهـا مع (ثم) فـلا يـرونـه جـائزاً؛ لأن ثم منفصلة من الكلمــة، ويـوقف عليهــا دون الـواو والفاء[4].

وقـد احتج بعض النحـويين لقـراءة الإسكـان بـأن الأصـل في لام الأمـر هـو الإسكان قبل دخول الحرف عليها أو وقوعها في ابتداء الكلام[5].

وعنـدي أن كـلاً من الحجتين ضعيف، لأن الاعتــلال بـأن (ثم) منفصلة عن الـلام ينقضـه أن الـواو كـذلـك منفصلة، حتى إن الفـاء لا تختلف عن الـواو حيث لا عبرة بالرسم الإملائي في نحو هذا.

والـذين قالـوا: إنها الأصـل لا يعزب عنهم أن الكلمـة حين توضـع في سياق معين يختلف حكمها عما لو كانت منفردة، بل يمكن لو أردنا ممارسة هذا النوع من التحليل أن نقول: إن للام أصلين: أصلاً حين تكون منفردة، وأصلاً حين تكون مع غيـرها. ولـو اعتصموا بـالسماع، فحكمـوا للتحريـك مع (ثم) بـالكثـرة، وحكمـوا

---

(١) الكشف ٢/٥٨.
(٢) سورة الحج: آية ١٥.
(٣) السبعة ٤٣٤، ٤٣٥.
(٤) انظر ص١٠٢ من هذا البحث.
(٥) انظر حجة ابن خالويه ٣٥٣، وحجة أبـي زرعة ٤٧٣، والهمع ٢/٥٥.

للإسكان بالجواز مع القلة. جمعاً بين الروايات والنصوص المختلفة لكان أقرب إلى مراشد الحق[1].

(٦)
علل فرعية مختلفة

هناك بعض العلل التي كان للقراءات السبع أثر ما في التوسع فيها في سياق محاولات التوفيق بين القراءة والقاعدة. ولكن هذه العلل لم يكثر تداولها في مضمار التأثر بما توحي به القراءة السبعية من اتجاهات لغوية، ولكننا أحببنا إظهار القارىء عليها حتى تكتمل أمامه الصورة من جميع زواياها.

(أ) كثرة الاستعمال: يقرر الدرس اللغوي الحديث أن الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة والكلمات الطويلة أكثر عرضة للتناقص من أطرافها من الكلمات القصيرة أو تلك التي يقل استخدامها[2]. وقد يكون التغيير في المعنى حيث يتنوع معنى الكلمة الواحدة من كثرة استخدامها في الكلام تبعا للحالة النفسية للإنسان أو المعاشية أو غير ذلك من الملابسات. وليس معنى هذا أن كل كلمة كثر استعمالها يقع فيها تغيير، كما أنه ليس بالضرورة أن يصح كل ما يقال في هذا من تقدير للتطور فيها. وإليك مثالاً على هذا:

جاء عن بعض السبعة إمالة كلمة (الناس) مجرورة ومرفوعة ومنصوبة[3]. وإمالة الناس في حالة الجر لا إشكال فيها، حيث يرى النحاة والقراء أن الإمالة كانت من أجل الكسرة التي بعد السين. ولكن الإشكال في إمالتها مرفوعة ومنصوبة. وسيبويه يعترف بأن العرب تميل لكثرة الاستعمال، ولكنه يذكر أن العرب لم تمل كلمة (الناس)[4]. لكن بعض النحاة المتأخرين رأى أن إمالة (الناس) في

---

(١) انظر المغني ٢٩٤، ٢٩٥، وشرح الكافية ٢/٢٥١.
(٢) انظر التطور اللغوي ٩٥.
(٣) انظر النشر ٢/٣٣، والأشموني ٤/٢٣٥. (٤) الكتاب ٤/١٢٧، ١٢٨.

حالتي الرفع والنصب كانت بسبب كثرة الاستعمال، مخالفين ما ذهب إليه سيبويه من امتناع العرب من إمالتها، وذلك تأثراً بما قضت به القراءة السبعية.

(ب) في العامل النحوي: من المعروف أن النحو العربي يقوم بصورة أساسية على نظرية (العامل)، ولهذا العامل حديث طويل في تراثنا العربي. ولسنا بصدد الحديث عنه، والنزاع الذي اشتد أواره بعد ملاحظات ابن مضاء القرطبي وبعد دخول أساليب الدرس الحديث في مناهج البحث عندنا، وإنما نذكر ما يوضح أثر القراءة السبعية في بعض ما يتعلق بالعامل.

ففي قوله ـ تعالى ـ: ﴿وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم﴾[1]، قرأ ابن عامر: ببناء (زُيِّن) للمجهول ورفع (قتلُ) على النيابة عن الفاعل، وإضافتها إلى (شركائِهم) ونصب (أولادَهم) على أنها مفعول به لـ (قتل)، ويكون بذلك قد فصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

وقد قدمنا أن البصريين والكوفيين ـ على التحقيق ـ لا يرون جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر، وأباحوا الفصل بالظرف للشاعر، لأنه يتوسع في الظروف ما لا يتوسع مع غيرها[3]. وسبب هذا التوجه الصارم أنهم يرون أن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا يصح التفريق بين أبعاض الشيء الواحد.

وقد اعتلَّ بعض النحويين المتأخرين الذين لا يرون التقعيد على خلاف ما تقضي به القراءة السبعية للتفريق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به بقوله: «الفصل بين جزأي الإضافة بمعمول المضاف جائز في الكلام الفصيح إذا لم يكن الفاصل فاعلاً ولا في حكم الفاعل، نحو: عرفت (إعتاقَ الجاريةَ سيدِها)و (إعطاء الدرهمَ زيدٍ). فإن كونه معمولاً للمضاف يزيل أجنبيته، وكونه غير فاعل ولا في

---

(١) سورة الأنعام: آية ١٣٧.

(٢) انظر السبعة ٢٧٠.

(٣) انظر ص ٩٩ من هذا البحث.

حكمه يُسوِّغ نية تأخيره، فيكون الفصل فيه كلا فصل»[1].

فقد اعتلَّ ابن مالك بعلة مركبة من علتين، إذ ذكر أن هناك علاقة قائمة بين المصدر (المضاف) ومعموله، وهذه العلاقة تجعل المعمول كأنه جزء مكمل للمضاف، فهو ليس أجنبياً عنه. والعلة الثانية: تقديرية، وهي أن المعمول هنا متقدم في اللفظ على فاعل المصدر الذي هو المضاف إليه مع أن رتبته التأخير، وما دامت رتبته التأخير فإنه يمكن أن ينوى تأخيره عن الفاعل الذي هو المضاف إليه، ومن ثم فكأنه لم يفصل به. وهذه الحجج ضعيفة، ولو أنه فعل كما فعل غيره من الاكتفاء بالاحتجاج بقراءة ابن عامر وما ورد في كلام العرب، مع الحكم عليها بالقلة لكان ذلك أكثر انسجاماً مع مذهبه المعروف عنه في مثل هذه المعضلات.

(ج) التعويض: يقيم النحويون موازين العدالة في نظام اللغة، فلا يرون الإجحاف بالكلمة بسبب كثرة ما يقع فيها من الإعلال والإبدال، ومن ثم فإنهم يعتقدون أن في اللغة آلية معينة تبعث اللاغين بها على تعويض الكلمة عما فقدته، أو عن بعضه. ولا ريب في أن لهذا الذي ذهبوا إليه أصلاً في العربية محسوساً، لأن المتكلم يتجوز في حديثه، ويشذِّب من أطراف كلماته عند كثرة الاستعمال، وعند اطمئنانه إلى أن السامع فهم المراد من الكلام. ويصاحب عملية الاختصار هذه نوع من الانحراف في نطق الكلمة يظهر أحياناً في صورة زيادة على الأصل المتوَهَّم، ويمكن تصويره على أنه تعويض. ولكن الضوابط في هذا ضعيفة مما يجعل المسألة حمالة لوجهات نظر كثيرة نظراً لاختلاف الأصول وتداخلها. وإليك مثالاً على هذا:

في قوله ــ عز اسمه ــ: ﴿لكنا هو الله ربي﴾[2]، قرأ ابن عامر ونافع في رواية المسيبي بإثبات ألف (لكنا) في الوصل والوقف[3].

---

(١) شرح العمدة ٤٩٠. وانظر نحواً من هذا في الخزانة ٢/٢٥٥.

(٢) سورة الكهف: آية ٣٨.

(٣) السبعة ٣٩١.

ومن المعلوم أن كثيراً من النحويين يعد الضمير هو النون وحدها، ويرى أن الألف يؤتى بها في حالة الوقف لبيان الحركة في الوقف، وتسقط في حالة الدرْج لعدم الحاجة إليها، كما هو الشأن في هاء السكت. ولذا اعترض على هذه القراءة عدد من اللغويين، وجعلوا إثباتها في الوصل لحناً أوضعيفاً[1].

لكن الزجاج استحسن الوصل بالألف في (لكنّا)؛ لأنه يرى فرقاً بينها، وبين (أنا)، يقول الزجاج: «وفي أنا في الوصل ثلاث لغات، أجودها: (أنا قمت) مثل قوله: «أنا ربكم» بغير ألف في اللفظ. ويجوز: (أنا قمت) بإثبات الألف، وهو ضعيف جداً. وحكوا: (أنْ قمت) بإسكان النون، وهو ضعيف أيضاً. فأما (لكنّا هو الله ربي) فهو الجيد بإثبات الألف؛ لأن الهمزة قد حذفت من (أنا)، فصار إثبات الألف عوضاً عن الهمزة»[3]. فقد استحسن أبو إسحاق إثبات الألف هنا لما فيه من التعويض عن همزة (أنا) المحذوفة. وتابعه على هذا الزمخشري وأبو حيان[2]. والذي قدح زناد الفكر بهذه العلة هو استحسان قبول القراءة السبعية.

(د) الاعتداد بما عليه جمهور السبعة: قد يقرأ بعض السبعة بوجه يكون في العربية قوياً عند النحاة، ويقرأ جمهورهم بوجه ضعيف، وبما أن القراءات الصحيحة كانت في القرن الثاني والثالث والرابع كثيرة، فإن الاعتبار في القلة والكثرة لم يكن لجمهور السبعة، بل لجمهور القراء عامة. ولكن بعد تميز القراءات السبع على غيرها وإجماع الأمة على قبولها ــ في الجملة ــ صار يُنْظَر لجمهور السبعة نظرة خاصة فما يذهب إليه جمهورهم موضع اعتبار. والأمثلة على هذا كثيرة، ولكن لم نقصد في هذا البحث الاستقصاء، وإنما وضع الصُّوى ورسم الأطر العامة. وإليك مثالاً على هذا:

في قوله ــ تباركت أسماؤه ــ: ﴿أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ﴾

---

(١) انظر إعراب النحاس ٢/٢٧٥، وحجة أبي زرعة ٤١٧.

(٢) معاني الزجاج ٣/٢٨٧.

(٣) الكشاف ٢/٣٩٠، والبحر ١٢٨.

ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص﴾[1]، قرأ جمهور السبعة بنصب (يعلمَ). وقرأ نافع وابن عامر بالرفع[2]. والنصب عند سيبويه ضعيف، أو هو خاص بالشعر[3].

لكن جمهور السبعة على النصب الذي ضعفه سيبويه وغيره. ومن ثم فإن مكياً قال: «والنصب في (ويعلم) أحب إليّ؛ لأن الأكثر عليه»[4].

أما الزمخشري فقد أعطى الخصوصية لقراءة جمهور السبعة بطريقة أخرى حين خرَّج النصب على أنه معطوف على فعل منصوب محذوف تقديره: لينتقم منهم، ويعلمَ الذين يجادلون. وأبى تخريج النصب على إضمار (أن) لما ذكره سيبويه من ضعف النصب في نحو هذا، قال جار الله: «ولا يجوز أن تحمل القراءة المستفيضة على وجه ضعيف ليس بحد الكلام ولا وجهه. ولو كانت من هذا الباب لما أخلى سيبويه منها كتابه، وقد ذكر نظائرها من الآيات المشكلة»[5]. فأبى تخريج قراءة جمهور السبعة على وجه ضعيف، والتمس لها وجهاً آخر. وهذا تطور جديد نسبيا في التعليل النحوي[6].

(٧)
توسيع عطن بعض اللغويين

كان لانتقال أمة العرب من البداوة إلى التحضر بعد أن أكرمهم الله بالإسلام أكبر الأثر في تعدد زوايا الرؤية، ووجود الخيارات العديدة لحل المشكلة الواحدة. ومع أن الإسلام هو السبب الرئيس في كل ذلك إلّا أن تفاصيل كثيرة تفرعت عن ذلك رقت بالعقلية العربية، ورفدتها بجداول من فنون الثقافة والمعرفة. وكان من

---

(١) سورة الشورى: الآيتان ٣٤، ٣٥.
(٢) السبعة ٥٨١.
(٣) انظر الكتاب ٣/٩٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣/٦٣.
(٤) الكشف ٢/٢٥٢.
(٥) الكشاف ٣/٤٠٦.
(٦) انظر فيما يشبه هذا من تقديم قراءة الجماعة الكشف ١/٢٥٢، وإعراب النحاس ١/١٩٤.

جملة المؤثرات ــ كما ذكرنا من قبل ــ دخول القراءات السبع في نظام الاستشهاد اللغوي على أنها نصوص يحتج بها لا لها. وبالطبع فإن ذلك لم يتم في يوم وليلة، ولكن الخط البياني في هذا كان يصعد باستمرار مما جعل كثيراً من متأخري علماء العربية يستهجنون بعض مواقف المتقدمين، ويستغربونها حين لا يجدون للقراءة السبعية مخرجاً أو لا يعتدون بها في تقعيد الظواهر اللغوية. وكثيراً ما يكون المتأخر غير محيط بالأسباب والظروف الكثيرة التي أحاطت بموقف المتقدم. ولكن أياً كان الأمر، فإن القراءات السبع أسهمت بشكل مؤثر في تعديل المزاج النحوي، وفتح آفاق جديدة أمام ذهنية اللغوي والمفسر. وإليك بعض الأمثلة التي تصور ذلك:

(أ) في قوله تعالى: ﴿فتلقّى آدمُ من ربه كلماتٍ﴾[1]، قرأ جمهور السبعة برفع آدم ونصب الكلمات. وقرأ ابن كثير وحده بنصب آدم ورفع الكلمات[2].

وقد ذكر الطبري أنه لا يجيز إلّا رفع (آدم) ونصب (الكلمات)، وذلك؛ لإجماع الحجة من القراء وأهل التأويل من علماء السلف والخلف على توجيه التلقي لآدم دون الكلمات[3].

والزجاج يرجّح قراءة الجماعة برفع (آدم)، لكنه على ما يبدو لا يرد قراءة ابن كثير[4]. وواضح من كلام الطبري هنا أنه تحجّر واسعاً، ولذا فإن النحاة لم يحفلوا بكلامه، ورأوا أن الفارق بين الرفع والنصب ليس بالذي يسوِّغ اندفاع الطبري إلى حصر الجواز في قراءة الجماعة.

يقول مكي موضحاً تلاقي القراءتين: «وعلة من نصب (آدم) ورفع (الكلمات) أنه جعل (الكلمات) استنقذت آدم بتوفيق الله له لقوله إياها والدعاء بها، فتاب الله عليه، وأيضاً فإنه لما كان الله ــ جلّ ذكره ــ من أجل الكلمات تاب عليه بتوفيقه إياه لقولها كانت هي التي أنقذته، ويسَّرت له التوبة من الله، فهي الفاعلة، وهو المستنقَذُ بها»[5].

---

(١) سورة البقرة: آية ٣٧.

(٢) السبعة ١٥٣.

(٣) انظر تفسير الطبري ١/١٩٣.

(٤) معاني الزجاج ١/٨٥.

(٥) الكشف ١/٢٣٧.

وعلى هذا النهج من الاعتلال لقراءة ابن كثير سارت الجماعة[1].

(ب) في قوله تعالى: ﴿وإن يأتوكم أسارى تفادوهم﴾[2]، قرأت الجماعة: (أسرى)، وقرأ حمزة وحده: (أُسارى). يرى أبو حاتم أنه لا يصح أن يقرأ (أُسارى).

ويرى الطبري أن (أسْرى) أولى بالصواب، وذلك لأن (فعيل) بمعنى مفعول يكسَّر على (فَعْلى) كجرحى وقتلى ولدغى وعقرى في جمع جريح وقتيل ولديغ وعقير[3].

لكن كثيراً من النحويين اعتلوا لقراءة الجماعة بما يجعلها مقبولة، يقول أبو علي الفارسي: «ووجه قول من قال: (أسارى) أنه شبهه بكسالى، وذلك؛ أن الأسير لما كان محبوساً عن كثير من تصرفه للأسر كما أن الكسلان محتبَس عن ذلك لعادته السيئة. شُبه به، فقيل أسارى، كما قيل كُسالى...»[4]. ولا ريب أن هناك حججاً أخرى لقراءة الجماعة كالقول: بأن أُسارى لغة أهل الحجاز، أما أهل نجد فيقولون: أسرى[5]، ولكن ضرورة تنظيم البحث تجعلنا لا نتمكن من عرض كل ما يقال في الاحتجاج للقراءة.

وقد سار النحاة من قبل على هدي ما قاله أبو علي[6].

وعندي أن قراءة الجماعة أولى أن تؤخذ بعين الاعتبار من العلة، فتضاف إلى الشواهد الأخرى لتكون القاعدةُ القضاءَ بجواز صيغتي الجمع (فُعالى) و (فَعلى) في (فعيل).

---

(١) انظر حجة الفارسي ٢/٤١، وحجة ابن خالويه ٧٥، والإملاء ١/٣١، والبيان ١/٧٥، والبحر ١/١٦٥، والكشاف ١/٢٧٤، والدر المصون ١/٢٩٥.

(٢) سورة البقرة: آية ٨٥.

(٣) تفسير الطبري ١/٣١٧.

(٤) حجة الفارسي ٢/١٤٣.

(٥) المعجم الكامل ٢٣.

(٦) انظر الكشف ١/٢٥٢، والإملاء ١/٤٩، والبيان ١/١٠٤، والدر المصون ١/٤٨٠.

(ج) في قوله ـ تبارك وجهه ـ: ﴿هنالك الـوَلاية لله الحقِ﴾[1]، قـرأ حمزة والكسائي بكسر الواو من (الولاية). وقرأ باقي السبعة بفتح الواو[2].

وقد روي عن أبـي عمرو والأصمعي أن كسر الواو هنا لحن بحجة أن (فِعالة) إنما تأتي فيما كان صنعة أو معنى متقلَّداً، وليس هنالك تولي أمور[3].

وقد رأى الجمهور أن هـذا من ضيق العطن، وأن الكسـر هنا بمعنى الـرّئاسـة والرِّعاية، وأن الفتح بمعنى الموالاة والنصرة. وبعضهم يرى أن للعرب لغتين فيهـا، كما قالوا: الوَكالة والوِكالة[4]. وهم بهذا وذاك قد جعلوا إنكار شيخي اللغـة في غير موضعه.

(د) في قوله تعالى: «حملته أمه كُرهاً ووضعته كُرهاً»[5]. قـرأ بفتح الكـاف ابن كثير ونافع وأبو عمرو. وقرأ غيرهم بالضم[6].

وقـد عارض أبـو حاتم قـراءة الفتح زاعمـاً أن (الكَره) الغضب والقهـر، وأنها لو حملته كَرهاً لرمت به[7]. وخرَّج جمهور النحـوين قراءة الفتـح على وجوه عـدة، منهـا أنهما لغتـان بمعنى المشقة والإجبـار، والمعنى واحد. وقيـل إن الكُره بـالضم المشقـة، والكَره بالفتح الإجبـار، إلخ . . .

بـل إن المبرد ذهب إلى أن الفتـح أولى لأنه المصـدر بعينه؛ لأن الكُـره عنـد الخليل وسيبويه اسم للمصدر والكَره المصدر[8].

---

(١) سورة الكهف: آية ٤٤.

(٢) السبعة ٣٩٢.

(٣) انظر البحر ٦/ ١٣٠.

(٤) انظر مجاز القرآن ٢/ ٤٠٥، وحجة ابن خـالويـه ١٧٣، وحجة الفـارسي ٤/ ٢٧٩، والإملاء ٢/ ١٠، والكشف ٢/ ٦٢، والكشاف ٢/ ٤٨٦، والبحر ٤/ ٥٢٢.

(٥) سورة الأحقاف: آية ١٥.

(٦) السبعة ٥٩٦.

(٧) إعراب النحاس ٣/ ١٥٠، والبحر ٨/ ٦٠.

(٨) انـظر إعراب النحـاس ٣/ ١٥٠، وحجـة أبـي زرعـة ٦٦٤، والكشف ١/ ٣٨٢، والكشـاف ٣/ ٥٢٠، والبحر ٨/ ٦٠، واللسان (كره) ١٣/ ٥٣٤.

وهكـذا نرى أن الـدفاع عن القـراءة السبعية ألجم جمـاح بعض الأقـوال التي تعبـر عن شيء من ضيق العطن وأحـاديـة النـظرة في بعض الأحيـان ممـا عـاد على العربية بالمرونة، وهو ما ينسجم مع الأطر العامـة للقضايـا الإنسانيـة عامـة واللغويـة خاصة.

(٨)

التعسف في التعليل

يشعـر المتتبع لحـركة تـأثير القـراءات في الفكر اللغـوي أن حماسـة كثير من النحاة كانت شديدة لتوجيه القراءة السبعية واستنباط الأحكام منهـا، وتقعيد الـظواهر اللغوية عليها. وهذه الحماسة كانت تشتد وتترسخ على مـدار الأيام لأسبـاب يمكن ذكر أهمها.

١ ــ الشعور بأن المتقدمين هضموا القـراءة السبعية حقهـا حين لم يعنوا بهـا العناية الكافية، بـل حين اندفـع كثير منهم إلى التهجم عليهـا في مواضـع غير قليلة ممـا دفع المتـأخرين إلى أن يكـون تعليلهم في جـزء منـه رد فعـل. وردود الأفعـال لا تكون متزنة، وإنما تقف على الطرف المقابل.

٢ ــ جهـل كثير من المتـأخرين بكثيـر من المـلابسـات التي صـاحبت نشـأة القـراءات والمراحـل التي تقلبت فيهـا حتى وصلت إلينـا على هـذه الشاكلة، وهـذا دفعهم إلى التسرع في الحكم في بعض الأحيان، أو فهم الأمور على غير وجهها.

٣ ــ تـوجه همـة عدد من النحويين إلى توجيـه القراءات كمـا فعـل الفارسي وأبو زرعة وابن خالويه في حججهم، وكما فعـل ابن جني في المحتسب والمهدوي في المــوضـح ومكي في الكشف. ويمكن أن يلحق بهم ابن الأنبــاري والعكبـري وأبو حيان والسمين...

وتعهدُ المرء من البـداية بـإنجاز شيء قـد يخرجـه عن الموضـوعية في بعض المواضع، كالمحامي الذي تعهد من أول الأمر بكسب قضيـة في إحدى المحاكم، فهو قد يلزم الجادة، وقد يخرج عن القصد، ولذا فإن عند هؤلاء شيئاً من المفارقات

بين مـا ذكروه في كتبهم النحـوية وبين مـا قالـوه في الكتب التي خصصوهـا لتوجيـه القراءات أو الكتب التي عُنيت بذلك.

٤ ــ نمو التحليل اللفظي للكلمات مـع مرور الـزمن نتيجة التـراكم الثقافي، ومـا تتفتق عنه الأذهـــان من حلول للمعضـلات، ونتيجـــة نضـوب مـــوارد السمـاع مما يجعل اللجوء إلى التعليل المقبول والمتعسف أمراً لا مفر منه في عمليـة تكييف القاعدة اللغوية مع القراءة، أو تكييف القراءة مع القاعدة.

٥ ــ قبـول المنهـج النحـوي العـام ــ الـذي تغلغـل فيـــه الفكـر المنـــطقي اليوناني ــ للمزيد من التعليل حيث تجر العلة علة أخـرى، وهكذا... حتى يبتعـد اللغـوي عن طبيعة اللغـة والمنهج الـوصفي الـذي هـو أدنى المنـاهـج إلى الصحـة والصواب.

وسوف نرى فيمـا نعرضـه من أمثلة تناقض بعض النحـويين في مواقفهم كمـا نرى الاحتجاج بمـا هو مـوضع خـلاف أو نقد كمـا نرى كـذلك عللاً لا تنـاسب منطق اللغة، أو هي عسيرة الهضم بعيـدة التناول. ويجمـع هذه العلل كلهـا لفظ التعسف مع شيء من التجوز اللفظي. وإليك ما يكشف هذا:

(أ) في قوله تعالى: «من كان عدواً لِجِبْرِيـلَ»[1]. قرأ ابن كثيـر: (جَبْريـل) بفتح الجيم. وقد حكم الـطبري على هـذه القراءة بعـدم الجواز[2]. وقـد قال مكي محتجاً لهذه القراءة: «ومن فتح أتى به على خلاف كلام العرب ليُعلِم أنـه ليس من كلام العرب، وأنه أعجمي، وكذلك فعل من همـز. ومن أثبت ياءً بعـد الهمزة أتى بـه على خلاف كـلام العرب ليُعلم أنـه أعجمي ليس من أبنيـة العـرب»[3]. وهـذا تعسف من مكي؛ إذ يـوحي كلامـه أن القارىء الـذي قرأ ذلـك اختار هـذه القـراءة ليُعلم النـاسَ أنه ليس من كـلام العـرب، وكيف يتعلم النـاس هـذا منـه؟! ثم أليس

---

(١) سورة البقرة: آية ٩٧.
(٢) انظر تفسير الطبري ١/٣٤٦.
(٣) الكشف ١/٢٥٥.

اللائق ما دام المقام مقام تعليم ــ كما يرى مكي ــ أن يُعلِّم الناس كلام العرب؟. وهذا مع أن جبريل اسم أعجمي، والعرب إذا استخدمت الأعجمي تلعبت فيه، وأدته على أنحاء متعددة كما يرى اليوم، ومن ثم فإن ابن الجوزي ذكر أن في (جبريل) إحدى عشرة لغة[1]. وفي هذا غناء عن التمحل والتكلف في التعليل.

(ب) في قوله ــ جلَّ وعلا ــ : «قالوا: أرجه وأخاه»[2]. روى ابن ذكوان عن ابن عامر أنه قرأ: (أرجئهِ) بإسكان الهمزة وكسر الهاء[3].

وقد قدمنا من قبل اعتراض عدد من النحويين على هذه القراءة[4].

قال ابن خالويه معللاً لهذه القراءة: «وهو عند النحويين غلط؛ لأن الكسر لا يجوز في الهاء إذا سكن ما قبلها، كقوله: «وأشركه في أمري». وله وجه في العربية، وذلك أن الهمزة لما سكنت للأمر، والهاء بعدها ساكنة على لغة من يسكِّن الهاء كسرها لالتقاء الساكنين»[5]. وذكر أبو زرعة نحواً مما ذكره ابن خالويه[6].

فقد لفَّق ابن خالويه بين لغتين: لغة من يسكن الهاء، فيقول: أرجهْ ولغة من يهمز. وإسكان الهاء الذي خرَّج عليه موضع نظر عند النحاة. فيكون قد ركب ضعفاً على ضعف.

أما أبو حيان فقد خرج رواية ابن ذكوان على توهم الهمزة ياءً، فكأنه بتحريكه للهاء بالكسر توهم أنه نطق ياءً بدل الهمزة، وهاء الضمير إذا جاء قبلها هاء كُسرت[7]. والتخريج على التوهم في غاية الضعف؛ لأن التوهم لا يعدو أن يكون ضرباً من سبق اللسان أو الغلط، فلا يُلجأ إليه في التعليل للقراءة إلا عند الضرورة

---

(١) زاد المسير ١/١١٧.
(٢) سورة الأعراف: آية ١١١.
(٣) السبعة ٢٨٨.
(٤) انظر ص ٤٠ من هذا البحث.
(٥) الحجة لابن خالويه ١٦٠.
(٦) حجة أبي زرعة ٢٩١.
(٧) البحر ٤/٣٦٠، وانظر كذلك البحر ٧/٤٦٥، حيث خرَّج قراءة سبعية على التوهم.

الضيقة. وهو على كل حال نوع من قصور القاعدة عن استيعاب الظاهرة. وقد كان مكي منصفاً حين حكم على هذه العلة بالضعف[1].

(جـ) في قوله تعالى: «ولا يجرمنكم شنَآنُ قوم»[2]. قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم ونافع في رواية: «شنْآن» بإسكان النون. وقرأ باقي السبعة بتحريكها[3].

وقد قدمنا اعتراض بعض النحويين على الإسكان. وقد وجَّه النحويون قراءة ابن عامر، وخرَّجوها على وجوه شتى. وكان من جملة ما عللوا به ما أدلى به ابن خالويه من قوله: «فالحجة لمن أسكن أنه بنى المصدر على أصله قبل دخول الألف والنون عليه. والحجة لمن فتح: أنه أتى به على ما تأتي أمثاله من المصادر المزيد فيها، كقوله: الضَرَبان، والهَمَلان»[4]. وهذا التعليل مخالف مخالفة صريحة للسماع إذ إن من يعتمد عليه في هذا يصير إلى القول بتقديم العلة المقدرة المتوهمة على ما سمع من العرب. ولو أنه انتهى إلى ما انتهى إليه غيره في هذا من أن الإسكان وارد عن العرب لكنه قليل لكان خيراً من علة لا تحتمل المسَّ بالأيدي، ولا تثبت أمام النظر.

(د) في قوله ـ جلَّ وعلا ـ: «هو الذي جعل الشمس ضياءً»[5]. قرأ ابن كثير في رواية قنبل عنه: «ضئاءً» في جميع القرآن. قال ابن مجاهد: كان أصحاب البزي وابن فليح ينكرون هذا، ويقرؤون مثل الناس: ضياءً»[6]. وقد علل أبو علي الفارسي لقراءة ابن كثير بقوله: «فأما الهمز في موضع العين من (ضياء) فيكون على القلب، كأنه قدَّم اللام التي هي همزة إلى موضع العين، وأخَّر العين التي هي واو إلى موضع اللام، فلما وقعت طرفاً بعد ألف زائدة انقلبت همزة كما انقلبت في شقاء وعلاء. وهذا إذا قدرته جمعاً ـ أي ضياء ـ كان أسوغ...»[7].

---

(١) الكشف ١/٤٧١.
(٢) سورة المائدة: آية ٢.
(٣) السبعة ٢٤٢.
(٤) حجة ابن خالويه ١٢٨.
(٥) سورة يونس: آية ٥.
(٦) السبعة ٣٢٣.
(٧) حجة الفارسي ٤/٣٦٥.

وتابعه على هذا التعليل عدد من النحاة[1].

وهـذا التعليل بـالإضافـة إلى تعقيـده مخـالف لأقيسـة النحـويين. وأبـو علي نفســه ممن تـحمس لـلرد على الـقــراء في الـقــراءات التـي جمـعــوا فيـهــا بيـن الهمزتين، فكيف صار به الحال إلى تقـدير تقـديم وتأخيـر يكون من ورائهمـا التقاء همـزتين يزعم النحـويون فـرار العرب من اجتمـاعهما، لا سيمـا إذا كانتـا في كلمة واحدة؟.

(هـ) في قوله ــ عـزَّ اسمه ــ : «فمـا اسْـطاعـوا أن يظهـروه»[2]. قرأ حمـزة وحـده بإسكـان السين وتشديـد الطاء[3]. ومعلوم أن جمـاهير النحـويين لا يجوزون اجتماع الساكنين في نحـو هذا[4]. لكن ابن خالويه قال: «وقد عيب ــ أي حمزة ــ بذلك لجمعه بين الساكنين ليس فيهما حرف مد ولين. وليسَ في ذلك عيب عليـه؛ لأن القراء قد قرؤوا بالتشديد قـوله: «لا تعْـدّوا في السبت» «أمن لا يَهْدِّي» و «نعْمّـا يعظكم»[5]. ويؤخذ على ابن خالويه أنه استشهـد بقراءات هي جميعهـا موضـع نقد من اللغويين. ومن أراد إلزام المناظر بشيء وجب عليه أن يستشهد بـدليل يُسَلِّم بـه الخصم حتى تقوم عليه الحجة. وبالإضافة إلى هذا فإن ابن خـالويـه ناقض حكمـه هذا حين حكم على قراءة نافع (نعْمّا) بإسكان العين بأنها قبيحة[6]، مـع أنه استـدلَّ بها للجواز كما ذكرنا قبل قليل.

أما أبو زرعة فقد كان احتجاجه لهذه القراءة عجيباً حين قـال: «وحجته ــ أي حمزة ــ قراءة الأعمش: «فما استطاعوا»[7]. فقد تجـاهل أبـو زرعة الإشكـال الذي يحتاج إلى توجيه في هذه القراءة، وتطوع بإعلامنـا أن التاء أخت الـطاء، وأن أصل (اسطّاعوا) هو: (استطاعوا) بدليل قراءة الأعمش...

---

(١) انظر الكشف ١/٥١٢، ٥١٣، والبيان ١/٤٠٨، والكشاف ٢/٢٢٥، والإملاء ٢/٢٤.
(٢) سورة الكهف: آية ٩٧.
(٣) السبعة ٤٠١.
(٤) انظر إعراب النحاس ٢/٢٩٥.
(٥) حجة ابن خالويه ٢٣٢.
(٦) السابق ١٢٨.
(٧) حجة أبـي زرعة ٤٣٥.

وقد فعل نحواً من هذا عند الاحتجاج لقراءة نافع (لا تَعْدّوا) حيث اجتمع فيها ساكنان، فذكر أن حجة نافع قوله تعالى: «وكانوا يعتدون». والأصل: لا تعتدوا، ثم سكن التاء وأدغم في الدال، فصار (تعْدُّوا)[1]. وهذا كلام من لو سكت لكان خيراً له.

وفي قوله ـ عزَّ اسمه ـ : «ليس البرَّ أن تولوا وجوهَكم...»[2]. قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: (البرَّ) بالنصب. وقرأ باقي السبعة بالرفع[3].

وقد ذكر مكي أن من الأصول إذا اجتمع مع (ليس) وأخواتها ضمير وظاهر أن يكون الضمير هو الاسم؛ لأنه أعرف. ويذكر كذلك أن (أنْ) وصلتها تشبه الضمير؛ لأنها لا توصف كما أن الضمير كذلك. وقوى ذلك أن المصدر في تقدير الإضافة إلى المضمر؛ لأن معناها: (توليتكم). وذكر كذلك أن المضاف إلى المضمر أعرف من المحلى بالألف واللام. وهذا الكلام كله شاهد لقراءة حمزة وعاصم. واحتجَّ لقراءة الرفع في (البرُّ) بقوله: «ويقوي رفعَه رفعُ البر الثاني الذي معه الباء إجماعاً في قوله: «وليس البرُّ بأن تأتوا...»[4]؛ ولا يجوز فيه إلا رفع (البرُّ)، فحملُ الأول على الثاني أولى من مخالفته له»[5]. وهذا الاحتجاج عجيب من مكي، حيث يريد أن يحقق الانسجام بين آيتين فصل بينهما أكثر من عشر آيات. والذي حمله على هذا التعسف تعسف آخر وقع فيه حين جعل يلتمس الأدلة لقوة تعريف المصدر المؤول من (أن) والفعل (تولوا) مع أن كثيراً من النحويين أجاز الرفع والنصب على حد سواء، وهو الصحيح والأبعد عن الكلفة لا سيما ورفع (البر) هو قراءة الجمهور.

(ز) في قوله ـ تبارك وتعالى ـ : «أن رآه استغنى»[6]. قرأ ابن كثير في رواية قنبل: (أن رَأَهُ) في وزن رَعَهُ. وقرأه الجمهور: (رآه)[7].

---

(١) حجة أبي زرعة ٢١٨.
(٢) سورة البقرة: آية ١٧٧.
(٣) السبعة ١٧٥.
(٤) سورة البقرة: آية ١٨٩.
(٥) الكشف ١/٢٨١.
(٦) سورة العلق: آية ٧.
(٧) السبعة ٦٩٢.

وقد علل ابن خالويه لذلك بقوله: «وقال بعض أهل النظر أحسن أحوال ابن كثير أن يكون قرأ هذا الحرف بتقديم الألف التي بعد الهمزة وتأخير الهمزة إلى موضع الألف، ثم خفف الهمزة، فحذف الألف لالتقاء الساكنين، فبقي (راه) بألف ساكنة غير مهموزة إلا أن الناقل لم يضبط لفظه به...»[1]. وقد عقّد ابن خالويه هذه العلة بالحذف والتقديم والتأخير، وزاد على ذلك توهيم الناقل عن ابن كثير!!!

وقد ورد عن العرب على سبيل الشذوذ حذف الألف، كما قالوا: (أصاب الناس ولو تَرَ أهل مكة)[2]. فأجدر بهذه الرواية أن تكون من هذا الباب.

(جـ) في قوله ـ جلَّ وعلا ـ : «وكذلك ننجي المؤمنين»[3]. قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم: (نُجِّي) بنون واحدة[4]. يقول ابن خالويه: «ولعاصم في قراءته وجه في النحو؛ لأنه جعل (نُجي) فعل ما لم يُسمَّ فاعله وأرسل الياء بغير حركة؛ لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع، وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت المضارع. وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه، ومنه قولهم: (من كذب كان شراً له). يريدون: كان الكذب... فلما دلَّ (الكذب) عليه حُذف، فكأنه قال: وكذلك نُجي النجاءُ المؤمنين. وأنشد لذلك شعراً:

ولو ولدت قفيرةُ جروَ كلبٍ لسُبَّ بذلك الجروِ الكلابا[5]»

وقد ارتكب ابن خالويه في هذا التوجيه مخالفات عدَّة، فهو قد أجاز إسكان آخر الفعل في حالة الوصل، وهذا لا يكون إلا في حالة الضرورة. واحتج لذلك الإرسال بحجة واهية جداً، وهي أن ياء (نجي) لا تدخل عليها الضمة فيُستأنس بعدم دخول الضمة لإسقاط الفتحة. وأيضاً الياء تسقط في حالة الجزم، فيغتفر بذلك سقوط الفتحة عنها، ما دامت الياء نفسها تسقط.

---

(١) حجة ابن خالويه ٣٧٣.
(٢) انظر البحر ٨/٤٩٣.
(٣) سورة الأنبياء: آية ٨٨.
(٤) التيسير ١٥٥.
(٥) حجة ابن خالويه ٢٥٠.

وهذا مجاف للسماع وإغراق في علل متوهمة، وقرن بين المتباعدات.

ومما تعسف فيه هنا كذلك تقدير المصدر، وجعله هذا المقدر نائباً عن الفاعل، وهذا لا يجيزه جمهور النحويين، واحتجَّ لتقدير المصدر ببيت جرير، وهو لا يشبهه؛ لأن بيت جرير أقيم فيه الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح، وهو (الكلابا) فلا يوجد مصدر مقدَّر، وهو قدَّر (النجاء). وقد كان الزمخشري على شيء حين وصف قائل هذا القول بأنه متعسف بارد التعسف[1]!.

(ط) ومن مظاهر التعسف عند القوم التناقض في المواقف تجاه الظاهرة الواحدة. ففي قوله تعالى: «قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي»[2]. ذكر الزمخشري أن (من ذريتي) معطوف على الكاف في (جاعلك)، كأنه قال: وجاعل بعض ذريتي، كما يقال لك: سأكرمك، فتقول: وزيداً[3]. وقد ردّ عليه أبو حيان إعرابه هذا قائلاً: «ولا يصح العطف على الكاف لأنها مجرورة، فالعطف عليها لا يكون إلا بإعادة الجار، ولم يعد[4]».

وظاهر من هذا أن أبا حيان مع جمهور النحويين في منع العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر. لكن أبا حيان يذكر في موضع آخر أن العطف على الضمير المجرور يجوز من غير إعادة الخافض؛ لأن السماع يعضده، والقياس يقويه، ثم قال مستدلاً بقراءة حمزة: «الذي تساءلون به والأرحامِ»[5]: ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب. وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة»[6]. وفي موضع ثالث أغلظ أبو حيان القول في ابن عطية والزمخشري لاعتراضهما على قراءة حمزة[7].

وقد وقع أبو حيان في هذا بين ضاغطتين: القراءة السبعية التي ينبغي قبولها

---

(١) الكشاف ٣/١٩.
(٢) سورة البقرة: آية ١٢٤.
(٣) الكشاف ١/٩٢.
(٤) البحر ١/٣٧٦.
(٥) سورة النساء: آية ١.
(٦) السابق ٢/١٤٧.
(٧) السابق ٣/١٥٨.

والتقعيد عليها، وما عقد عليه كتابه (البحر) من تتبع الزمخشري وابن عطية وبيان هفواتهما، فوقع فيما وقع فيه.

وقد ينقل أحد النحاة نصاً في سياق الاحتجاج للقراءة، فلا يكون دقيقاً في نقله، أو ينقل من الكلام ما يناسب توجيه القراءة، ويغض الطرف عن باقي النص. وهذا كالذي فعله أبو زرعة عند توجيه قراءة ابن عامر في قوله تعالى: «ولا يحسبن الذين كفروا سبقوا إنهم لا يعجزون»[1]. حيث قرأ (تحسبنَّ) بالتاء، و (أنهم) بفتح الهمزة[2]. وقد وجَّه أبو زرعة قراءة ابن عامر بقوله: «قال الزجاج: وقد يجوز أن يكون (لا) لغواً ـ أي زائدة ـ فيكون المعنى: ولا تحسبنَّ الذين كفروا أنهم يعجزون، وتكون (أن) بدلاً من (سبقوا)[3]. وكلام الزجاج مخالف لهذا، فقد قال أبو إسحاق: «ويجوز: (أنهم)، فيكون المعنى: ولا يحسبن الذين كفروا أنهم يعجزون، ويكون (أن) بدلاً من (سبقوا). قال أبو إسحاق: هذا الوجه ضعيف؛ لأن (لا) لا تكون لغواً في موضع يجوز أن تقع فيه غير لغو»[4]. فهو يحكم بعدم جواز الحمل على زيادة (لا) ما دام يمكن الحمل على غيرها. وأبو زرعة نقل عنه ما يفيد التخريج على الزيادة. ولم يؤت أبو زرعة من ضعف أمانة، ولكن من قبل عقده العزم على التماس علة لكل قراءة مما يجعل في اندفاعه نحو ذلك شيئاً من الوهم والعجلة.

* * *

وبعد:

فهذه صفحات سطرتها في بيان ما تركته القراءات السبع من آثار في حركة الفكر اللغوي باذلاً في ذلك جهدي واجتهادي، وآملاً أن أضيف إلى المكتبة العربية شيئاً يساعد في تجلية العوامل التي أسهمت في تشكيل تفكيرنا اللغوي على ما نراه اليوم. ولم يكن هذا المطلب سهل المنال، ولا كانت الطريق إليه لاحبة، ولكنها محاولة متواضعة في طريق طويلة. والمؤثرات في فن من الفنون أكثر من أن تحصى، فهناك التراكم الثقافي الضخم الذي يثري الخلفية الفكرية للباحثين يوماً

---

(١) سورة الأنفال: آية ٥٩.
(٢) السبعة ٣٠٧.
(٣) حجة أبي زرعة ٣١٢.
(٤) معاني الزجاج ٢/٤٦٧.

بعـد يوم. وهنـاك التقدم العلمي على الصعـد الأخرى الـذي يساعـد الباحثين على رؤية أوضح. وهناك ما يُنشَر من كتب التراث الذي كان في كمونه في زوايـا مظلمـة حجب لأجـزاء من الصورة؛ مما يجعل الأحكـام عليها غيـر صادرة عن رؤيـة علميـة دقيقة. وهناك وهناك...

ومتابعة تطور قضية صغيـرة فى حياتنـا تتطلب جهـداً وعناء، فكيف إذا كـانت المتابعة متعلقة بتطور فن من الفنون الإنسانية؟!.

ويضاف إلى هذا أن البحث في القراءات القرآنيـة شاق للغـاية. حيث يُعتقـد أن هناك بعض الأصول الضـائعة والحلقـات المفقودة في سلسلة تـاريخ القـراءات، ممـا يجعل البـاحث يشعر في غيـر موضـع أنه يقف على أرض هشـة، ويخبط خبط عشواء.

وما يبدو للقارىء في هذا البحث من صواب، فمن فضل الله وتوفيقه ومـا كان فيه من الزلـل والخلل فمن نفسي ومن الشيطان، وأستغفـر الله العظيم وأتـوب إليه؛ ونية المرء خير من عمله.

* * *

أهم النتائج التي انتهى إليها البحث

هذا البحث هو الأول من نـوعه في مكتبتنـا العربيـة ـ فيما أعلم ـ، والفكـرة التي قـام عليها منـطلقـة من حقيقـة يحتـاج إدراكهـا الأوليُّ إلى شيء من الشفـافيـة الخاصة، مع إحاطة حسنة بالظروف والملابسات التي واكبت نشأة القراءات القرآنية وتقلبها في الأطوار المختلفة. كما أنه يحتاج إلى نحو هذا في حقل العلوم اللغوية. ولست أدعي أني ممن مُتِّع بهذا، وإنمـا أردت أن أشير إلى صعـوبة المسـالك التي مضى فيها هذا البحث، وليلتمس القارىء لي العذر إن وقفه النظر على خطوة عاثرة أو فكرة صائفة. ويمكن إيجاز أهم نتائج هذا البحث فيما يلي:

١ ـ كـانت القراءات الصحيحـة في القرون الثـلاثة الأولى كثيـرة، وبعد أن ألَّف ابن مجاهد كتابه السبعة، وتُلقي عمله بالقبـول تغيرت نـظرة النحاة لهـا، وتغير تعاملهم معها، وقد كانـوا من قبل يحتجـون لها، ويحـاولون تـوجيهها بمـا يتفق مع قواعدهم اللغوية عند بدو الخلاف بينهما. وفي النصف الثاني من القرن الرابع صار تميز القراءات السبع عن غيرها واضحاً، مما جعل النحـويين يبدؤون ـ على سبيـل التدريج ـ عمليات تكييف القواعد اللغوية مع القراءات السبع.

٢ ـ انتهى البحث إلى عـدم صـواب من قـال: إن القـرآن والقـراءات شيء واحد، كما انتهى إلى عدم تصويب القول: بأنهما حقيقتان متغايرتان.

ورجحت أن القـراءة قد تكـون قـرآنـاً إذا تـوفـرت فيهـا شـروط معينـة، وقـد لا تكـون. وإني أزعم أن اختلاط الأمـر في أذهـان الكثيـرين أدّى إلى مـواقف غيـر صحيحة ولا منصفة عندهم.

٣ ــ أطلق القـدماء بعض المصـطلحات النحـوية حـول الاطـراد، والشـذوذ والقلة والكثرة والوثـوق باللهجـة والحكم عليها بـالرداءة إلـخ . . . وكان أثـر القراءة السبعية في هذه المصطلحات الغامضة هو الاتجاه بهـا نحو المـرونة، والاتسـاع في مدلولاتهـا بما يفسـح المجال لمـا تقضي به القـراءة السبعية من تعـديلات للقـاعدة النحوية. وقد كان ذلك إيجابياً لانسجامه مع الأطر المرنة للعربية.

٤ ــ تُلقي كتـاب سيبـويـه بـالكثيـر من القبـول الـذي انتهى إلى التقـديس، والتشنيع على من يخالف سيبويه في بعض ما ذهب إليه. وظلت مكـانة الكتـاب في المقام الأسمى فترة طـويلة من الزمن. وكـان أثر القـراءات السبع هنـا التخفيف من ذلك الغلو في الاحترام والمتابعة الذي كان يتجاوز الموضـوعية في بعض الأحيـان. وقد خرج الناس عن النحو البصري استجابة للقراءة السبعية، نحو المذهب الكوفي أو صوب مذهب ثالث تابعوه، أو ابتدعوه.

٥ ــ كان تأثير القراءة السبعية واضحاً في رسم طريق جديدة للقاعدة النحوية تمثـل في جنوحهـا نحو المـرونة في مـواضع غيـر قليلة، فصحح المتـأخرون بعض الأساليب التي حظرها المتقدمون، أو حكموا عليها بالضعف.

٦ ــ خففت القراءات السبع من حدة القياس ــ في أكثر الأمر ــ وعززت من جـانب السماع، وذلـك؛ لأن القراءات السبـع تمثل نصـوصاً سمـاعية وثيقـة، وقـد أسلفنا أن اختلاف نظرة اللغويين للقراءات أدّى إلى اعتبارها وعدِّها شواهـد جديـدة تـدخل سـاحة الاستشهـاد، فتؤثر في بعض مـا انتهى إليـه القـدمـاء من المسلمـات اللغوية. وفي أحيان قليلة كان تأثير القراءة السبعية واضحاً في بسط القياس، وذلـك حين يوافق القراءة السبعية، ويصاحبه نوع من القبض لنوع من السماع حين يعارض القراءة السبعية العتيدة.

٧ ــ وكان تأثير القراءات السبع في العلة النحوية على نحو مقارب لتأثيره في القياس حيث أدت إلى بسط العلة النحوية؛ لتحتل مساحة أوسع بين عوامل التوجيـه اللغوي. ولم يكن تأثيـر القراءة السبعيـة واضحاً في إيجـاد علل جديـدة، وإنما في

فسح المساحات التي يمكن تطبيق العلة فيها. وفي مواضع أخرى من النظام اللغوي كان تأثير القراءة ملموساً في حسر العلة النحوية. وذلك حين تصطدم مع القراءة السبعية، فيصير المتأخرون إلى غض الطرف عن العلة اللغوية، والصيرورة إلى ما توجبه القراءة.

٨ ـ سلَّط البحث الأضواء على بعض الضعف في مواقف اللغويين أثناء عمليات التكييف بين القراءة السبعية، والقاعدة النحوية، التي اعتمدها الأقدمون. وذلك حين ركبوا مركب العسف والتكلف بالخروج على ما أصلوه من مناهج البحث ونظم التقعيد اللغوي.

والحسُّ العام الذي ينتهي إليه الباحث بعد هذه الجولة في مغاني الفكر ورياض القراءات القرآنية، هو أن تأثير القراءات السبع في بناء الفكر اللغوي وتطوره كان إيجابياً، حيث شكَّله على نحو جديد يبتعد عن العصبية المذهبية وآثار الثقافة اللغوية المحدودة التي تحتّم السير في اتجاه واحد.

وفي ظني أن هذا الموضوع يحتمل الكثير من القول والكثير من الدرس، وما قمت به لا يعدو أن يكون الخطوة الأولى في طريق طويلة.

والله حسبي ونعم الوكيل.

* * *

الفهارس

(١) فهرس الآيات القرآنية.
(٢) فهرس القراءات القرآنية.
(٣) فهرس الشعر والرجز.
(٤) فهرس المصادر والمراجع.
(٥) فهرس الموضوعات.

(١)
فهرس الآيات القرآنية

السورة	رقم الآية	نصّها	رقم الصفحة
البقرة	١٢٤	قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي.	٢٢٢
البقرة	٢١٩	لعلكم تتفكرون.	١٨٣
البقرة	٢٣٦	وعلى المقْتر قَدَرُه.	١٤٢
النساء	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ.	١٦٢
هود	١١٨، ١١٩	ولوشاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين * إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم.	٣٣
إبراهيم	٣١	قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة.	١٧٢، ١٩٨
النمل	٣٦	قال أتمدونني بمال.	١٨٣
العنكبوت	٢٠	قل سيروا في الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق.	٣٧
الروم	٢٢	ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم.	١٣١
فصلت	١٧	وأما ثمود فهديناهم.	١٩٣
الجاثية	١٤	قل للذين آمنوا يغفروا.	١٩٨
الحاقة	٢٥، ٢٦	يا ليتني لم أوتَ كتابيه. ولم أدر ما حسابيه.	١٦٥
الضحى	٣	ما ودَّعك ربك وما قلى.	١٩٩
القارعة	١٠	وما أدراك ماهيه.	١٦٥

*
**

(٢)

فهرس القراءات القرآنية

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
الفاتحة	٦	إهدنا الصراط المستقيم	الزراط	١٤٤
البقرة	٢	لا ريب فيه هدى للمتقين	فيه هدى بإدغام الهاء في الهاء	١٨٤
البقرة	٢٠	يكاد البرق يخطف أبصارهم	يخْطَّف. بإسكان الخاء وتشديد الطاء	٤٦
البقرة	٣٧	فتلقى آدمُ من ربه كلماتٍ	فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ	١٥٦، ٢١٢
البقرة	٥٤	فتوبوا إلى بارئِكم	إلى بارئْكم. بإسكان الهمزة	٥١، ١٨٦
البقرة	٨٥	وإن يأتوكم أسارى تفادوهم	وإن يأتوكم أسرى.	٢١٣
البقرة	٩٧	قل من كان عدواً لجِبْريل فإنه نزله. . .	جَبْريل. على وزن فَعْليل	٧٠، ١٥٧، ٢١٦
البقرة	٩٨	من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجِبْريل	. . . وجَبْريل على وزن فَعْليل	١٥٧
البقرة	١١٧	وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكونُ	كن فيكونَ. بالنصب	٧٨، ٩٧، ١٧١، ١٩٨
البقرة	١٢٥	واتَّخِذوا من مقام إبراهيم مصلى	واتَّخَذوا. على الإخبار	١٢٥
البقرة	١٢٨	وأرِنا مناسكنا	وأرْنا مناسكنا. بإسكان الراء	٥١، ١٧٣، ١٨٦
البقرة	١٧٧	ليس البرَّ أن تولوا وجوهكم	ليس البرُّ أن تولوا. برفع البر	٢٢٠
البقرة	١٨٥	شهْرُ رمضان الذي أنزل فيه القرآن	شهْرْ رمضان. بإسكان الراء	٩٤

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
البقرة	١٨٩	وليس البرُّ بأن تأتوا . . .	وليس البرَّ. بالنصب	٢٢٠
البقرة	٢٢٩	ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلاَّ أن يَخافا ألا يقيما حدود الله	إلا أن يُخافا. بضم الياء،	
			إلا أن تخافوا	٦٦
البقرة	٢٤٦	قال هل عَسَيتم إن كُتب عليكم القتال	قال هل عَسِيتم. بكسر السين	٣٩، ١٣٧
البقرة	٢٧١	إن تبدوا الصدقات فنِعِما هي	فنعْمَّا هي. بإسكان العين	٤٤، ١٠٩، ١١٠، ١٨٥
البقرة	٢٨٠	وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى مَيْسَرة	إلى مَيْسُرَة. بضم السين	١٣٦
البقرة	٢٨٤	فيغفرُ لمن يشاء	فيغفرْ لمن يشاء. بإدغام الراء	٤٣، ٩٥
آل عمران	١٤	والحرْثِ ذلك متاع الحياة الدنيا	والحرْثْ ذَّلك. بإدغام الثاء	١٨٨
آل عمران	١٨، ١٩	لا إلّه إلا هو العزيز الحكيم * إن الدين عند الله الإسلام	أنَّ الدين. بفتح الهمزة	١١٦
آل عمران	٧٥	من إن تأمنه بقنطار يؤدهِ إليك	يؤدِّهْ إليك. بإسكان الهاء،	
			يؤدِّهِ. باختلاس الهاء	١٤٥، ١٨٨
آل عمران	١٥٤	إن الأمر كلَّه لله	إن الأمر كلُّه لله. برفع كل	١٠٩
آل عمران	١٦٠	فمن ذا الذي ينصرُكم من بعده	ينصرْكم. بإسكان الراء	١٨٦
آل عمران	١٦١	وما كان لنبـي أن يَغُلَّ	أن يُغَلَّ. بضم الياء	١٢٢

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
النساء	١	واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامَ	والأرحامِ. بالجر	٥٣، ٩٨، ١١٢، ١٦٠، ٢٢٢
النساء	١٣٥	وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله. . .	وإن تلوا. بواو واحدة	١٢٣
النساء	١٥٦	وقولهم على مريمَ بهتاناً عظيماً	على مريم بُهتاناً. بإدغام الميم	١٨٩
المائدة	٢	ولا يجرمنكم شنآن قوم أن صدوكم	إن صدوكم. بكسر الهمزة	١٢٦، ٢١٨
المائدة	٦	وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين	وأرجلِكم. بالجر	٢٠٢
المائدة	٤٥	وكتبنا عليهم فيها أن النفسَ بالنفس والعين بالعين	والعينُ بالعين. برفع العين	١٠٧
المائدة	٦٠	وجعل منهم القردةَ والخنازيرَ وعَبَدَ الطاغوت	وعَبُدَ. بضم الباء	١١٣
المائدة	٩٥	فجزاءٌ مثلُ ما قتل من النَعَم	فجزاءُ مثلِ. على الإضافة	١٠٨
المائدة	١١٩	هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم	هذا يومَ. بنصب يوم	٥٥
الأنعام	٥٢	يدعون ربهم بالغداة والعشي	بالغدوة	٥٦، ٢٠٠
الأنعام	٨٠	أتحاجونِّي في الله	أتحاجوني. بنون خفيفة	٩٣، ١٥٦
الأنعام	٩٠	فبهداهم اقتدهْ	اقتدهِ. بكسر الهاء	١٩٨
الأنعام	١٣٧	وكذلك زَيَّن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم	وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم	٥٩، ٩٩، ١٦٤، ٢٠٨
الأعراف	١٠	وجعلنا لكم فيها معايشَ	معائش. بالهمز	٤٢، ١٦٧
الأعراف	١١١	قالوا أرجهْ وأخاه	أرجئهِ	٤٠، ١٠٥، ٢٠١، ٢١٧

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
الأعراف	١٨٦	من يضلل اللَّهُ فلا هادي له ويذرُهم	ويذرْهم. بالجزم	١١٠
الأنفال	٣٥	وماكان صلاتُهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً	وما كان صلاتَهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةٌ بالنصب بالأول والرفع في الثاني	١٩١
الأنفال	٤٢	إذ أنتم بالعُدوة الدنيا وهم بالعُدوة القصوى.	إذ أنتم بالعِدوة الدنيا وهم بالعِدوة القصوى بكسر العين	١٤٠
الأنفال	٥٩	ولا يحسبنَّ الذين كفروا سبقوا إنهم لا يُعجزون	ولا تحسبنَّ الذين كفروا سبقوا أنهم لا يعجزون	٢٢٣
الأنفال	٧٢	ما لكم من وَلايتهم من شيء	من وِلايتهم. بالكسر	١٤١
التوبة	١٢	فقاتلوا أئمة الكفر	أيْمة. بياء ساكنة	١٣٧، ١٦٩، ٢٠٤
التوبة	٣٠	وقالت اليهود عزيزٌ ابن الله	عزيزُ. من غير تنوين	١٢٩
يونس	٥	هو الذي جعل الشمس ضياءً	ضئاءً. بهمزتين	٢١٨
يونس	٦١	ولا أصغرَ من ذلك ولا أكبرَ	ولا أصغرُ من ذلك ولا أكبرُ برفع أصغر وأكبر	١٠٩
هود	١١١	وإنَّ كلاً لمّا ليوفينهم ربك أعمالهم	وإنْ كلاً لما. بتخفيف إن ولما	٦٩
يوسف	٢٣	وقالت هيتَ لك	هيتُ، هئتُ	١٤٣
يوسف	٩٠	إنه من يتقِ ويبصرْ فإن الله...	يتقي ويصبرْ	١٠٦، ١١٥، ١١٦

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
إبراهيم	٢٢	ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخيَّ	وما أنتم بمصرخيِّ. بكسر الياء	٤١، ٨٨، ١٠٠، ١٢٧، ١٤٦، ١٧٠
الحجر	٥٤	فبم تبشرونَ	تبشرونِّ. بكسر النون وتشديدها	١٥٥
الحجر	٥٦	قال ومن يَقْنَطُ من رحمة ربه إلا الضالون	قال ومن يَقْنُطُ. بضم النون	١٣٩
الإسراء	٧٢	ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى.	ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى. بإمالة أعمى في الموضعين، وبإمالة الأولى وفتح الثانية	١٩٥
الكهف	١، ٢	ولم يجعل له عوجاً * قيماً	عوجاً. قيماً. بغير سكت	٧٦
الكهف	٢٥	ولبثوا في كهفهم ثلاثمائةٍ سنين	ثلاثمائةِ سنين على الإضافة	٥٧، ١٠١، ١١٩، ١٣٨، ٢٠٥
الكهف	٢٨	يدعون ربهم بالغداة والعشيِّ	بالغدوة	٤٦
الكهف	٣٨	لكنَّا هو الله ربي	لكنَّا. بإثبات الألف وصلاً	١٤٧، ١٩٥، ٢٠٩
الكهف	٤٤	هنالك الوَلاية لله الحق	هنالك الوِلاية. بكسر الواو	٢١٤
الكهف	٩٧	فما اسْطاعوا أن يظهروه	فما اسْطَّاعوا. بتشديد الطاء	٤٧، ٢١٩
الأنبياء	٨٨	وكذلك نُنْجي المؤمنين	وكذلك نُجِّيَ. بنون واحدة	١١٤، ٢٢١
الحج	١٥	فليمدد بسبب إلى السماء ثم لْيقطع	ثم لِيقطع. بكسر اللام	٤١، ٦٢، ١٠٢، ١٦٢، ١٨٣، ٢٠٦

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
الحج	٢٩	ثم لْيقضوا تفثهم	ثم لِيقضوا. بكسر اللام	٦٢
النور	١٥	إذْ تَلقَّونه بألسنتكم	إذْ تَّلقَّونه. بتشديد التاء	١٨٨
الفرقان	٦٧	لم يسرفوا ولم يَقْتُروا	لم يَقْتِروا. بكسر التاء	١٤٢
سبأ	٩	إن نشأ نخسف بهم الأرض	نخسف بِّهم. بإدغام الفاء	٩٦
فاطر	٤٣	استكباراً في الأرضِ ومكرَ السيِّء	ومكر السيءْ. بإسكان الهمزة	٥١
يس	٥٢	من بعثنا من مرقدنا هذا. . .	مرقدنا هذا. من غير سكت	٧٦، ١٩٤
غافر	٣٧	فأطلعَ إلى إلٰه موسى	فأطلعُ. بالرفع	١٠٥
الشورى	٣٤، ٣٥	أو يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير * ويعلمَ الذين يجادلون في آياتنا	ويعلمُ. بالرفع	٢١١
الأحقاف	١٥	حملته أمه كُرها، ووضعته كُرها	حملته أمه كَرها. بفتح الكاف	٢١٤
الحجرات	١٤	لا يلتكم من أعمالكم شيئاً	لا يألتكم. بالهمز	١٤٣
القمر	٤٨	ذوقوا مسَّ سقر	مس سَّقر. بإدغام السين في السين	٧٧
القمر	٤٩	إنا كلَّ شيء خلقناه بقدر	إنا كلٌّ. برفع كل	١٩٢
المجادلة	١	قدْ سمع الله قول التي تجادلك	قد سَّمع. بإدغام الدال	٦٦
المنافقون	١٠	فأصَّدَّق وأكن من الصالحين	وأكونَ	١١٠
القيامة	٢٧	وقيل من٘ راق	من راق. من غير سكت	٧٦، ١٩٤
الإنسان	٤	إنا أعتدنا للكافرين سلاسل وأغلالاً	سلاسلاً. بالتنوين	١٢١، ٢٠١

السورة	رقم الآية	قراءة عاصم في رواية حفص	قراءات أخرى	رقم الصفحة
المطففين	١٤	كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون	كلا بل رَّان. من غير سكت	١٩٤
الفجر	٢٥، ٢٦	فيومئذٍ لا يُعَذِّب عذابه أحد * ولا يُوثِق وثاقه أحد	فيومئذ لا يُعَذَّب. ولا يُوثَق. بالبناء للمجهول فيهما	٢٩
العلق	٧	أن رآه استغنى	أن رَّأَهُ. من غير مد	٢٢٠
القارعة	١٠	وما أدراك ماهيه	ماهيه. بإمالة الهاء	١٩٧

***

فهرس الشعر والرجز

ولـو ولـدت قـفـيـرة جـرو كـلب	لـسُبَّ بـذلـك الـجـرو الـكـلابـا	٢٢١
فقلت لجنـاد خـذ السيف واشتمـل	عـلـيـه وارقـب الـشـمس تـغـربِ	١٩٩
فـاليـوم قـربت تهـوجنـا وتشتمنـا	فـاذهب فما بـك والأيـام من عجبِ	١٦١
ألـم يـأتيـك والأنـبـاء تـنـمـي	بـمـا لاقـت لـبـون بـنـي زيـاد	١١٥
فـزجـجـتـهـا بـمـزجـة	زجَّ الـقـلوصَ أبي مـزاده	٦٠
فـلتأتينـك قصـائـد ولـيـدفـعـاً	جـيـشـاً إلـيـك قـوادم الأكـوارِ	١١٧
إذا مت كـان النـاس صنفـان شـامتٌ	وآخـر مـثنٍ بـالـذي كـنـت أصـنـعُ	٣٦
ليت شعـري عن خليلي مـا الـذي	غـالـه فـي الـحـب حـتـى وَدَعَـهْ	١٥٣
نعلق في مثـل السـواري سيـوفـنـا	ومـا بينـهـا والكـعبِ غـوط نـفـانفِ	١٦١
أستغفـر الله ذنبـاً لـست مـحصيـه	..... والعملُ	٦٨
رأيت الـوليـد بن اليـزيـد مبـاركـاً	شـديـداً بـأحنـاء الخـلافـة كـاهلُه	٢٠٠
مـاضٍ إذا هـمَّ بـالـمـضـيِّ	قـال لـهـا هـل لـك يـا تـا فـيِّ	١٢٨
إن الـحـوادث بـالـمـديـنـة قـد	أوجـعـنـني وقـرعـن مـروتـيـهْ	٨٧

***

(٤)

فهرس المصادر والمراجع

١ ــ الإبانة عن معاني القراءات، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

٢ ــ أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح شلبي، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٣٨٨هـ.

٣ ــ الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ثالثة، ١٩٥١م.

٤ ــ أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٠٢هـ.

٥ ــ ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، ط أولى، ١٤٠٤هـ.

٦ ــ أرسطو، د. عبد الرحمن بدوي، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ط ثانية، ١٩٤٤م.

٧ ــ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، لمحمد بن علي الشوكاني، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط أولى، ١٣٥٦هـ.

٨ ــ أسباب النزول، للسيوطي على هامش تفسير الجلالين، بيروت، دار المعرفة.

٩ ــ أسباب النزول، لعلي بن الواحدي، تحقيق السيد أحمد صقر، جدة، دار القبلة، ط ثانية، ١٤٠٤هـ.

١٠ ــ الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٠٦هـ.

١١ ــ الأصوات واللهجات في قراءة الكسائي، بحث على الآلة الطابعة، د. عبد الكريم بكّار.

١٢ ــ أصول النحو العربي، د. محمد عيد، القاهرة ــ عالم الكتب، ١٩٧٣م.

١٣ ــ الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٣م.

١٤ ــ إعراب ثلاثين سورة من القرآن، لابن خالويه، دمشق، دار الحكمة.

١٥ ــ إعراب القرآن، لأبي جعفر بن النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، بغداد، مطبعة العاني، ط أولى.

١٦ ــ الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، مطبعة السعادة، ط أولى، ١٩٧٦م.

١٧ ــ الألفات، لابن خالويه، تحقيق د. علي حسين البواب، الرياض، مكتبة المعارف، ١٤٠٢هـ.

١٨ ــ الإمالة في القراءات واللهجات، د. عبد الفتاح شلبي، القاهرة، مطبعة نهضة مصر، ط ثانية، ١٩٧١م.

١٩ ــ إملاء ما منَّ به الرحمن، للعكبري، تحقيق إبراهيم عطوة، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط ثانية، ١٩٦٩م.

٢٠ ــ إنباه الرواة على أنباه النحاة، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٣٧١هـ.

٢١ ــ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة السعادة، ط ثالثة، ١٩٥٥م.

٢٢ ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد العزيز النجار، القاهرة ١٤٠١هـ.

٢٣ ــ الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط ثانية، ١٣٩٣هـ.

٢٤ ــ البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، بيروت، دار الفكر، ط ثانية، ١٩٧٨م.

٢٥ ــ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبـراهيم، القاهـرة، مطبعة عيسى الحلبـي، ط ثانية، ١٩٧٢م.

٢٦ ــ البلغة في تراجم أئمة اللغة، للفيروزآبـادي، الكويت، ط أولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧ ــ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبـي البركات بن الأنباري، القاهـرة، دار الكاتب بمصر، ١٩٦٩م.

٢٨ ــ تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، بيروت، دار الكاتب العربـي.

٢٩ ــ تـاريـخ التـراث العـربـي، د. فؤاد سـزكين، تـرجمـة د. فهمي أبـو الفضـل، و د. محمـود فهمي حجازي، القـاهرة، الهيئـة المصريـة العـامـة للكتـاب، ١٩٧١م.

٣٠ ــ تـاريخ العلمـاء النحويين، للمفضـل بن محمـد التنـوخي، تحقيق د. عبـد الفتـاح الحلو، الـريـاض، جـامعـة الإمـام محمـد بن سعـود الإسـلاميـة، المجلس العلمي، ١٤٠١هـ.

٣١ ــ تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام، د. محمـد علي الريـان، بيروت، دار النهضـة العربية، ١٩٧٦م.

٣٢ ــ تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، دار التراث، ط ثانية، ١٣٩٣هـ.

٣٣ ــ التبصـرة والتـذكـرة، تـأليف عبـد الله بن علي الصيمـري، تحقيق د. فتحي علم الدين، دمشق، دار الفكر، ط أولى، ١٤٠٢هـ.

٣٤ ــ تسهيل الفوائد، لابن مالـك، تحقيق محمد كـامل بـركات، القـاهرة، دار الكـاتب العربـي، ١٣٨٨هـ.

٣٥ ــ التصريح بمضمون التوضيـح، للشيخ خـالد الأزهـري، القاهـرة، دار إحياء الكتب العربية.

٣٦ ــ التطور اللغوي، د. رمضان عبد التواب، القاهرة.

٣٧ ــ التنبيـه على حـدوث التصحيف، تـأليف حمـزة بن علي الأصفهـاني، دمشق، ١٩٦٨م.

٣٨ ــ تهذيب الأسماء واللغات، للنووي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣٩ ــ تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، الهند، دائرة المعارف النظامية، ١٣٢٧هـ.

٤٠ ــ التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عُني بتصحيحه أوتو برتزل، بغداد، مكتبة المثنّى.

٤١ ــ جامع البيان في تفسير القرآن، للطبري، بيروت، دار المعرفة، ط ثانية، ١٩٧٢م.

٤٢ ــ الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط ثانية، ١٣٧٢هـ.

٤٣ ــ الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٧٢هـ.

٤٤ ــ حاشية الصبّان على شرح الأشموني، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

٤٥ ــ حاشية ياسين على التصريح، تأليف ياسين العليمي الحمصي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

٤٦ ــ الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق د. عبد العال مكرم، بيروت، دار الشروق، . ط ثانية، ١٩٧٧م.

٤٧ ــ حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ثانية، ١٣٩٩هـ.

(أ) الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير جويجاتي، دمشق، دار المأمون للتراث، ط أولى، ١٤٠٤هـ.

(ب) نسخة مخطوطة محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية برقم (٣٥٧٠ع) صورة عنها بالميكروفلم.

(ج) نسخة أخرى مخطوطة مأخوذة بالميكروفلم من مكتبة مراد ملا برقم (٦ ــ ٩).

٤٨ ــ خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي، بيروت، دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى.

٤٩ ــ الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ط ثانية.

٥٠ ــ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، تأليف د. محمد خير حلواني، حلب، دار الأصمعي، ١٩٧٤م.

٥١ ــ الدر المصون في إعراب القرآن، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط أولى، ١٤٠٦هـ.

٥٢ ــ الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين، تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م.

٥٣ ــ رسالة الغفران، لأبي العلاء المعري، تحقيق د. محمد عزت نصر الله، لبنان، دار الشمال، ط ثانية، ١٩٨٥م.

٥٤ ــ رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، دمشق دار القلم، ط ثانية، ١٩٨٦م.

٥٥ ــ زاد المسير في علم التفسير، بيروت، المكتب الإسلامي، ط أولى.

٥٦ ــ السبعة في القراءات، تأليف أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م.

٥٧ ــ سراج القارىء، لابن القاصح، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.

٥٨ ــ سر صناعة الإعراب، لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط أولى، ١٩٨٥م.

٥٩ ــ سيبويه والقراءات، تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م.

٦٠ ــ شذور الذهب، لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة.

٦١ ــ شرح ابن الناظم على الألفية، تحقيق د. عبد الحميد السيد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.

٦٢ ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

٦٣ ــ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد، وزارة الأوقاف ــ إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٠هـ.

٦٤ ــ شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ.

٦٥ ــ شرح شواهد الشافية، لعبد القادر البغدادي، مطبوع مع شرح الرضي للشافية.

٦٦ ــ شرح الشواهد الكبرى، لمحمود العيني على هامش الخزانة.

٦٧ ــ شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ثانية.

٦٨ ــ شرح العمدة، لابن مالك، تحقيق د. عدنان الدوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

٦٩ ــ شرح الكافية، للرضي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٧٠ ــ شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، دمشق، دار المأمون للتراث.

٧١ ــ شرح المفصل، لابن يعيش، بيروت، عالم الكتب.

٧٢ ــ الشواهد والاستشهاد في النحو، تأليف عبد الجبار علوان، بغداد، مطبعة الزهراء، ط أولى، ١٣٩٦هـ.

٧٣ ــ الصاحبي، لأحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، القاهرة، طبع عيسى الحلبي، ١٩٧٧م.

٧٤ ــ الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطاء، ط ثانية، ١٣٩٩هـ.

٧٥ ــ صحيح البخاري، بيروت، عالم الكتب، ط خامسة، ١٤٠٦هـ.

٧٦ ــ الضرائر اللغوية، تأليف د. عبد العال شاهين، الرياض، دار الرياض للنشر والتوزيع.

٧٧ ــ طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧٨ ــ طبقات المفسرين، للداوودي، بيروت، دار الكتب العلمية.

٧٩ ــ طبقات الشعراء، لابن الجزري، تحقيق ج برجستراسر، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٣٥٢هـ.

٨٠ ــ فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني، القاهرة، المطبعة السلفية.

٨١ ــ فتح القدير، للشوكاني، بيروت، دار المعرفة.

٨٢ ــ الفتوحات الإلهية، للجمل، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٨٣ ــ الفهرست، لابن النديم، بيروت، دار المعرفة، ١٣٩٨هـ.

٨٤ ــ في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، دمشق، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٦٤م.

٨٥ ــ في اللهجات العربية، تأليف د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط رابعة، ١٩٧٣م.

٨٦ ــ في النحو العربي، د. مهدي المخزومي، بيروت، المكتبة العصرية، ط أولى، ١٩٦٤م.

٨٧ ــ قراءات القراء المعروفين، لأحمد بن أبي عمرو المعروف بـ (الأندرابي)، تحقيق د. أحمد الجنابي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط ثانية، ١٤٠٥هـ.

٨٨ ــ القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف، د. عبد الهادي الفضلي، بيروت، دار القلم، ط ثانية، ١٩٨٠م.

٨٩ ــ القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري، تأليف محمد عارف الهرري، ط أولى، ١٤٠٦هـ.

٩٠ ــ القراءات وأثرها في علوم العربية، د. محمد سالم محيسن، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٤٠٤هـ.

٩١ ــ القياس في اللغة العربية، تأليف محمد الخضر حسين، القاهرة، المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ.

٩٢ ــ كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.

٩٣ ــ الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري، بيروت، دار المعرفة.

٩٤ ــ كشف الأسرار عن أصول البزدوي، تأليف علاء الدين بن أحمد البخاري، بيروت، دار الكاتب العربي، طبعة جديدة بالأوفست، ١٣٩٤هـ.

٩٥ ــ كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان اليمني، تحقيق د. هادي عطية مطر، بغداد، مطبعة الإرشاد ١٤٠٤هـ.

٩٦ ــ الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ.

٩٧ ــ لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر.

٩٨ ــ لطائف الإشارات لفنون القراءات، لشهاب الدين القسطلاني، تحقيق عامر السيد عثمان، و د. عبد الصبور شاهين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٢هـ.

٩٩ ــ اللغة بين الوصفية والمعيارية، تأليف د. تمام حسان، الدار البيضاء، دار الثقافة.

١٠٠ ــ اللغة والنحو بين القديم والحديث، تأليف عباس حسن، القاهرة، دار المعارف، ط ثانية.

١٠١ ــ مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق د. فؤاد سزكين، القاهرة، مكتبة الخانجي.

١٠٢ ــ مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط ثانية.

١٠٣ ــ مجالس العلماء، للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت، دار القلم، ١٩٦٢م.

١٠٤ ــ مجلة كلية الشريعة بالقصيم، العدد الثالث، مقال للمؤلف بعنوان: ابن مجاهد وكتابه السبعة.

١٠٥ ــ مجموع فتاوى أحمد بن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، الرباط، مكتبة المعارف.

١٠٦ ــ المحتسب في تبيين شواذ القراءات، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٦هـ.

١٠٧ ــ مختصر تفسير ابن كثير، محمد علي الصابوني، بيروت، دار القرآن الكريم، ١٤٠٢هـ.

١٠٨ ــ مختصر المنتهي الأصولي، لابن الحاجب، القاهرة، المطبعة الأميرية، ط أولى، ١٣١٦هـ.

١٠٩ ــ المدارس النحوية، تأليف د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٨م.

١١٠ ــ مدرسة الكوفة، تأليف د. مهدي المخزومي، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، ط ثانية، ١٩٥٨م.

١١١ ــ مراتب النحويين، تأليف عبد الواحد بن علي اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار نهضة مصر.

١١٢ ــ المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تأليف أبي شامة المقدسي، تحقيق طيار آلتي قولاج، بيروت، دار صادر، ١٩٧٥م.

١١٣ ــ المزهر في علوم اللغة، للسيوطي، تحقيق أحمد جاد المولى وزميليه، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.

١١٤ ــ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جدة، دار المدني، ١٤٠٥هـ.

١١٥ ــ مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٤هـ.

١١٦ ــ معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، المطبعة العصرية، ط ثانية.

١١٧ ــ معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد علي النجار وزملائه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦م.

١١٨ ــ معاني القرآن للزجّاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط أولى، ١٩٨٨م.

١١٩ ــ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، نشره مرجليوث، بيروت، دار المستشرق.

١٢٠ ــ معجم القراءات القرآنية، صنعة د. أحمد مختار عمر، و د. عبد العال مكرم، جامعة الكويت، ط أولى، ١٤٠٥هـ.

١٢١ ــ المعجم الكامل في لهجات الفصحى، صنعة د. داود سلوم، بيروت، عالم الكتب، ط أولى، ١٤٠٧هـ.

١٢٢ ــ معرفة القراء الكبار، للذهبي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، القاهرة، دار الكتب الحديثة، ط أولى، ١٩٦٩م.

١٢٣ ــ مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، بيروت، دار الفكر، ط خامسة، ١٩٧٩م.

١٢٤ ــ المفصل في تاريخ النحو، تأليف د. محمد خير حلواني، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٩٧٩م.

١٢٥ ــ المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

١٢٦ ــ مقدمة حجة أبي علي الفارسي، بقلم المحققين.

١٢٧ ــ مقدمتان في علوم القرآن، تحقيق د. آرثر جفري، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط ثانية، ١٩٧٢م.

١٢٨ ــ المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٣٩١هـ.

١٢٩ ــ من أسرار اللغة، تأليف د. إبراهيم أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط خامسة، ١٩٧٥م.

١٣٠ ــ منجد المقرئين، لابن الجزري، تحقيق د. عبد الحي الفرماوي، القاهرة، مكتبة جمهورية مصر، ١٩٧٧م.

١٣١ ــ المنصف شرح التصريف، للمازني، لابن جني، القاهرة، مكتبة مصطفى الحلبي، ط أولى، ١٩٥٤م.

١٣٢ ــ المواهب الفتحية، تأليف حمزة فتح الله، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣١٢هـ.

١٣٣ ــ ميزان الاعتدال، للذهبي، الهند، دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٠هـ.

١٣٤ ــ النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير، تحقيق د. محمود الطناحي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

١٣٥ ــ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، مطبعة التوفيق، ١٣٤٥هـ.

١٣٦ ــ النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٠٥هـ.

١٣٧ ــ همع الهوامع للسيوطي، بيروت، دار المعرفة.

١٣٨ ــ يونس البصري، تأليف د. أحمد مكي الأنصاري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٣م.

***

(٥)

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
القرآن والقراءة والفرق بينهما	٩
تعريف موجز بالقراء السبعة واثنين من رواة كل منهم	١٣
ترجمة عبد الله بن عامر اليحصبي وراوييه	١٣
ترجمة ابن كثير المكي وراوييه	١٤
ترجمة أبي عمرو بن العلاء وراوييه	١٤
ترجمة عاصم بن أبي النجود وراوييه	١٥
ترجمة نافع بن أبي نعيم وراوييه	١٦
ترجمة حمزة بن حبيب الزيات وراوييه	١٧
ترجمة علي بن حمزة الكسائي وراوييه	١٩
حركة التأليف في القراءات	٢١
عمل ابن مجاهد في كتابه السبعة	٢٢
اعتراضات على عمله من بعض العلماء	٢٣
أثر عمل ابن مجاهد في حركة التأليف بعده	٢٦
بين القراءات السبع والقراءات الشاذة	٢٩
القراءات السبع والتطور اللغوي	٣٣
محاولة النحاة في المرحلة الوسيطة رفع الحيف الذي وقع على بعض القراءات	٣٤
أثر القراءات السبع في تطور بعض المصطلحات النحوية	٣٥
غموض بعض المصطلحات النحوية ساعد على قبولها التطوير	٣٨
محاولة ابن هشام تحديد معاني بعض المصطلحات	٣٨
ثلاث معالم رئيسة لتطور المصطلحات النحوية	٣٩

الموضوع	الصفحة
اتجاهها نحو المرونة وأمثلة على ذلك	٤٠
تناقض مواقف بعض النحويين تجاه بعض القراءات	٤٥
نماذج على ما نزعمه من ذلك	٤٦
أثر القراءات السبع في الخروج على النحو البصري	٤٩
تقديس النحويين لعمل سيبويه	٥٠
نماذج وأمثلة على تـأثير السبع في هذا الجانب	٥١
حذف حركة الإعراب	٥١
العطف على الضمير المجرور	٥٣
بناء الظرف إذا أضيف إلى الفعل المضارع	٥٥
إضافة (مئة) إلى الجمع	٥٧
الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر	٥٩
إسكان لام الأمر	٦٢
أثر القراءات السبع في الخروج على النحو الكوفي	٦٥
نماذج لذلك	٦٦
إظهار الدال عند السين	٦٦
ردهم على الفراء في تخطئة حمزة في (إلا أن يُخافا)	٦٦
ردهم على الكسائي في إنكاره على بعض قراءة نافع وابن كثير	٦٩
ردهم على بعض الكوفيين إنكار قراءة ابن كثير (جَبْريل)	٧٠
أثرها في توسيع شقة الخلاف على المتقدمين عامة	٧٣
تمهيد أصولي حول ذلك	٧٣
أمثلة ونماذج لرد متأخري النحاة على أسلافهم	٧٦
ردهم على من أنكر على عاصم السكت على (من س راق) ونحوها	٧٦
ردهم على من أنكر من قدماء النحاة إدغام أبـي عمرو (مس سقر)	٧٧
ردهم على ابن مجاهد تلحين ابن مجاهد لابن عامر في (كن فيكونَ)	٧٨
موقف الباحثين المعاصرين من متقدمي اللغويين والنحاة	٧٨
أقوال الباحثين المعاصرين تصور مواقفهم	٧٩
ملاحظات عامة على مواقفهم وبيان ما نظنه الصواب في ذلك	٨٤

الموضوع	الصفحة
أثر القراءات السبع في مرونة القاعدة اللغوية	٩١
جداول توضيح حركة القواعد اللغوية نحو المرونة والاتساع	٩٣
أثرها في التأويل النحوي	١٠٣
نظرة عامة في التأويل النحوي	١٠٣
أمثلة على بعض مظاهر التأويل النحوي	١٠٤
الحمل على التوهم	١٠٤
الحمل على الموضع	١٠٨
الحــذف	١١١
التخريج على الأصول المهجورة	١١٧
كثرة الأقوال المخرَّج عليها واتِّساع أمدائها	١٢٢
أثرها في التسمح بقبول اللهجات	١٣١
وصف موجز للوسط العام الذي تم فيه تقعيد اللغة	١٣١
نماذج على مظاهر تأثير السبع في مرونة قبول اللهجات	١٣٦
طائفة من اللهجات حكم عليها المتقدمون بعدم الفصاحة وقبلها المتأخرون	١٣٩
مساعدتها على بث روح التوسط في قبول اللهجات	١٤٣
أثرها في إخراج بعض الاستعمالات من حيز اللحن والضرورة إلى حيز اللهجات	١٤٥
ملاحظات على العروض السابقة	١٤٨
أثرها في الاعتماد على القياس والسماع	١٤٩
تمهيد عام حول الحاجة إلى القياس وما يتصل بذلك	١٤٩
تقسيم ابن جني للكلام العربـي وملاحظات على ذلك	١٥١
بعض مظاهر خضوع اللغة لسيطرة العقل	١٥٤
نماذج على تأثير السبع في ترشيد القياس وتسديد مسيرته	١٥٥
أثرها في المرونة حيال الضرورة الشعرية	١٥٨
آراء العلماء في تعريف الضرورة	١٥٨
ملاحظات على تعامل النحويين مع الشعر	١٦٠
نماذج على أثر السبع في تقليص مساحة الضرورة لحساب السعة	١٦١
أثرها في ترشيد موقف النحويين من الشاذ	١٦٧

الموضوع	الصفحة
أثرها في التوسع في عقد الشبه بين المقيس والمقيس عليه	١٧١
ملاحظات عامَّة على تعامل النحويين مع النصوص	١٧٤
أثرها في العلة النحوية	١٧٧
مدخل إلى العلة النحوية وفلسفة اللغة	١٧٨
جوانب تأثير السبع في العلة النحوية:	١٨٢
١ ــ التخلص من الثقل	١٨٢
٢ ــ دفع الوهم عن الرواة	١٨٦
٣ ــ العلل المعنوية	١٩١
٤ ــ المشاكلة اللفظية	١٩٦
٥ ــ الاعتلال بما كان عليه الأصل	٢٠٣
٦ ــ علل فرعية مختلفة	٢٠٧
٧ ــ توسيع عطن بعض اللغويين	٢١١
٨ ــ التعسف في التعليل	٢١٥
أهم النتائج التي انتهى إليها البحث	٢٢٥
فهارس الكتاب	
(١) فهرس الآيات القرآنية.	٢٢١
(٢) فهرس القراءات القرآنية.	٢٣٣
(٣) فهرس الشعر والرجز.	٢٣٩
(٤) فهرس المصادر والمراجع.	٢٤٠
(٥) فهرس الموضوعات.	٢٥٣

*

**